الباب الثاني

النمو والتنمية

أسباب تأخر التنمية في السودان :-

على هذا العمود قبل يومين أشرت لتقرير اللجنة الاقتصادية بالحوار الوطني الذي أعاد أسباب تأخر التنمية في السودان لأسباب خارجية وأسباب داخلية منعتا حدوث التطور الاقتصادي المنشود في السودان. من أمثلة الأسباب الخارجية حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل التي أدت لإغلاق قناة السويس، والحرب الثانية بين العرب واسرائيل في ١٩٧٣ ثم حربي الخليج الأولى ١٩٩٠ والثانية ٢٠٠٣ هذه الحروب جميعها كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد السوداني.

أما الأسباب الداخلية التي منعت الاقتصاد السوداني من التطور فيعيدها التقرير للحرب الأهلية المستمرة في السودان منذ استقلاله حتى اليوم. فالحرب مع الجنوب انتهت بإنفصاله. لتشتعل الحرب في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتبعها حصار إقتصادي خانق نتيجة لعدم التوصل لسلام داخلي يؤدي لإيقاف الحرب.

للتعليق على تقرير اللجنة هذا كاتبني الخبير الأمني اللواء شرطة سراج الدين عبد العزيز قائلاً: مما ينسب لخليفة المهدى أنه قال : (البلد دى ساكنها شيطان) يعنى مشوطنة عديل. نتفق مع تقرير اللجنة حول أثر الحروب رغم انه كان بالامكان الاستفاده منها ، بالذات حرب ١٩٦٧ لولا الأنفة الزائدة. فقد كان السودان من دول المواجهة التى خصصت لها دعومات مالية مقدرة رفضها من كانوا يومئذ على سدة الامر. العوامل الداخلية ليست فى الحروب فحسب، انما يشاركها الفساد السياسى على مر الحقب بدرجات متفاوتة ، والحل يكمن فى المقام الاول بعد ايقاف الحرب فى الشفافية والقدوة، فلايمكن ان نوقف الحرب ونترك اثرياء الحرب وأغنياء الصدفة يعيثون فسادا فى الارض بما غنموا واكتنزوا.

أيضاً أغفلنا انشاء مراكز البحوث، فلو صرفنا عُشر ماصرف ويصرف على البحث العلمي، وأعملنا تطبيق الاولويات فى كل شيء كان وضعنا على غير مانحن فيه، وتطورنا أكيدا.

وحول نفس الموضوع كاتبني أيضاً السيد محمد عبد المولى الخبير الاستراتيجي

المغترب بكندا حيث قال: إسناد اخفاقات السودان في التقدم الاقتصادي لحروب اقليمية لا نتفق معه للاسباب الاتية: الحروب ظاهرة انسانية لم ولن تتوقف، و شهد العالم حروب كونية دمرت بلداناً كاملة و نهضت هذة البلدان اكثر تقدماً و حضارة.

السبب الرئيسي في تعثر السودان هو ان جميع الحكومات السودانية و منذ الاستقلال لم تكن لها استراتيجية قومية، بل لجأت لتحالفات اقليمية لضمان بقاءها، باستثناء فترة حكم الفريق إبراهيم عبود. أعظم الانحازات الاقتصادية و مجالات اخري تمت في عهد المرحوم عبود و ذلك لابتعاده عن التحالفات الاقليمية و العالمية و نهجه سياسة العزلة المجيدة Splendid Isolation فلم يتحالف مع اي قوى بل اكتفى بمبدأ الصداقة فكان طمع اروس و الامريكان في صداقته. وكان أن إستفاد السودان.

أشكر الخبيرين على هذه الرؤى الواضحة التي سيستفيد منها الحوار بإذن الله.[1]

احتياجات تمويل التنمية بالسودان :-

تابعنا خلال الأيام الماضية مؤتمر دعم الاقتصاد المصري الذي عقد بشرم الشيخ وشارك فيه رئيس الجمهورية . وبإنتهاء المؤتمر أعلن أشرف سالمان، وزير الإستثمار المصري والمسؤول عن تنظيم المؤتمر، ان الحصيلة النهائية للمؤتمر بما يتضمنه من استثمار ومشروعات مباشرة وغير مباشرة، ودعم وقروض ، وبروتوكولات ومذكرات تفاهم واتفاقيات، وصلت إلى ١٥٧.٢ مليار دولار، موزعة بالشكل الآتي : ١٥ مليار دولار اتفاقيات استثمار تم التوقيع عليها خلال المؤتمر، بالإضافة إلى ٩٢ مليار دولار مذكرات تفاهم لمشروعات جديدة وتوسعات في مشروعات قائمة، و٤٥ مليار دولار لمذكرة التفاهم الخاصة بمشروع العاصمة الإدارية، وأخيراً ٥.٢ مليار دولار قروض ومنح من مؤسسات التمويل الدولية. وسوف يتم تنفيذ المشروعات خلال ١٠ أعوام على الأكثر. وبناءاً على هذا فإن الاستثمارات المطلوبة للاقتصاد المصري تبلغ حوالي ١٥.٧ مليار دولار سنوياً.

أجريت مقارنة ما بين هذه الأرقام واحتياجات تمويل التنمية في السودان التي عبر عنها البرنامج الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ وبعض الدراسات الأخرى. حيث قدرت دراسة معهد التخطيط العربي بالكويت أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف.

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ٤٤٦ مليار جنيه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣٠ م.

(أربعمائة ستة وأربعون مليار جنيه) حسب موازنة ٢٠١٥، عليه يكون المطلوب لتحقيق هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعادل ١٣٣,٨مليار جنيه (مائة ثلاثة وثلاثون ملياراً وثمانمائة مليون جنيه) سنوياً لكل السودان. تعادل ٢٣,٥ مليار دولار تقريباً (ثلاثة وعشرون ملياراً وخمسمائة مليون دولار).

في الموازنة للعام ٢٠١٥ نجد أن التمويل المرصود للتنمية القومية يبلغ ٣٥,٢ مليار جنيه (خمسة وثلاثون ملياراً ومئتي مليون جنيه) تعادل حوالي (ستة مليار ومائتي مليون دولار) وهي تمثل ١٨,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. بناءاً على ما تقدم فإن الفجوة ما بين التمويل المطلوب والتمويل المتاح في العام ٢٠١٥ حسب دراسة معهد التخطيط العربي تبلغ ١٧,٣مليار دولار وهذه فجوة هائلة ينبغي ان يغطيها الاستثمار (داخلي أو خارجي).

أما في إطار البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ فقد قدرت جملة الاستثمارات المطلوبة حتى ٢٠١٩ بمبلغ ١٣٣,٦ مليار دولار. أي بمعدل سنوي ٢٦,٧ مليار دولار(وهذا قريب جداً من تقديرات معهد التخطيط العربي) وقد حدد البرنامج نسبة ١٧٪ من الاستثمار المطلوب تعادل ٤,٥ مليار دولار يغطيها القطاع العام. فيما حدد نسبة ٨٣٪ تعادل ٢٢,١ مليار دولار للقطاع الخاص (محلي وأجنبي)

وعليه مطلوب من رئاسة الدولة ووزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية وجهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج وأجهزة الاستثمار القومية والولائية السعي للحصول على ٢٢,١ مليار دولار سنوياً، من خلال القروض التنموية بالشروط الميسرة من الدول الاجنبية ومنظمات التمويل الدولية. ومن خلال إجتذاب مستثمرين مؤسسات، أو أفراد أو شركات، سودانيين وأجانب.

المفيد للسودان في هذه المرحلة، وبسبب الحصار الاقتصادي، استهداف اجتذاب استثمارات صناديق سيادية وشركات دول، وهذه تحتاج للنظر للمصالح المشتركة بعمق، أي أن نقف تماماً على مصالح واهتمامات ومخاوف هذه الدول، والعمل على تيسير اجتذاب هذا النوع من الاستثمارات بإتفاقيات خاصة. وإزالة معيقات الاستثمار بأنواعها المختلفة.[1]

المختصر المفيد في الميزانية وسياسات بنك السودان :-

عقد وزير المالية بدر الدين محمود ومحافظ بنك السودان عبد الرحمن حسن مؤتمراً صحفياً يوم الأربعاء ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بعد اجازة الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٥ من قبل المجلس الوطني ليعلنا من خلاله أهم ملامح موازنة العام ٢٠١٥ وأهم سياسات البنك المركزي للعام ٢٠١٥ كذلك.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ م

من خلال متابعتي الفاحصة لحديث الرجلين بدا لي واضحاً استفادتهما من طريقة وزير المالية السابق في التعامل مع الاعلام. حيث كان يكثر من المفاجئات والشطحات والحقائق الصادمة. والتي كانت تشكل مانشيتات للصحف في اليوم التالي. من قبل دعوة المواطنين للعودة لأكل الكسرة (وهو محق في ذلك). والاعتراف بعدم قدرة المالية على منع التجنيب (وهذه حقيقة). لقد جاء حديث الرجلين منضبطاً جداً. وفيه إكثار من الاشارة للايجابيات. مع الامتناع، فيما عدا النزر اليسير، عن الاشارة للصعوبات التي يطلقون عليها لتخفيف الوقع (التحديات).

أشار وزير المالية الى زيادة الايرادات العامة للحكومة القومية في العام ٢٠١٥ بنسبة ٣٥٪ عن مثيلتها في العام ٢٠١٤ فيما أشار لزيادة المصروفات بنسبة ٣٠٪ للعام ٢٠١٥ عن مثيلتها للعام ٢٠١٤ متوقعاً صافي رصيد تشغيل للعام ٢٠١٥ مقداره ١,٥ مليار جنيه وهو يزيد بنسبة ٣٢١٪ عن مثيله في العام ٢٠١٤. وبعد اضافة الموارد الأخرى للموازنة من تمويل خارجي من خلال القروض، وتمويل داخلي من خلال أدوات الدين والاستدانة من بنك السودان، وخصم المخصص للتنمية القومية ومقداره ٧٤ مليار جنيه، يتوقع أن يكون العجز الكلي للموازنة ١,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي. في حين كان في العام ٢٠١٤ نسبة ١,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي.

رصدت موازنة العام ٢٠١٥ مبلغ ٧,٨ مليار جنيه كدعم للمحروقات بزيادة نسبتها ٥٦٪ عن الدعم المقدم في العام ٢٠١٤. ومبلغ ٢,٤ مليار جنيه كدعم لاستهلاك القمح بزيادة نسبتها ٦٠٪ عن الدعم المقدم في العام ٢٠١٤. فيما رصدت كتحويلات لحكومات الولايات ١٦٦ مليار جنيه بزيادة ٣٣٪ عن حجم التحويلات للعام ٢٠١٤.

وعلى مستوى القطاعات استحوذ القطاع الزراعي على مبلغ ١٣ مليار جنيه من جملة المصروفات بما فيها مخصصات التنمية، واستحوذ قطاع الطاقة والنفط والمعادن على مبلغ مليار جنيه، واستحوذ قطاع النقل والطرق والجسور على مبلغ ٥٣٣ مليون جنيه، وكان نصيب الصناعة مبلغ ٢١٨ مليون جنيه، فيما استحوذ القطاع السيادي على مبلغ ٢,٧ مليار جنيه، وقطاع الدفاع والأمن والشرطة على ١٣,٧ مليار جنيه، واستحوذ القطاع الاقتصادي و لمالي على مبلغ ٩١٩ مليون جنيه، وقطاع الثقافة والاعلام والاتصالات على ٤٣٨ مليون جنيه، وقطاع الصحة على ٧٧٩ مليون جنيه، وقطاع التعليم على ١,١ مليار جنيه، واستحوذ القطاع الاداري والاجتماعي على ١,٢ مليار جنيه، فيما استحوذ القطاع المتنوع والذي يشمل التزامات المعاشات والتأمين الصحي ودعم السلع الاستراتيجية والمخزون الاستراتيجي وغيرها على مبلغ ٤٧ مليار جنيه.

ان تحليل هذه الأرقام ونسبها يحتاج لدراسات مفصلة غير أنه من الواضح أن هناك جدية في انفاذ ما اوصت به اللجان التي اقترحت البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي. ومن ذلك رصد ميزانية لوكالة التخطيط، ولدراسات مشروعات

التنمية، ولمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، وللقطاع التعاوني، ولنقطة التجارة السودانية مع زيادة مخصصات البحث العلمي.

نتناول غداً بإذن الله أوزان الصرف على القطاعات. مع الاشارة لسياسات بنك السودان.[1]

مخصصات البحث العلمي في موازنة ٢٠١٥ :-

السياسات المالية والنقدية للعام ٢٠١٥ حسبما وردت في وثيقة مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٥ الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني أشارت في مجال الانفاق الحكومي لمسألة البحث العلمي في فقرتين الأولى تقول نصاً: (زيادة التقديرات المخصصة للبرامج البحثية بالوحدات الحكومية المعنية ومراكز البحوث). وتقول الثانية: (تخصيص موارد إضافية لدعم التعليم العالي والبحث العلمي).

اذا ما عدنا لتفاصيل الموازنة من خلال جداول الانفاق نجد أنه قد خصص للبرامج البحثية في هيئة البحوث الزراعية مبلغ ٩٥ مليون جنيه، وللبرامج بهيئة بحوث الثروة الحيوانية مبلغ ٨٥ مليون جنيه، وللبحوث بمركز الاستشارات والبحوث الصناعية مبلغ ٧,٥مليون جنيه، وللبحث العلمي بالجامعات السودانية مبلغ ٧ مليون جنيه، وللبحوث العلمية بمدينة أفريقيا التكنلوجية مبلغ ١٧,٤ مليون جنيه. وأشير هنا الى أنني قد جمعت تقديرات شراء السلع والخدمات والبنود المركزة مع تقديرات اقتناء الأصول غير المالية (التنمية) لأخرج بالنتيجة أعلاه. علماً بأن الكثير من بنود السلع والخدمات لا علاقة مباشرة لها بالبحث العلمي مثل وقود المركبات ومصاريف وتذاكر السفر الخارجي.

برغم هذه النظرة التوسعية المتفائلة نجد أن جملة مخصصات البحث العلمي في موازنة العام ٢٠١٥ قد بلغت ٢١١,٩ مليون جنيه وهي تمثل نسبة ٠,٤٪ من الانفاق العام ونسبة ٠,٠٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهي في جملتها تساوي ٢٦ مليون دولار بالسعر الحقيقي للدولار.

الصحفي النابه مزمل أبو القاسم أشار في عموده المقرؤ (للعطر افتضاح) بصحيفة اليوم التالي الغراء بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٥ الى أن اسرائيل تنفق ٥٪ من ناتجها القومي الاجمالي على البحث العلمي. وأجرى عدة مقارنات أثبتت ضعف مخصصات البحث العلمي في الدول العربية مقارنة بإسرائيل والدول الأخرى.

استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، إضافة إلى الإنفاق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١/ ٢٠١٥ م

عليه بسخاء من ميزانياتها، بينما في البلدان العربية تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير من المعوقات والتحديات، ومن أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ إن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى ١٪ في الموازنات العامة.

إحصائيات سنة ٢٠٠٤م والتي نشرتها منظمة اليونسكو تقول إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي. في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) قد وصل في نفس العام إلى ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي. والجدير بالذكر أن المؤسسات التجارية والصناعية في إسرائيل تنفق ضعفي ما تنفقه الحكومة الإسرائيلية على التعليم العالي. وإذا قورن وضع إسرائيل بالدول المتقدمة الأخرى، نجد أنها تنافس وتسبق كثيراً من الدول الغنية والبلدان المتقدمة في هذا الميدان، فنجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج الوطني في السويد وصلت إلى ٣,٣٪، و٢,٧٪ في سويسرا واليابان، وهي تتراوح من ٢ إلى ٢,٦٪ في كل من فرنسا والدنمارك والولايات المتحدة، وما يتراوح بين ٠,٥ إلى ١,٩٪ في بقية الدول المتقدمة.

بالنظر للظروف التي يمر بها اقتصادنا الوطني نشير الى أهمية التعاون الدولي في هذا المجال نظراً لمحدودية الموارد التي يمكننا تخصيصها للبحث العلمي.[1]

مخصصات البحث العلمي :-

قالت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (إن شح التمويل لا يزال يشكل تحدياً يجابه الجامعات التي لا تتحصل على ميزانيات من وزارة المالية، إنما تتلقى دعومات وتعتمد على التمويل الخارجي للبحوث، وألمحت الى عدم ممانعتها لهجرة الأساتذة). فيما قال وكيل الوزارة عبر فضائية الشروق إن وزارته تتعامل مع مسألة هجرة الأساتذة من إتجاهين، الأول توسيع مواعين التدريب للأساتذة عبر الاحلال والابدال، والآخر عبر (تصدير الأساتذة).

هذين التصريحين في غاية الخطورة، لأن نهضة الأمة تعتمد على جودة التعليم بشقيه العام والعالي، ورصد مخصصات كافية للبحث العلمي، ويتضمن ذلك الحفاظ على العقول التي تبحث، وهذه العقول هم أساتذة الجامعات والعلماء في المرافق المختلفة.

إن الحديث بإستهانة حول هذه المسائل الأساسية حسبما يظهر من طريقة التناول بواسطة وزارة التعليم العالي ووكيلها هو أمر مثير للقلق والخوف معاً. كان يتوقع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠١٥ م.

أن تشن الوزارة حملة ضارية من أجل زيادة مخصصات البحث العلمي في الجامعات والمراكز العلمية حسب توصيات المؤتمرات المتعددة التي عقدتها الوزارة نفسها في فترات سابقة، مع حديث مركز حول معالجات عملية لإبقاء علماءنا بالداخل عوضاً عن الحديث عن (تصدير الأساتذة).

لقد بلغت جملة مخصصات البحث العلمي في موازنة العام ٢٠١٥ مبلغ ٢١١,٩ مليون جنيه وهي تمثل نسبة ٠,٤٪ من الانفاق العام ونسبة ٠,٠٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهي في جملتها تساوي ٢٦ مليون دولار بالسعر الحقيقي للدولار. أما في المقترح لموازنة العام القادم ٢٠١٦ فإننا نجد تراجعاً في المبالغ المرصودة حيث بلغت جملتها ١٩٣,٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٠,٠٠٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي البالغ حسب تقديرات الموازنة ٧٠٩,٣ مليار جنيه. وهذه المبالغ تمثل نسبة ٠,٠٢٩٪ من إجمالي المنصرفات العامة البالغة ٦٦,٩ مليار جنيه.

بالعودة لإحصائيات قديمة نسبياً نشرتها منظمة اليونسكو سنة ٢٠٠٤م نجد أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي. في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) قد وصل في نفس العام إلى نسبة ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي. ونجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج الوطني في السويد وصلت إلى ٣,٣٪، و٢,٧٪ في سويسرا واليابان، وهي تتراوح من ٢ ٪ إلى ٢,٦٪ في كل من فرنسا والدنمارك والولايات المتحدة، وما يتراوح بين ٠,٥٪ إلى ١,٩٪ في بقية الدول المتقدمة. قد يكون من الصعب في ظل ظروفنا الاقتصادية الحالية الوصول لهذه النسب ولكننا على الأقل يجب علينا العمل على تحسين المرصود للبحث العلمي عاماً بعد عام لا أن نتراجع للوراء.

أما تحسين مخصصات الأساتذة والعلماء بغرض إبقائهم داخل البلاد فينبغي أن ننهج فيه نهجاً مختلفاً عن طريق بروتكولات مع الدول المستفيدة من هجرة هؤلاء العلماء، كأن يعمل الأستاذ السوداني لشهور محددة بالجامعات السودانية ضمن شروط العقد الذي تبرمه معه الجامعة في الدولة المستفيدة. أو أن تحول الجامعات المستفيدة نسبة مئوية محددة من مخصصات هؤلاء الأساتذة لدعم البحث العلمي والتدريب في الجامعات السودانية، على ألا تؤثر هذه النسبة على مخصصات هؤلاء الأساتذة. وغيرها من الأفكار التي يجب أن تدرسها الوزارة المعنية وتقدمها للدبلوماسية الرئاسية والدبلوماسية الرسمية لبحثها مع الدول الشقيقة في ظل تحسن العلاقات معها.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٨ م.

معضلة البحث والتطوير في السودان :-

تواجه البحوث والتطوير Research & Development في السودان معضلتان مرتبطتان ببعضهما إرتباطاً وثيقاً، الأولى هي معضلة التمويل، والثانية هي معضلة الكادر البشري. ويأتي الارتباط من زاوية أن ضعف لتمويل الممنوح لقطاعات البحوث والتطوير لا يمكنها من إستيعاب الكوادر المتفوقة والذكية التي تذهب في الغالب للخارج بإغراء المرتبات والمزايا الوظيفية العالية.

بلا شك أن بلادنا محتاجة للبحث والتطوير في العديد من المجالات، وللتدليل على أهمية البحث والتطوير نشير لزيادة الهائلة في كمية القمح المنتجة خلال الموسم الشتوي السابق، إذ ارتفع متوسط انتاجية فدان القمح من ٧ جوالات الى ١٥ جوالاً بنسبة جاوزت ١٠٠٪، وذلك بسبب استخدام صنف القمح (إمام) التركي المنشأ والمطور داخلياً. إرتفاع الانتاجية على هذا النحو وفر على البلاد ما يقارب ٣٥٠ مليون دولار من كلفة استيراد القمح من الخارج والبالغة حوالي مليار دولار.

المثال الذي ضربناه بشأن القمح يمكن تكراره في العديد من المجالات، ففي مجال الطاقة على سبيل المثال تنتج المملكة المغربية من محطة ورزازات ١٥٠ ميجاوات من الكهرباء باستخدام مرايا مقعرة تركز أشعة الشمس لتسخن الماء لتوليد البخار الذي يدير التوربينات المنتجة للكهرباء. وتتحصل دولة شيلي بأمريكا الجنوبية على نصف طاقتها الكهربائية من الطاقة الشمسية. وعلى هذا يبدو أن بلادنا تتوفر على إمكانيات هائلة ولا نهائية من الطاقة الشمسية. فقط تنقصنا البحوث والتطوير للمجال.

الهيئة الوطنية للباحثين في المكسيك تبنت بحث البحث غابريال من جامعة سونورا في شمال المكسيك الذي توصل لتقنية تتيح استخدام البول لتسخين المياه والطبخ. وفي السودان نجح بعض طلاب كلية الهندسة بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا من التوصل لتقنية تتيح فصل غاز الهيدروجين من الماء واستخدامه كوقود لسيارة، وتجربتهم تحتاج لتطوير بالطبع.

الانفاق الرسمي على البحث العلمي من خلال ميزانية العامة في السودان ضئيل، فقد بلغ المرصود للبحث العلمي في ميزانية ٢٠١٦ مبلغ ١٩٣,٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٠,٠٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي البالغ حسب تقديرات الموازنة ٧٠٩,٣ مليار جنيه. في حين أن النسبة في الدول المتقدمة تتراوح ما بين ٢٪ الى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

نحتاج لتخطيط من خارج الصندوق، كما يقولون، لحل معضلة الانفاق على البحث العلمي وتطوير المنتجات والصادرات. من الممكن أن تتبنى رئاسة الجمهورية مبادرة لإنشاء هيئة وطنية للبحث والتطوير، تشارك فيها المصانع والبيوتات التجارية

السودانية، والمغتربين، والمنظمات والشخصيات الأجنبية المتعاطفة مع السودان، والجامعات العربية والاسلامية التي استفادت من العلماء والباحثين السودانيين. على أن تدار هذه الهيئة بواسطة شخصيات سودانية لها قبول دولي واحتلت مناصب قيادية في المنظمات الدولية، وهم كثر، وذلك للاستفادة من المخصصات في هذه المنظمات للبحوث.[1]

تحرير سعر الصرف لجذب مدخرات المغتربين :-

كتبت أمس على هذه المساحة مقترحاً تحرير سعر الصرف لجذب مدخرات المغتربين، وهي سياسة ناجحة إتبعتها السلطات بالمملكة المغربية، وكان نتيجتها تحويل المغاربة المهاجرين ٦ مليار دولار لبلادهم خلال العام ٢٠١٥.

تعليقاً على هذا الطرح وردت لبريدي عدة مداخلات أستعرضها فيما يلي: الكابتن عماد مصطفى من قروب منتدى السودان الاقتصادي قال: تحرير سعر الصرف ليس حلاً اقتصاديًا. انظر ماذا فعل تحرير الأسعار دون العمل على بناء قطاعات اقتصادية . إذا أعلن التحرير اليوم بكرة الدولار يبقى ب ١٢ جنيه، ماذا سنفعل؟ الية التحرير اما ان تتواري او ترفع السعر. المقترحات التي قدمها جهاز المغتربين بتحرير سعر الصرف لاتصلح حتي للنقاش لعدم جدواها. فكروا في تطوير حلول تستند علي مشروع اقتصادي.

الصحفي المهاجر بأستراليا محمد عثمان ابراهيم دون على قروب المركز الصحفي: شكراً على المقال المفيد والمهم.. بالصدفة تابعت اهتمام احدى قنوات التلفزيون المغربية بذات الموضوع. سافرت العام الماضي من كازابلانكا الى مدريد ولاحظت ان سلطات مطار محمد الخامس قد خصصت صالة مؤقتة لمغادرة المغتربين العاملين في اسبانيا بعد نهاية موسم الإجازات. تخصيص الصالة احتوى على كافة الخدمات اللازمة لهؤلاء المغتربين مع الاهتمام الواضح بشئونهم. اعتقد ان هناك خللاً كبيراً في منظومة التعامل مع المغتربين لدينا مما أدى الى اهدار ٥ مليارات دولار سنوياً على الدولة.

اتمنى المزيد من إمعان النظر في هذه القضية خدمة للبلد واقتصادها ومواطنيها.

أما الأستاذ التيجاني زيد فقال على قروب المنتدى الفكري: من المهم أن يحول المغتربون مدخراتهم لداخل بلدهم ولا يتركوها في بنوك الخارج او استثمارات بالخارج. وجميل جدا أن تحويلاتنا خارج النظام المصرفي تتقارب مع جملة تحويلات المغاربة. تثبيت سعر الصرف يعني ضخ المزيد من الدولارات وتقليل الوارد. لكن لا بد من ان تقلل الحكومة صرفها. مع ترك السوق ليحدد سعر العملة. وترك السوق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٥ م.

ليصدر ما شاء. أي رفع القيود والضرائب. ليعلم المزارع والراعي ان سوقه كل العالم.

أما الاستاذ سراج الدين عبد العزيز فقد كتب: هل لدينا مايطمئن المغترب او يحفزه ليحول امواله عبر القنوات المشروعة؟ هل الاوضاع السياسيه فى السودان على مايرام عبر الحقب؟ هل هناك عوامل جذب لمدخرات المغترب او تحفيز له؟ الاجابة لا. إذا كيف يغامر المغترب ويبحر فى بحرلجي فوقه موج من فوقه سحاب. لو فعّلنا الاسواق الحرة ووفرنا فيها للمغترب احتياجاته وبأسعار السوق العالمية وبهامش ربحي سيأتي بمدخراته صرة فى خيط. هذا عن العوام، اما صفوة المغتربين أصحاب الدخول العالية فهم فى حوجة الى اطمئنان وتحفيز ..وهذا لايتأتى إلا بعمل بيان بالعمل، مثلا مساكن اوشقق جاهزة..مشاريع مدروسة تسلم فورا لثلة منهم دون بيروقراطية أو روتين.

تعليق: أعتقد أن الرأي الراجح هو تحرير سعر الصرف مع محفزات إضافية كحل لتحقيق إنسياب تحويلات المهاجرين للداخل.[1]

ضرورات تحريك سعر الصرف لجذب مدخرات المغتربين :-

في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت يوم الخميس الماضي لمناقشة موجهات موازنة العام ٢٠١٦ طرحت رأياً عبرت فيه عن ضرورة تحرير سعر العملة بالتحرك من النقطة التحكمية الحالية التي جعلت اقتصادنا يدور في حلقة من عدم الواقعية والمفارقات. فالسعر الرسمي للدولار هو ٦ جنيهات ويتم التعامل بهذا السعر في الجمارك، وفي حساب قيمة المستورد من القمح والدقيق والمواد البترولية وفي التحويلات الرسمية. وفيما عدا ذلك فإن كل التعاملات الأخرى، بما فيها شراء الذهب من المعدنين تتم بسعر السوق الموازي وهو ١٠ جنيهات للدولار.

من الجانب الآخر نجد أن كل تحويلات المغتربين تتم خارج النظام المصرفي، وبالتالي لا يستفيد الاقتصاد منها شيئا. فالمغترب لا يمكنه التحويل بالطريق الرسمي لبلاده بسعر ٦ جنيه للدولار في حين يمكنه التحويل بسعر ١٠ جنيه بغير الطريق الرسمي.

للتعليق على المطالبة بتحرير سعر الصرف قال وزير المالية إن سعر الصرف هو نتيجة وليس هدف. وأن التحرير الكامل غير مناسب لاقتصادنا، وأن أنسب طريقة هي المتبعة حالياً وهي طريقة سعر الصرف المرن المد ر.

نتفق مع السيد الوزير أن التحرير الكامل غير مناسب لاقتصادنا، وفي الحقيقة انه غير موجود الا في الاقتصادات المتقدمة. غير أن لطريقة المتبعة حالياً هي أيضاً غير مناسبة. العبارة الرنانة (سعر الصرف المرن المدار) عيبها في الكلمة الأخيرة فيها

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٤/ ٢٠١٦ م

وهي كلمة المدار. من الواضح أن إدارة سعر الصرف تتم الآن بطريقة تحكمية مفتقدة للمرونة، والدليل على ذلك ما قلناه حول عدم الواقعية في عمليات الاستيراد، وفقداننا لتحويلات المغتربين.

إن أخذ الدولة بنظام حرية الصرف لا يعني بالضرورة تركها لسوق الصرف حرة يتقلب فيها سعر عملتها وفقا لتقلبات العرض والطلب. ففي معظم الأحيان تتدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي بهدف تخفيف حدة التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية والعمل على استقراره عند المستوى الكفيل بتحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك من خلال سياسة « موازنة الصرف» التي يقوم بها البنك المركزي أو جهة أخرى مثل « صندوق إستقرار الصرف».

إن طرحنا المنادي بتحريك سعر الصرف كان هدفه الأساسي جذب مدخرات المغتربين. لقد ضربت في جلسة مجلس الوزراء مثالاً بالمملكة المغربية التي بلغت احتياطيات بنكها المركزي من العملات الأجنبية وفقاً لتقرير رسمي صدر الأسبوع الماضي مبلغ ٢١٠ مليار درهم، أي ٢١ مليار دولار، جلها من تحويلات المهاجرين المغاربة بالخارج. في التجربة المغربية ولمنع المضاربة في العملات تحفظ كل حسابات مغذية عن طريق تحويلات من الخارج تحت مسمى (درهم قابل للتحويل). بمعنى أن هذا النوع من الدراهم هو وحده الصالح لاستخدامه في الاستيراد أو إعادة تصديره وفق السعر الرسمي لأي بلد خارج المغرب. هذا التنظيم جعل المهاجرين المغاربة متحمسين جداً لتحويل مدخراتهم من العملات الأجنبية للمغرب، فهي من جهة محفوظة القيمة لأنها (درهم قابل للتحويل)، ومن جهة أخرى يمكنهم توظيفها في التجارة الخارجية لمصلحتهم، أو لمصلحة مستوردين آخرين دون أي تعقيدات.

أدعو لدراسة التجربة المغربية في جذب مدخرات المهاجرين، فظروفهم شبيهة بظروفنا للحد البعيد.[1]

تدهور قيمة الجنيه السوداني :-

فقد الجنيه السوداني أكثر من ١٠٪ من قيمته خلال أسابيع معدودة. السعر الرسمي ظل شبه ثابت متراوحاً ما بين ٦ جنيه الى ٦,٤ جنيه للدولار بينما تأرجح السعر الموازي بشدة ما بين ٩ جنيه لأكثر من ١٢ جنيه في الوقت الحالي. ولأول مرة كذلك يصبح سعر الدولار في السوق الموازي ضعف سعره في السوق الرسمي.

مسألة سعر الصرف هي واحدة من السياسات النقدية التي يشرف على تنفيذها بنك السودان المركزي، وقد مثلت هذه القضية معضلة أمام الاقتصاد السوداني لفترات طويلة جداً. فمنذ سبعينيات القرن الماضي لم يعرف سعر العملة السودانية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١٠/ ٢٠١٦ م.

استقراراً أمام العملات الأجنبية ما عدا الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ التي شهدت تدفق عائدات ضخمة من صادرات البترول السوداني، مكنت البنك المركزي من بناء احتياطات كانت هي أداته الرئيسية في الحفاظ على سعر مناسب للعملة السودانية مقابل الأجنبية.

نتيجة للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٩ ولانفصال الجنوب في العام ٢٠١١ وفقدان ٧٥٪من عائدات البترول نتيجة لهذا الإنفصال عادت الصفة الملازمة للاقتصاد السوداني وهي انعدام استقرار سعر الصرف.

معالجة هذه المسألة تكون بتعظيم العائد من الصادرات، وجذب مدخرات المهاجرين، وجذب الاستثمارات الخارجية، وانسياب تدفقات العون الأجنبي. كل هذه الموارد تمكن بنك السودان من بناء احتياطيات توفر له إمكانية التدخل لتعديل سعر الصرف.

المصدر الأول للنقد الأجنبي هو الصادرات، من الواضح أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الصادرات السودانية في الوقت الحالي هي صعوبة التعاملات والتحويلات المالية ما بين البنوك السودانية والبنوك الخارجية. وذلك بسبب الحصار الجائر الذي تنفذه الولايات المتحدة على الاقتصاد السوداني. أدى هذا لضعف العوائد بالنقد الأجنبي من الصادرات السودانية للخارج.

المصدر الثاني للنقد الأجنبي هو تحويلات المهاجرين للداخل، هذه التحويلات في الوقت الحالي ضعيفة جداً، ولا تتناسب مع أعداد المهاجرين السودانيين بالخارج. والسبب الرئيسي لضعف هذه التحويلات هو ضعف سعر التحويل عبر القنوات الرسمية مقارنة مع سعر التحويل عبر قنوات السوق الموازي.

والمصدر الثالث للنقد الأجنبي هو الاستثمارات الخارجية، والمصدر الرابع هو تدفق القروض والمنح، هذين النوعين يعانيان بصورة أساسية من الحظر الاقتصادي ومحدودية علاقات البنوك السودانية الخارجية في الوقت الحالي.

تفاقم المشكلة وحدتها تستدعي العمل على إيجاد وتنفيذ حلول غير عادية أو غير تقليدية. من الممكن مثلاً إصدار قرار بإستخدام اليوان الصيني في التبادلات التجارية، وتفعيل الاتفاق مع الصين في هذا الصدد. كما يمكن تفعيل الإتفاق مع البنك المركزي الإثيوبي في نفس الإتجاه. وفوق هذا وذاك تفعيل الاتصالات الدبلوماسية من أجل رفع الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان من خلال استراتيجية تساعد فيها مفوضية الأمن بالإتحاد الأوروبي، التي تحرص على وجود حكومة قوية بالخرطوم تساعد في إيقاف الهجرة الهائلة من إفريقيا للسواحل الإفريقية.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٦ م

سعر صرف الجنيه السوداني ما بين الثمانينات والآن :-

على وسائل التواصل الاجتماعي رفع أحدهم رصداً لسعر الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال فترات مختلفة، بدأت بالعام ١٩٨٩ وانتهت بالعام ٢٠١٥ ، جاء في الرصد أن سعر الدولار كان ١٢ جنيهاً في العام ١٩٨٩ وارتفع سعر الدولار ليبلغ ٢٥١٦ جنيهاً في العام ١٩٩٩ ووالى الارتفاع ليبلغ ٢٩٠٠ جنيهاً العام ٢٠١٠ وانتهى به الأمر ليبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في عامنا هذا ٢٠١٥. وعلق على احصائيته هذه بالقول (معنى هذا أنكم كل عام ترذلون).

هذا الاحصاء من الناحية العلمية غير صحيح على الاطلاق، فهو من ناحية شكلية أعطى مسمى واحداً للعملة السودانية، وتجاهل التغييرات التي تمت في مسميات العملة على مر هذه السنوات، من جنيه إلى دينار فجنيه جديد بعد اتفاق نيفاشا، وتغيير المسميات ليس عشوائياً ولكن له دلالات إقتصادية مهمة.

غير أن المسألة الرئيسية التي يجب التأكيد عليها هي أن سعر صرف عملة أي دولة مقابل الدولار الأمريكي ليس دليلاً على قوة اقتصاد هذه الدولة أو ضعفه. على سبيل المثال فإن دولار أمريكي واحد يعادل ٩٩,٧ ين ياباني ونفس الدولار يعادل ٠,٧ دينار أردني. هل هذا دليل على أن الاقتصاد الأردني أقوى من الاقتصاد الياباني؟ ومثال آخر عملة جنوب افريقيا الراند ١٠,٤ راند منها تعادل دولاراً واحداً والعملة السودانية الآن بالمثل ١٠ جنيه تعادل دولاراً واحداً. هل معنى هذا أن الاقتصاد السوداني في نفس قوة الاقتصاد الجنوب إفريقي؟ الإجابة في الحالتين لا.

إن معايير قياس قوة اقتصاد أي دولة، أو مستوى الرفاهية فيها، يتم بمعايير أخرى ليس من بينها سعر صرف عملة هذه الدولة أمام الدولار الأمريكي. المقاييس المعتمدة هي: حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من هذا الناتج، ثم عدد السكان تحت خط الفقر، وعدد السكان المتمتعين بالمياه الصالحة للشرب، والمتمتعين بخدمات الكهرباء، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي. وهكذا.

على سبيل المثال كان الناتج المحلي الإجمالي للسودان في العام ١٩٨٩ معادلاً لمبلغ ١٠ مليار دولار. وقد بلغ في العام ٢٠١٤ ما يعادل مبلغ ٦٠ مليار دولار. أي أن حجم الاقتصاد الآن ستة أضعاف حجمه حينذآك. وخلال نفس الفترة زاد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٥٠٠ دولار في السنة الى أكثر من ٢٠٠٠ دولار في السنة. ومعلوم أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هو ناتج قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان. وبالمثل تجد تزايداً كبيراً في عدد المستشفيات والمدارس والجامعات. وانخفاضاً في عدد الوفيات من الاطفال دون سن الخامسة، وعدد وفيات الأمهات عند الوضوع، وينهض هذا دليلاً على تحسن

مستوى الخدمات الطبية وانتشارها ما بين بداية تسعينيات القرن الماضي والآن.

بالطبع هناك ملاحظات حول عدالة توزيع الدخل القومي، وأن نسبة من يستأثرون بالمداخيل العالية هم قلة من الشعب مما أدى لظهور وتفشي الفقر، وهذا صحيح، ويتطلب تعديلات جوهرية في النظام الضريبي لتحقيق عدالة توزيع العائدات. من ناحية ثانية لا بد أن يوضع في الاعتبار مستوى تطلعات الناس، ومستويات الرفاهية التي أصبح يطالب بها كل الناس، فإذا كانت مراوح السقف هي مستوى الرفاهية المطلوب للأسر منخفضة الدخل في العام ١٩٨٩ فإن نفس هذه الأسر تطالب الآن بمكيفات الهواء، وتيار كهربائي مستقر لا يقطع أبداً. ولكن يخطئ من يظن أن على الحكومة القائمة تلبية كل هذا دون زيادة الانتاجية والتفاني في العمل من جانب الشعب.[1]

صعود الدولار وهبوط الجنيه :-

تناولت على هذا العمود أسباب إرتفاع أسعار العملات الأجنبية في السوق السوداني، ذكرت أنها أربعة أسباب هي ضعف العائد من الصادرات السودانية، وعدم الاستفادة من تحويلات المهاجرين السودانيين بالخارج، وعدم إنسياب العون الأجنبي، وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تلقيت على بريدي عدداً من المداخلات حول الموضوع ألخص بعضها هنا: الاستاذ طارق مختار سوداني مقيم بالمغرب كتب: شكرا د. عادل لوضع الاصبع على الجرح النازف في الاقتصاد وهو المرض المزمن لسعر الصرف . قد يرده البعض لاسباب اقتصادية وآخرين لاسباب نفسية .لكني ارى فيه سياسة استنزاف ناجحة جدا في الانهاك الاقتصادي للدولة، سياسة لها هدفها ولها وسائلها وادواتها ولها جنودها. وهي معركة على خلاف المعارك الأخرى لها عائدها الضخم على من يديرونها . مرض الجنيه السوداني مشكلة امنية بحتة . ويجب ان ينظر اليها بجانب المعالجة الاقتصادية الى شقها الامني ومعالجته.

الإقتصادي عماد مصطفى على منتدى السودان الإقتصادي قال: البرنامج الخماسي لم يتحدث عن انموذج للإقتصاد الكلي، ومضي لاعتماد مشروع القيمة المضافة بالتركيز علي القطاع الصناعي. وتجاهل ان اقتصاديات القيمة المضافة تتطلب ادخال تجهيزات راسمالية ذات تكلفة عالية، واغفل الاعتماد علي اقتصاديات الانتاج الزراعي والحيواني تحت قاعدة اقتصاديات التكلفة التي ترشح ادخال منتجات كثيرة برفع معدل الانتاجية لمقاومة تكلفة الانتاج العالية. كما اغفل الحديث عن قاعدة الطلب الأكبر الذي يرشح امكانية تحريك الاقتصاد وتجاوز حالة الانكماش الماضية نحو التضخم الاقتصادي. من هنا ينطلق مشروع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/٨/ ٢٠١٥ م.

الانتاج لاجل الصادر.

الدكتور حامد الامين كتب: يجب ان نعترف بأننا خارج السوق العالمي ليس بسبب ضعف جودة منتجاتنا، ولا عدم تنافسية اسعارها، ولا لعدم الالتزام باستمرارية التصدير فقط، ولكن لأسباب سياسية معروفة، وعلينا ان نتعامل مع هذا الواقع، ونوطن سياستنا الاقتصاديه عليه.

الدكتور فتح الرحمن علي محمد صالح قال: شكرا دكتور عادل علي تناول موضوع سعر الصرف، ما ذكرته يقع ضمن العوامل الخارجية ذات العلاقة بجانب العرض للعملات الأجنبية. أود أن أضيف إليه أثر العوامل الداخلية المتعلقة بضعف الثقة بأدوات واوعية الادخار والاستثمار المحلية، وهو أحد جوانب العرض والطلب معا، ضعف هذه الثقة أدى للإحجام عن إيداع مدخرات كبيرة بالعملة الأجنبية موجودة محليا الآن لدى بعض الأشخاص، علاوة علي ذلك عزوف الكثيرين عن الادخار المصرفي والمالي - عبر الأوراق المالية- لأسباب كثيرة، كل هذا أسهم في تنامي ظاهرة الدولرةdollarization وبالتالي صارت العملة الأجنبية في حد ذاتها مخزن للقيمة.

تعليق: أشكر جميع المتداخلين على هذه المعلومات والتحليلات القيمة. أهمية الموضوع تستدعي المزيد من المداخلات والأفكار التي نرحب بعرضها.[1]

سياسات بنك السودان.. ما الجديد؟

تناولت خلال الأيام الماضية تحليلات موجزة لأهم محاور موازنة الدولة للعام ٢٠١٥ وأتناول اليوم بمشيئة الله أهم محاور سياسات بنك السودان المركزي مع التعليق عليها.

شملت المجالات التي يشجع بنك السودان البنوك على تمويلها، الانتاج الزراعي والصناعي، ومجالات النفط والمعادن، تحقيقاً لأهداف البرنامج الخماسي ٢٠١٥-٢٠١٩ المتعلقة بزيادة الصادرات واحلال الواردات. على أن يتم التمويل مباشراً أو عبر محافظ. كما يشجع البنك المركزي تمويل خدمات الصادر. مثل النقل والتخزين، والتحميل والتفريغ. ويحث البنك المركزي على التوسع في استخدام صيغة المشاركة، ويشجع على استخدام صيغ السلم، والسلم الموازي، والمقاولة، والاجارة، والاستصناع، والمزارعة. ويسمح بالمضاربة المقيدة، ويحظر المضاربة المطلقة. على أن يكون هامش تمويل المرابحة كمؤشر ١٢٪ بالعملتين المحلية والاجنبية. وحظر البنك المركزي شراء العربات وتشييد العقارات والأراضي الا ما أستثني بمنشورات. كما حظر التمويل لأغراض شراء العملات أو الأسهم أو الأوراق المالية أو أرصدة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١ م.

الاتصالات. كما حظرت السياسات انتمويل لأغراض سداد عمليات تمويل قائمة أو متعثرة.

من ناحية أخرى قرر البنك المركزي الاستمرار في تقديم الحوافز للمصارف المتعاونة في تقديم التمويل المباشر. أو المساهمة في محافظ التمويل. في مجالات التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاعات الانتاجية. وفي مجال التمويل الأصغر. ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لانشاء مشروعات انتاجية مشتركة.

أما في مجال سعر الصرف والقطاع الخارجي فتنص السياسات على الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار. والاستمرار في معالجة تشوهات سعر الصرف. والاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي ايداعاً وسحباً وتوظيفاً من خلال تغذية الحسابات والتحويلات والودائع. والعمل على بناء احتياطات من النقد الأجنبي من خلال ترشيد الطلب على النقد الأجنبي، وزيادة فعالية وكفاءة ادارة موارد الدولة من النقد الأجنبي، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة. وتشجيع وترقية الصادرات، واستقطاب مدخرات المغتربين، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستمرار في شراء وتصدير الذهب، واستلام نصيب الحكومة عيناً من شركات التعدين، وتوفير تسهيلات وخطوط تمويل خارجية لتوفير السلع الاستراتيجية واحتياجات التنمية، وتشجيع انشاء مصارف مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية، والاستمرار في تفعيل اعتماد اليوان الصيني في تسوية المعاملات بين السودان والصين.

ونعلق على هذه السياسات بالآتي: إن تشجيع بنك السودان المصارف على تمويل القطاعات الانتاجية تمويلاً متوسط أو طويل الأجل لتحقيق أهداف البرنامج الخماسي هو أمر ايجابي، غير أن تفعيله كان يقتضي تحديد نسبة من محفظة التمويل لهذا النوع من التمويل تلزم بها المصارف. بغير هذا سوف تبقى هذه السياسة نص نظري لا يطبق. وبالمثل فإن تشجيع المصارف على استخدام صيغ التمويل الأخرى غير المرابحة، سيبقى أمراً نظريا إن لم يتم الزام البنوك بنسب محددة أو تأشيرية لكل نوع من الصيغ.

من ناحية ثانية فإن تحديد نسبة ١٢٪ كهامش للمرابحة يبدو معقولاً للتمويل بالعملة المحلية، ولكنه غير مناسب اطلاقاً للتمويل بالعملة الأجنبية، وسوف يترتب عليه زيادة التضخم حيث سترتفع اسعار المستوردات جميعها لارتفاع هامش التمويل.

لم تعالج سياسات سعر الصرف والقطاع الخارجي المشكلة المزمنة الكبيرة في الاقتصاد السوداني وهي مشكلة الافتقار للعملات الأجنبية. ان النص على حرية التعامل بالنقد الاجنبي في ظل شح هذا النقد هو أمر غير مفيد. يجب أن تقترن حرية

التعامل مع سياسات تؤدي لانسياب هذا النقد للداخل. سواء كان في شكل بنكنوت أو سلع. ويكون هذا بتحرير سعر الصرف تحريراً كاملاً لضمان انسياب مدخرات المغتربين. وبإتباع سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة لمدخلات الانتاج الصناعي والزراعي.

وأخيراً يبدو أن تشجيع انشاء مصارف مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية، واعتماد اليوان الصيني في تسوية المعاملات، أمران يحتاجان لعمل سياسي كبير على مستوى رئاسة الدولة، وقيادة وزارة المالية والبنك المركزي.(١)

سياسات موازنة ٢٠١٥ في ندوة مركز دراسات المستقبل :-

من الواضح أن مشكلات الاقتصاد السوداني، والتي تمثل تحديات كبيرة أمام موازنة العام ٢٠١٥، متفق عليها بدرجة كبيرة. هذا ما خرجتُ به بعد حضوري ورشة عمل حول سياسات موازنة العام ٢٠١٥ عقدت أمس الأحد بمركز دراسات المستقبل، وسط حضور مقدر من العلماء والخبراء والباحثين والاعلاميين الاقتصاديين.

قدم كلاً من د/ عز الدين ابراهيم و أ/د أحمد المجذوب، وكلاهما وزير دولة سابق بوزارة المالية، عرضاً حسب وجهة نظره للتحديات التي تواجه الموازنة، والرؤية حول المعالجات. وتم فتح باب المداولات للحضور. وكان من المدهش اتفاق مقدمو العروض وكل المتداخلين حول ثلاثة قضايا رئيسة. الأولى الخلل البائن في سياسات الدعم، وعدم تقديمه أي ميزة أو فائدة، لا للاقتصاد الكلي، ولا للفقراء المستهدفين بالدعم. والثانية الاضطراب الكبير في الاقتصاد لتعدد أسعار الصرف، وعدم واقعية سعر الصرف الرسمي، وتسببه في ضعف الانتاج وعدم تشجيعه للصادر. والثالثة أهمية العلاقات الخارجية للاقتصاد من حيث ضرورة العمل على رفع الحصار الاقتصادي عن السودان، ومن حيث أهمية انسياب التمويل من الخارج في شكل معونة انمائية رسمية أو استثمار أجنبي مباشر.

ذكرت خلال الورشة أن جملة الاستثمارات المطلوبة خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩ (البرنامج الخماسي) تبلغ ١٠٦٩ مليار جنيه تعادل بالسعر الحقيقي للدولار حوالي ١٣٣,٦ مليار دولار. أي أن المتوسط السنوي المطلوب ٢٦,٧ مليار دولار. ويشير البرنامج الخماسي للاعتماد في توفير هذا التمويل على القطاع العام بنسبة ١٧٪ أي مطلوب منه توفير ٤,٥ مليار دولار سنوياً لمدة خمسة أعوام. بينما مطلوب من القطاع الخاص (وطني وأجنبي) ٨٣٪ من التمويل أي ٢٢,١ مليار دولار سنوياً لمدة خمسة أعوام أيضاً. وبما أن أقصى حد للادخار المحلي عندنا يبلغ ٤ مليار دولار فإن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٦/ ٢٠١٥ م.

الاستثمارات الخارجية المطلوبة تصبح ١٨ مليار دولار سنوياً لمدة خمسة أعوام.

من هنا تنبع أهمية العلاقات الخارجية التي تمكن من انسياب هذا التمويل سواء عن طريق المعونة الانمائية الرسمية ODA أو الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

تم اقتراح ثلاثة من المعالجات العاجلة لمواجهة التحديات الحالية للاقتصاد السوداني، الأولى فتح الاستيراد بدون تحويل قيمة لفترة ستة أشهر أو عام. سوف يوفر هذا تمويلاً سهلاً من خلال مدخرات المغتربين والتحويلات الأخرى، وعيبه الوحيد فقدان البنوك لهوامش فتح خطابات الاعتماد. والمعالجة الثانية هي تحرير سعر الصرف، مع تقديم الدعم المادي المباشر للفئات المستحقة للدعم بوسائل تقنية تتيح تقديم الدعم لمستحقيه. والمعالجة الثالثة السعي نحو كسر الحصار الاقتصادي الجائر وذلك من خلال الجهود الدبلوماسية، ومن خلال ترتيبات اقتصادية تشمل استخدام اليوان الصيني في المعاملات مع الصين، وخلق علاقة استراتيجية مع المملكة العربية السعودية والتوصل معها لاتفاقات استثمار تتيح لها تغطية جل احتياجاتها الغذائية من السودان، وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال.(١)

تحجيم الاستيراد وخفض الانفاق الحكومي :-

في إطار المعالجات المقترحة لسد الفجوة بين الصادرات والمستوردات في الاقتصاد السوداني، إيقافاً للارتفاع المتوالي في سعر الصرف، وتحقيقاً للاستقرار الاقتصادي، يرى البعض إتباع سياسة من مكونات ثلاثة رئيسية: الأولى تخصيص العملات الأجنبية المتوفرة ببنك السودان لاستيراد سلع محددة دون غيرها، والثانية خفض عدد السلع المستوردة من الخارج وقصرها على السلع الأساسية فقط ومقابل صادر بنفس القيمة، والثالثة خفض الإنفاق الحكومي بصورة حاسمة جداً.

المنادين بهذه السياسة التقشفية يرون أن ظروف الاقتصاد السوداني من حصار ومقاطعة وضعف لمنتوجنا من الصادرات تستدعي مثل هذه الاجراءات الإستثنائية. ويرون أن يخصص بنك السودان ما لديه من موارد بالنقد الأجنبي لتغطية الاستيراد من المواد البترولية والقمح والدقيق والأسمدة والمبيدات والتقاوى وإحتياجات القوات المسلحة حصراً ودون أي تزيد.

من ناحية ثانية يرون قصر قائمة السلع المسموح بإستيرادها من الخارج في الاحتياجات المهمة للاقتصاد وللمستهلكين، ويقترحون في هذا الصدد حظر استيراد العربات الصوالين، والعطور ومستحضرات التجميل، والفواكه والمعلبات، والمعدات الكهربائية غير الأساسية، والأثاثات وغيرها من السلع غير الضرورية. قائمة السلع المسموح بإستيرادها من غير المحظورة يقترحون أن يتم استيرادها بعد إبراز المستورد لما يفيد بتصديره لسلع سودانية بنفس القيمة.

(١) نشر بصحيفة السوداني فبراير ٢٠١٥ م.

ومن ناحية ثالثة يرى هؤلاء خفض الإنفاق الحكومي بصورة محسوسة جداً، لأن تحجيم الاستيراد سوف ينجم عنه نقص هائل في الايرادات الحكومية من الجمارك والضريبة على القيمة المضافة، ولا علاج لهذا الا بخفض الانفاق الحكومي في بنود أساسية مثل السفر والتمثيل الخارجي، والعربات الفارهة، والمؤتمرات والاحتفالات. ويضربون مثلاً ببعض البلدان مثل رواندا والبرازيل حيث ضرب المسئولون فيهما أمثلة رائعة على التقشف في أعلى مستويات الدولة.

بالطبع لمثل هذه السياسات آثار جانبية ضارة متوقعة، منها على سبيل المثال ظهور الفساد المالي والحزبي نتيجة لنظام الكوتات وأذونات الاستيراد التي سوف تصدرها وزارة التجارة. ومن الآثار الضارة المتوقعة نشاط التهريب للسلع التي يحظر استيرادها وتكون مرغوبة لدى بعض المستهلكين مثل العطور وأدوات التجميل والمعلبات والمعدات الكهربائية. وقد تكلف عمليات مكافحة التهريب مبالغ تضاهي الفائدة من منع الاستيراد.

أما خفض الانفاق الحكومي فقد يصطدم بجدار المعالجات السياسية المطلوبة لإغراء الحركات المتمردة بالإنضمام لركب السلام، وتوسيع نطاق الأحزاب المشاركة في الحكم.

وعلى هذا، فإن هذا الرأي التقشفي ينبغي أن يوضع في ميزان الدراسة والاستقصاء بواسطة مراكز البحوث الاقتصادية، والخبراء المحليون والدوليون، للمقارنة بينه وبين رأي دعاة الاقتصاد الحر الذي يتضمن حرية سعر الصرف، وتحرير التجارة من كافة القيود. وذلك بغرض مساعدة الادارة الاقتصادية في الدولة لاتخاذ السياسات المناسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي كهدف أساسي منشود.[1]

الأثر الاقتصادي لاستمرار انخفاض سعر البترول:-

فقد سعر البترول الخام في الأسواق العالمية ٦٠٪ من قيمته. وسجل سعر البرميل الواحد حوالي ٤٧ دولارا أمريكيا وهو أدنى سعر له منذ ست سنوات وسط قلق ومخاوف متزايدة من انخفاض أكبر في الطلب العالمي ووفرة المعروض، ستكون له انعكاسات كارثية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط في رأي عدد من المحللين الاقتصاديين.

وفي الوقت الراهن لا تلوح في الأفق أية ملامح تشير إلى احتمال توقف الأسعار عند مستوى سعري محدد وإن كانت توقعات المراقبين تفيد بأن سعر البرميل سيستقر عند ٤٠ دولارا.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ م.

ويعزو خبراء اقتصاديون هذا الانخفاض واستمراره الى عدد من العوامل منها تراجع الطلب على النفط بسبب ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة وعلى رأسها أوروبا وآسيا. و وفرة العرض في الأسواق العالمية مع تحول الولايات المتحدة من احد أكبر مستهلكي النفط إلى أحد أكبر منتجيه ودخول انتاج النفط الصخري حيز التنفيذ. فضلاً عن فشل دول منظمة اوبيك في ضبط توازن السوق. ففي آخر اجتماعاتها لم تعلن عن خفض الإنتاج للحد من ضغوط العرض في السوق بل أبقت على حصتها الحالية من الإنتاج. فيما فشلت جولة رئيس فنزويلا للسعودية لاقناعها بخفض انتاجها لمنع تدهور الأسعار.

روسيا وايران، وهما من أكبر الدول المنتجة للنفط، تتبنيان نظرية المؤامرة. وتعتقدان أن الولايات المتحدة تقود هذا الانخفاض بالتعاون مع حلفاءها في منطقة الخليج بغرض هز كل من الاقتصاد الروسي والايراني في ظل العقوبات الاقتصادية التي تفرضها عليهما. الأولى بسبب مشكلة القرم والثانية بسبب نشاطها النووي.

لقد بلغت واردات السودان من المنتجات البترولية٨٦٥ ألف طن متري خلال العام ٢٠١٢ بكلفة بلغت مليار دولار. وازدادت هذه الواردات خلال العام ٢٠١٣ لتبلغ ١,٣ مليون طن بتكلفة مليار وأربعمائة وستون مليون دولار تمثل حوالي ١٥٪ من الواردات. ويتوقع أن يبلغ الاستيراد من المنتجات البترولية خلال العام ٢٠١٤ حوالي ١,٥ مليون طن غير أن الانخفاض في اسعار برميل البترول 'لخام سيجعل كلفة استيرادها حول نفس المبلغ تقريباً للعام ٢٠١٣ أي ١,٥ مليار دولار. وفي العام المقبل ٢٠١٥ سيستمر مؤشر الزيادة في الاستيراد ليصل لحوالي ١,٨ مليون طن وفي حالة استمرار الاسعار الحالية أي ٤٧ دولاراً للبرميل فإن كلفة استيرادها ستكون حوالي ١,٥ مليار دولار أيضاً. وسوف تخرج المواد البترولية من دائرة الدعم في حالة وصول سعر البترول الخام ٤٠ دولاراً للبرميل حيث أن الحكومة تشتري من المصافي المحلية في الوقت الراهن بسعر يبلغ حوالي ٤٣- ٤٦ دولاراً للبرميل.

من ناحية ثانية فإن انخفاض سعر برميل البترول الخام لمبلغ ٤٠ دولاراً أو أقل سيؤثر على اقتصاديات التنقيب والاستثمار. وبالتالي ستتوقف الشركات عن عمليات التنقيب الجديدة. وهذا مضر بإقتصادنا على المديين المتوسط والطويل. لأن الشواهد البترولية في بلادنا متوفرة.

ربما يؤثر الانخفاض الكبير في أسعار البترول الخام على انتاج دولة جنوب السودان من البترول. لأن بترولها ينتج بكلفة عالية. وبالتالي قد تتوقف الشركات المنتجة عن العمل بالجنوب لعدم الجدوى. مما يقلل من العائد من خط الانابيب الذي يمر ببلادنا. أو على الأقل قد تطالب دولة الجنوب والشركات بمعادلة جديدة فيما يلي سعر نقل البترول عبر خطط الأنابيب.

الانهيار المستمر في اسعار البترول يقتضي منا الاهتمام والقيام بدراسات بحثية لمعرفة المآلات المستقبلية.[1]

قضايا القطاع النقدي في السودان :-

يضم القطاع النقدي في السودان البنوك، ويشرف على أداء البنوك ويرسم سياساتها العامة بنك السودان المركزي. ويضم القطاع النقدي أيضاً شركات التأمين وإعادة التأمين، وتشرف عليها الهيئة العامة للرقابة على التأمين التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني. ويضم القطاع سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركات الوساطة المالية وتشرف عليها هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية.

القطاع النقدي في الاقتصاد يعمل على حشد الموارد المالية، وتجميع المدخرات الصغيرة، بغرض اتاحتها للاستثمار الزراعي أو الصناعي أو للاستثمار في مجال الخدمات بما فيه التجارة. وعلى هذا، فإن هذا القطاع إذا كان نشطاً وناجحاً في جذب المدخرات وحشد التمويل واتاحته دون تعقيدات لطالبي التمويل من شركات وتجار ومستثمرين، فإن كل قطاعات الاقتصاد تتحرك.

يعاني القطاع النقدي في السودان من مشكلات هيكلية متعددة جعلته ضعيفاً، وغير قادر على تمويل التنمية والمشروعات وتحريك الاقتصاد. من ذلك مثلاً إجبار البنوك على العمل بالصيغ التي قيل أنها اسلامية، مثل المرابحة والمشاركة والاستصناع والمساقاة، وهي مجالات لا خبرة للبنوك وموظفيها بها، وبالتالي أصبح أمام البنوك واحد من خيارين إما أن تخسر، أو أن تتحايل فتنفذ الصيغ صوريا. البنوك مهمتها التمويل فقط وإدخالها في تعقيدات العمل التنفيذي الاقتصادي يبعدها عن مجالها. هل يكمن الحل في فتوى الشيخ شلتوت في مصر في الستينات الذي قال إن أعمال البنوك، وهي أجسام مستحدثة اقتضاها التطور البشري، لا ينطبق عليها وصف الربا المرتبط بالتعامل الفردي الذي يفرز الأحقاد والضغائن بين الناس وهو سبب تحريمه؟ أم نلجأ للنظرية الحديثة القديمة وهي للزمن حصة في الثمن، ونربطها بنظرية الفرصة البديلة، فنتجاوز التعريف التقليدي للربا. نحتاج للعصف الذهني في هذا المجال لمعالجة الانفصام الذي تعاني منه بنوكنا حالياً.

بنفس القدر فإن قطاع التأمين عندنا معطل وضعيف، ولا يقدم أي خدمة للإقتصاد، بسبب اشتراطنا أن يكون تكافلياً ولا يتضمن أي ربح لصاحب رأس المال، معتقدين أن هذا هو ما يتماشى مع الشرع. النتيجة انه لا يوجد شخص راغب الاستثمار في مجال التأمين. الشركات الخاصة العاملة حاليا في قطاع التأمين حافظ عليها مالكوها القدامى لأنهم يؤمّنون من خلالها مصانعهم وممتلكاتهم،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ م

وهم غير مستعدين لضخ أي أموال فيها لتوسعة أعمالها. معلوم أن أموال شركات التأمين في الدول الأخرى محرك أساسي لأسواق المال ولسوق التمويل بصورة عامة.

سوق الخرطوم للأوراق المالية ضعيف جدا هو الآخر بسبب ضعف البنوك وشركات التأمين. وبسبب ضعف شركات المساهمة العامة، وحتى شركات المساهمة العامة القوية مثل شركات الاتصالات فإن عدم القدرة على تحويل أرباحها للخارج، جعل أسهمها غير مرغوبة لأنها لا توزع أرباحا، فضعف السوق بسبب عدم نشاط أسهمها في التداول الفعلي في سوق الأوراق المالية. شهادات شهامة هي فقط في الوقت الحالي صاحبة النشاط الرئيسي للسوق.

لم تنفذ أسواق السلع مثل الذهب والصمغ والقطن من خلال السوق بسبب عدم القدرة على الارتباط مع البورصات العالمية لهذه السلع، وذلك بسبب الحصار وما يترتب عليه من صعوبة التحويلات المالية. عدم وجود أسواق للسلع ضمن سوق الخرطوم للأوراق المالية نتج عنه ضعف استفادة المنتجين من انتاجهم، وتحولت الفائدة للتجار الذين يحفظون ارصدتهم بالخارج فلا يفيد منها الاقتصاد.

الحوار الوطني في شقه الاقتصاد ينبغي أن يناقش مثل هذه القضايا. حيث نحتاج لفقه جديد، ورؤى جديدة، لإعادة تأسيس هذا القطاع وتمكينه من القيام بدوره الأساسي في التمويل.[1]

قضايا ومشكلات قطاع الاتصالات :-

اجتاحت قطاع الاتصالات في بلادنا في الآونة الأخيرة جملة من القضايا والمشكلات، بعضها يعود لمناخ عدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وبعضها انفجر بسبب تنافس الشركات العامة في القطاع، وبعضها ظهر بسبب ضعف الجهة المنظمة أو عدم اطلاق يدها في توجيه الشركات.

الكتابة حول الموضوع في الصحف، وتناوله في وسائل إعلامية أخرى ينظر اليه الناشرون ومالكو الوسائل الاعلامية بعين الجزع والخوف الشديدين، لأن شركات الاتصالات، أو بعضها على الأقل، إعتادت على عقاب منتقديها بحجب الاعلان عنهم. وبما أن العائد من الاعلانات التجارية هو مصدر التمويل الأول لهذه الوسائل، فإنها تحجم عن النقد ولو كان موضوعياً. هذا أمر مؤسف ولكنه واقع على أي حال. لقد تلقيت تأكيداً من أحد مديري شركات الاتصالات بأنه لن يعاقب (السوداني) على ما يكتب في هذا العمود، وأنا متأكد أن هذا موقف المديرين التنفيذيين في الشركتين الاخريين، ولكني لا أضمن أنه موقف مسئولي الاعلام بهما، لذا الج في الموضوع بحذر شديد حتى لا أضر صحيفتي (السوداني).

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٤/١٠/ ٢٠١٦ م.

بعد هذه الرمية، كما يقول صديقنا دكتور البوني، أشير الى أن أهم القضايا في القطاع التي تفجرت مؤخراً كانت ثلاثة: أولها البيان الذي أصدرته احدي الشركات لمشتركيها وأشارت فيه الى أن شركة أخرى، لها سيطرة نسبية على سوق الاتصالات، قد أوقفت التعامل مع شرائحها. وتقول هذه الشركة أن هذا الفعل الضار بمشتركيها تم بالمخالفة لاتفاقية معقودة مع هذه الشركة المسيطرة. الشركة المسيطرة تقول أن القضية ليست بهذه البساطة، بل هي متعلقة بسلوك تجاري ضار تستخدم فيه عشرات الألوف من شرائح الشركة المصدرة للبيان، هذا السلوك التجاري الضار هو استخدام الاتصال الصوتي عن طريق الانترنت أو ما يعرف ب voice over ip وهو يسبب خسائر كبيرة للشركة، وللاقتصاد السوداني، لأن الاتصالات من الخارج تتم وكأنها من شبكة داخلية، وبالتالي لا يحدث تحويل لعملات أجنبية من الخارج للسودان، وهذا يفقد السودان ملايين الدولارات. لعل بعض القراء لاحظ أن أحد أقرباءه بالسعودية مثلاً يتصل عليه فيجد الرقم داخلي. هذه قضية خطيرة جداً على الهيئة العامة للاتصالات التحقيق فيها بكل جدية، وحماية الدولة وجمهور المشتركين والشركات من مثل هذا السلوك.

القضية الثانية هي اتجاه مجموعة من الشباب والناشطين في الشبكات الاجتماعية للدعوة لمقاطعة شركات الاتصالات جميعها، لساعات محددة، احتجاجا على سياسات هذه الشركات، وأهمها سياسة الاستخدام العادل للانترنت، التي يري الشباب أنها غير عادلة، ولهم عليها الكثير من الملاحظات. نفذ الناشطون الحملة الأولى للمقاطعة يوم الجمعة الماضي من الخامسة الى العاشرة مساء، ولم تتضح آثارها بعد. غير أن الاتجاه للمقاطعة نفسه جدير بالاهتمام من قبل الشركات وهيئة الاتصالات، وليتها تشجع منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال مثل الجمعية السودانية لتقانة المعلومات، وجمعية الانترنت، والجمعية السودانية لحماية المستهلك، ومركز ثقافة المستهلك، على إقامة حوارات مع الشباب للوقوف على ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

القضية الثالثة هي تخوف المركز القومي للمعلومات، والجهات الحكومية الأخرى، من ضعف شبكات الاتصالات، وعدم قدرتها على مواكبة خطة الحكومة نحو تنفيذ الحكومة الالكترونية، والتحصيل عبر اورنيك ١٥ الالكتروني وغيره من التطبيقات. وفي هذه القضية أقول أن على الحكومة، وبالذات وزارة المالية، أن تستمع بجدية للصعوبات التي تواجهها شركات الاتصالات، مثل عدم السماح لها بتحويل أرباحها للخارج، وبالتالي عدم قدرتها على استجلاب تقنيات وعتاد من الخارج، لترقية واستدامة خدمات الاتصالات.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ م.

تساؤلات بشأن الاستيراد بدون تحويل قيمة :-

أصدر بنك السودان مؤخراً منشوراً سمح بموجبه بإستيراد سلع بعينها دون تحويل قيمتها من داخل السودان لخارجه. أي أن يقوم مشتريها بدفع قيمتها خارج السودان. الهدف من هذا في المقام الأول هو الاستفادة من مدخرات السودانيين المغتربين بالخارج لتمويل هذا الاستيراد. حدد المنشور أن يتم الاستيراد بهذه الطريقة لمدخلات الإنتاج للمصانع والمشروعات الزراعية، ولاستيراد الأدوية، وللآليات والمعدات والمدخلات الأخرى التي تتم بناءاً على تراخيص من أجهزة ومفوضيات الاستثمار المركزية والولائية. وألا تستخدم هذه الطريقة في استيراد السيارات.

الاستاذ عباس كرار النقابي والخبير التعاوني علق على هذه السياسة بالقول: (موضوع الاستيراد بدون تحويل قيمة طبعا ليس جديدا بل سبق أن كان متاحا فلماذا أوقف ومن ثم تمت إعادته من جديد؟ وسؤال آخر هو ألا يكون هذا النظام مدعاة لدخول أموال غير واضحة المصادر (غسيل أموال) مثلا؟

الأمر يحتاج لمشروع سوداني انقاذي ينفض ماعلق بالدولة من طفيليات تسلقت والتفت حول جذعها حتى كبلت حركتها، لابد من استخدام المشرط لاستئصال الأورام السرطانية التى انتشرت فى جسد الدولة وحاصرت كل الانسجة الحية وقللت فاعليتها أن لم تكن ابطلتها). انتهت مداخلة الاخ عباس كرار.

أما الناشط السياسي عماد الدين المبارك فقد علق قائلاً :(المستورد كله سلع كمالية ومنتجات كانت متوفرة عندنا من السبعينات، الملابس الجاهزة كانت عندنا، سلوي بوتيك، واسندكو، وعشرات من مصانع الملابس الجاهزة، كذلك مصانع السفنجات، ومصانع الأحذية باتا ولاركو وغيرهما. نحن بقينا يا دكتور نستورد اكياس النايلون والدعاية وأبسط الأشياء بكل أسف).

بالطبع ما قاله الأخوان عباس وعماد الدين فيه صحة كبيرة.فالاستيراد بدون تحويل قيمة هو معالجة استثنائية اقتضتها ظروف بلادنا الاقتصادية. الوضع الطبيعي هو أن تكون لدينا صادرات من السلع والخدمات توفر لنا موارد بالعملات القابلة للتحويل تمكننا من استيراد مدخلات الإنتاج والمستهلكات، ولكن الواقع أن مستورداتنا أكبر من صادراتنا بكثير، وبالتالي حدث عندنا نقص في العملات الأجنبية، وسياسة الإستيراد بدون تحويل قيمة محاولة لسد هذا النقص من خلال مدخرات المغتربين.

سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة لا توفر أي مجال لغسيل الأموال فالمال الذي يتم إرساله من قبل المستورد للمصدر يتم عبر القنوات المصرفية للبلد المرسلة منه الأموال، وهو في النهاية مسئولية ذلك البلد ولا دخل للسودان فيه.

من الواضح أننا نحتاج لفلسفة اقتصادية واضحة لتحديد ماذا ننتج من أجل

الصادر. لقد مضى عهد تصدير فائض الانتاج. وأصبحنا في عصر تتحكم فيه الجودة والملائمة وحصص الأسواق وهو ما يطلق عليه الميز النسبية والتنافسية. على سبيل المثال: لا نستطيع منافسة الصين في الملابس الجاهزة، لانخفاض تكلفة الانتاج فيها، ولكننا نستطيع أن نسيطر على السوق العالمي في البودرة الرذاذية للصمغ العربي التي تدخل في كم هائل من الصناعات. ولمثل هذه السلعة يجب أن نسعى لتطوير صادراتنا بحيث تكون صادرات فيها كم هائل من المعرفة والتقانة حتى نستطيع أن ننافس.(١)

تمويل التعدين :-

أصبح التعدين، وعلى وجه الخصوص التعدين عن الذهب، أكبر مصدر للعملة الأجنبية في البلاد بقيمة تقترب من ٢ مليار دولار، تمثل حوالي ٣٠٪ من جملة الصادرات. أثر التعدين عن الذهب وعوائده على قطاعات واسعة من الشعب السوداني حيث يعمل فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة حوالي ٣ مليون نسمة ارتفعت دخولهم ومساهماتهم في إعانة أسرهم وأهليهم. كما أثر التعدين على الذهب ايجابياً على موارد المحليات التي يتم فيها التعدين.

كتب لي مهندس تعدين /بابكر يحي بلال بابكر حول موضوع تمويل التعدين قائلاً: (بعد التطور الكبير فى منظومة التعدين السودانية بمختلف فروعها وخاصة المعدن الأصفر البراق ظهرت بعض الاشكالات الواضحة التى تحتاج الى ورش متخصصة للحديث عنها، ومن ضمن هذه الاشكالات التمويل لإغراض التعدين، سواء أكان عن طريق التمويل البنكي اوالتمويل الفردي او حتى صناديق التمويل الحكومية.

إن تمويل قطاع التعدين وخاصة مع المخاطر الموجودة فيه يحتاج الى نوع معين من التعامل حتى ينتعش الاقتصاد وتتحرك عجله التنمية، اي اجراء تمويلي يحتاج الى ضمانات كافية وهذا حق مشروع للبنوك وجهات التمويل المختلفة، غير أن الملاحظ أن البنوك عندنا تقتصر على نوع واحد من الضمانات هو الرهن العقاري في حدود مبلغ التمويل وهذا ما يمكن ان يكون مستحيلا لدى صغار المستثمرين.

الاجدى والافضل ان يكون الضمان هو ضمان المشروع بحد ذاته، وهى طريقة معمول بها عالمياً، ولكن بشروط فنية متفق عليها، وبطريقة محددة وواضحة تضمن حقوق كل الاطراف. الكثير من المواقع وخاصة فى التعدين الصغير لها جدوى اقتصادية عالية، ولكن الاستثمار التعديني يحتاج الى راس مال ضخم وهذا الذى يوقف عمليات التشغيل.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/١١/ ٢٠١٥ م .

لقد تم في الوقت الحالي توطين أغلب معدات صناعة التعدين داخليا، وتطورت مراكز الدراسات الخاصة بالتعدين، وأتيحت معلوماته بقدر معقول، لهذا فإن التمويل بضمان المشروع يمكن أن يتم بأمان.

قد يكون من المناسب لإدارات الاستثمار بالبنوك المختلفة الاتجاه نحو تمويل التعدين على الذهب بصيغ المشاركة أوالمقاولة بضمان المشروع. وعلى وزارة المعادن رعاية عمل دراسات تفصيلية وواضحة وبالطرق العلمية الحديثة لتكون معلومات رسمية تعتمد عليها دراسات الجدوى الاقتصادية. على أن يتم الدفع نحو عمل ورش عمل متخصصة لاقناع الجهاز المصرفى بدقة هذه الدراسات وجدوى تمويل مجالات التعدين. كما قد يكون من المناسب عمل محفظة متخصصة لتمويل التعدين، والسعي نحو الربط بين البنوك والبيوت الاستشارية ذات الباع الطويل فى مجال التعدين.

مهندس تعدين /بابكر يحي بلال بابكر

تعليق: أتفق مع المهندس بابكر في أن الفرصة المتاحة الآن للاستثمار في الذهب تستدعي تغيير العقلية التقليدية في الضمانات المطلوبة لتوفير انتمويل لهذا النشاط الاقتصادي الهام.(١)

ترتيب السودان في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال :-

في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للعام ٢٠١٦ الذي يصدره البنك الدولي تراجع السودان درجة واحدة حيث تدحرج للمرتبة ١٥٩ من ١٨٩ دولة وكان في العام السابق في المرتبة ١٥٨ من ١٨٩ دولة كذلك.

وتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو احد التقارير التي تصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل العالمية وهو يوفر مقياس سنوي يرتّب ١٨٩ بلدا من حيث سهولة تأسيس منشأة أعمال محلية وتشغيلها.

الهدف من التقرير هو توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم. وهو يتيح مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها عبر ١٨٩ بلداً . كما يقيس أثر اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال.

غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في ٢٠٠٣، ٥ مجموعات من المؤشرات في ١٣٣ بلداً. بينما يغطي تقرير هذا العام ١٠ مؤشرات في ١٨٩ بلدا.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦ م

تستقى مؤشرات التقرير من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم. ويتم عمل تحليلي وتقييمي كبير من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الوقت.

يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الإجراءات؛ ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح؛ ويشكل مصدراً للأكاديميين والصحفيين وباحثي القطاع الخاص وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل بلد.

في مؤشر بدء المشروع نجد ان السودان تاخر بتسعة درجات في الترتيب العالمي مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة لمؤشر استخراج تراخيص البناء فنلاحظ ان السودان قد تاخر بدرجة واحدة في الترتيب عن العام السابق.

في مؤشر الحصول على الكهرباء انتقل السودان ١٢ درجة للامام من المرتبة ١١٤ عام ٢٠١٥ للمرتبة ١٠٢ في تقرير العام ٢٠١٦. أما في مؤشر تسجيل الممتلكات فقد تأخر السودان في هذا المؤشر درجة واحدة من المرتبة ٨٨ في تقرير العام ٢٠١٥ الى المرتبة ٨٩ في العام ٢٠١٦.

وفي مؤشر الحصول على الائتمان تأخر السودان درجتان. بينما تراجع درجة واحدة في مؤشر حماية المستثمر. أما في مؤشر دفع الضرائب فقد ظل السودان في المرتبة ١٤٠ دون تغيير. وفي مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يشتمل على المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير واستيراد شحنة من البضائع ظل السودان فيه في مرتبة متأخرة هي المرتبة ١٨٤ من ١٨٩ دولة دون تغيير.

علينا في السودان دراسة مؤشرات هذا التقرير بعمق، وعلى الجهات المختصة وضع المعالجات اللازمة لتحسين وضعية السودان في التقرير لأنه أصبح أهم محفز لجذب الاستثمارات.[1]

خدمات النقل العابر تدر فوراً ٣٠٠ مليون دولار :-

تعليقاً على مقالي حول اقتصاد الخدمات في هذا العمود، يوم الأربعاء الماضي، تلقيت تعقيباً مهماً للغاية من الأستاذ علي أحمد عبد الرحيم وزير النقل الأسبق ١٩٨٩- ١٩٩١ والمدير الأسبق للسكة حديد ولهيئة الموانئ البحرية. حيث أشار في تعقيبه الى إمكانية تحقيق الاقتصاد القومي لعوائد في حدود ٣٠٠ مليون دولار

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٢ م

سنوياً من خلال إجراءات إدارية وتنسيقية مطلوبة لتشغيل ميناء بورتسودان لخدمات النقل العابر لدولة إثيوبيا. حرام والله إضاعة مثل هذه الفرصة المواتية. اليكم التعقيب وأحبسوا أنفاسكم.

قطاع النقل يعد على رأس القطاعات التى يمكن ان تسهم في تحقيق عوائد ضخمة للاقتصاد من خلال توفير خدمات العبور لصادرات وواردات الدول غير الساحلية المجاوره للسودان من خلال إستخدام ميناء بورتسودان. ميناء بورتسودان تتوفر فيها الآن الإمكانات التى تستوعب عبور كل صادرات وواردات الدول الأربعة المجاورة للسودان (أثيوبيا – جنوب السودان – تشاد - أفريقيا الوسطى) حيث تبلغ طاقتها الاستيعابية أكثر من ١٥ مليون طن فى العام، والمستغل منها لايتجاوز الـ ٣٠٪ الا أن ذلك يتطلب توفير ممرات عبور (Transit Corridors) مؤهلة ومنتظمة وآمنة بين هذه الدول وميناء بورتسودان.

العمل كله يمكن أن يقوم به القطاع الخاص، مايلى القطاع العام هو توفير الأطار التنظيمي الذى يسهل تشغيل الممر، بما في ذلك تسهيل الاجراءات الجمركية، ومنع الجبايات الولائية، وان يقوم بتوفير البنيات الأساسية من طرق وسكك حديدية وما يرتبط بها من خدمات على طول الممر، بما يمكن القطاع الخاص من العمل فى إطار نظام مستقر يمكنه من التخطيط للإستثمار والتشغيل طويل الامد.

إن غياب هذه الترتيبات الكلية هو الذى أدى الى عدم تنفيذ إتفاقية إستخدام ميناء بورتسودان التى وقعت بين السودان وأثيوبيا منذ عام ٢٠٠٠م بصورة فاعلة، حيث ان كلما تم نقله عبر ميناء بورتسودان خلال الخمسة سنوات الأخيرة ٤٥٥,٧٦١ طن صادر أى بمتوسط ١٠٠,٠٠٠ طن فى العام يمثل ١٪ من تجارة أثيوبيا الخارجية، بالإضافة لحمولة باخرة سماد واحدة وصلت ميناء بورتسودان فى فبراير الماضى لأول مرة.

إن أثيوبيا تقوم بدفع حوالى ١٢٠٠ مليون دولار سنوياً لميناء جيبوتى كرسوم خدمات، اذا ما أحسنا إدارة ممر أثيوبيا يمكننا جذب ٢٠٪ من حجم تجارتها عبر ميناء بورتسودان، ذلك سيدر على إقتصادنا القومي حوالى ٢٥٠ – ٣٠٠ مليون دولار.

من الضروري فى هذه المرحلة الاهتمام بقطاع الخدمات ووضع إستراتيجية وسياسات وأضحة تمكنه من المساهمة فى التنمية الإقتصادية. والمعالجة العاجلة لكل المعوقات التى تحول دون إنفاذ إتفاقية إستخدام ميناء بورتسودان مع أثيوبيا، وتحديد جهة واحدة تكون مسئوله عن ذلك، والشروع فوراً فى إعداد ممرات الترانسيت لكل من تشاد ودولة جنوب السودان وافريقيا الوسطى، وإعطاء اولوية لتنفيذ مشروعات البنيات الأساسية التى تربط هذه الدول بالسودان، وإعتماد

إتفاقية تجارة الترانسيت للدول غير الساحلية Convention on Transit Trade of Land – Locked Countries 1965 التى وقع عليها السودان فى ١٩٦٥/٨/١١م والدفع بها للبرلمان لإعتمادها لتكون إطاراً قانونياً حاكماً لتنظيم تجارة العبور مع دول الجوار. مع اعتماد نظم وإجراءات الكوميسا الخاصة بإدارة الحدود مع الدول غير الساحلية المجاورة. والله الموفق.

على أحمد عبد الرحيم
خبير فى تجارة الخدمات
تلفون ٠٩١٢٣٠٦٨٧٦ (١)

الصنف إمام وأهمية البحث العلمي :-

نجاح تقاوي القمح من الصنف (إمام) التي زرعت هذا الموسم بالجزيرة والنيل الأبيض وإحرازها لإنتاجية عالية جداً بكل المواقع التي زرعت فيها تنهض دليلاً على أهمية وقيمة ما يمكن أن تقدمه البحوث العلمية للاقتصاد.

أعلن مدير البنك الزراعي أن الإنتاج المحلي من القمح سوف يغطي استهلاك ٤ أشهر من هذه السلعة الهامة، وبما أن إستيرادنا السنوي من القمح هو في حدود ٢ مليون طن بتكلفة حوالي مليار دولار، معنى هذا أن إنتاجنا المحلي من القمح وفر على خزينة الدولة ٣٣٠ مليون دولار على الأقل.

الصنف إمام الذي تم تطويره ليحقق هذا الانجاز الزراعي والمالي تمت إجازته بواسطة هيئة البحوث الزراعية في العام ٢٠٠٠، وهو يستغرق حوالي ٦٢ يوما من تأريخ زراعته وحتى تكوين سنابل القمح. وهو في الأصل تركي، تم تقييمه بواسطة البحوث الزراعية، وتم استيراد الأنواع العليا منه من تركيا، ثم أصبح يتم اكثاره محليا، مع مواصلة تطويره بواسطة هيئة البحوث الزراعية السودانية. وهو صنف يتحمل درجات الحرارة العالية التي تسود في بداية موسم الزراعة، وتجود زراعته في كل أجزاء السودان الرئيسة المنتجة للقمح، عدا منطقة حلفا الجديدة.

هذا الجهد البحثي في إنتاج الصنف إمام، يجيء في إطار تجاوز ظروف إنتاج القمح الصعبة في السودان بالنظر للمواصفات العالمية المطلوبة لانتاجه. هذه الظروف تتمثل في درجة الحرارة، قصر فترة النمو وعدم تطبيق الحزم التقنية الموصى بها: كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى انخفاض كبير في انتاجية المحصول ورغم كل هذه العوامل، يعتبر السودان من الأقطار القليلة في العالم، والذي أحرز نجاحا في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٦ م

زراعة القمح في أشد البيئات ارتفاعا لدرجة الحرارة.

ولتخطي هذه العقبة، وإضافة لتطوير الأصناف، فإن استخدام التقاوي المعتمدة، الإعداد الجيد للأرض، تأريخ الزراعة، معدل البذور، طريقة زراعة القمح، التسميد، الري، مكافحة الحشرات، الحشائش، الأمراض.الحصاد والإنتاجية، تعتبر جميعا عوامل حاسمة في هذا المضمار. وقد أسهمت جميعها في نجاح الموسم الشتوي بإنتاجية عالية جداً في محصول القمح.

إن نجاح هيئة البحوث الزراعية في استباط عينات مطورة تلائم أجواء السودان، وتحقيق نجاحات حقيقية تقوم مالياً بمئات الملايين من الدولارات تدعونا لأن نطلب من الإدارة المالية في الدولة زيادة مخصصات البحث العلمي لهيئة البحوث الزراعية وغيرها من مرجعياتنا البحثية الوطنية.

يلاحظ أنه في موازنة العام ٢٠١٦ بلغ المرصود للبحث العلمي مبلغ ١٩٣,٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٠,٠٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي البالغ حسب تقديرات الموازنة ٧٠٩,٣ مليار جنيه. وهذه المبالغ تمثل نسبة ٠,٢٩٪ من إجمالي المنصرفات العامة البالغة ٦٦,٩ مليار جنيه. هذا مبلغ ضئيل يجب العمل على زيادته وحسن توظيفه للفوائد الجمة التي يحققها البحث العلمي حسبما أوردنا في مثال الصنف إمام.[1]

تحب الباقي يوان ولا جنيه؟

في بيروت يمكنك أن تتعامل بالليرة اللبنانية وبالدولار الامريكي جنباً الى جنب بصورة عادية جداً. في البقالة اذا قدمت خمسين دولاراً بعد شراء بعض الاحتياجات سيسألك صاحب البقالة: هل تريد الباقي بالليرة أم بالدولار؟ إضافة لذلك وانت خارج من البلد يمكنك أن تحول أي كمية من الليرة اللبنانية بيدك لدولارات أمريكية والخروج بها عبر المطار بصورة شرعية تماما.

تسمى هذه العملية بالدولرة، وهي عملية تتخلى بموجبها دولة ما عن عملتها الخاصة وتتبنى عملة دولة أكثر استقراراً بشكل رسمي و قانوني. و مع أنّ الاسم قد صيغ بالإشارة إلى الدولار الأمريكي، فإنّ التحويل إلى أيّة عملة غربية و مستقرة- مثل اليورو الأوروبي، الين الياباني أو المارك الألماني- يعرف عادة بالدولرة.

الآن يدخل اليوان الصيني كعملة لأقوى اقتصاد في العالم في هذا المجال. وقد وقع السودان في العام ٢٠١٣ اتفاقاً مع الصين لاستخدام اليوان الصيني في التبادلات التجارية بين البلدين. وفي زيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للصين تم وضع الأسس التي سوف يتم عليها العمل. فهل نشهد أيونة (على وزن دولرة) للاقتصاد السوداني في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٠ م

المستقبل القريب؟ وهل سيقوم سائق التاكسي أو صاحب البقالة بسؤالك: داير الباقي يوان ولا جنيه؟

في التجارب الدولية هناك نوعين من مثل هذا الارتباط ما بين عملة دولة كبرى اقتصادياً ودولة فقيرة. النوع الأول هو الارتباط الكامل. وهذا يحدث عندما تتخذ الحكومة قراراً رسمياً يقضي باستخدام العملة الأخرى في كل الصفقات بما فيها الديون الحكومية و الخاصة، أي تحول الحسابات المصرفية العامة و الخاصة إلى العملة الأخرى. في الارتباط الكامل، يتقاضى الموظفون رواتبهم بالعملة الأخرى، تعقد صفقات المستهلكين العامة بها. باتباع هذا التحويل يجب على البلد أن تحدد النسبة التي يجب أن تحوّل وفقها الديون القديمة، العقود و الفوائد المالية إلى العملة الجديدة.

النوع الثاني من الارتباط ما بين عملة دولة كبرى وأخرى فقيرة هو الارتباط الجزئي ويعرف أحياناً بـ« تصريف العملة »، و هو الأكثر شيوعاً. معظم البلدان ذات الأسواق حديثة النشوء تمارس الارتباط بشكل غير رسمي، و بعضها يمارسه بتطرّف أكثر من الآخرين. وينتشر الارتباط غير الرسمي عندما تصبح قيمة العملة المحلية متقلبة جداً، والتضخم مرتفع، فيضطر الناس للاعتماد على العملة الأخرى بشكل أكبر للقيام بعمليات الشراء والبيع، وللتوفير الشخصي و عند اقتراض المال.

من الواضح أن الوضع في السودان حالياً يشير لدولرة الاقتصاد حسب الظواهر التي ذكرناها، فهو يستخدم على نطاق واسع الآن في عمليات البيع والشراء حتى للسلع المحلية. وترغب الحكومة في استبدال الدولار باليوان الصيني، أي أن الدولة تتجه لأيونة الاقتصاد، وذلك بسبب الحصار الاقتصاد الامريكي الذي تنجم عنه خسائر هائلة نتيجة للدولرة الحادثة حالياً.

إن أيونة الاقتصاد تعتبر حلاً ملائماً في ظل هذه الاوضاع، وذلك لعدة أسباب أهمها أن الصين هي الشريك الاقتصادي الأول للسودان في مجالي الصادرات والواردات، وأنها تحتل في الوقت الحالي قائمة أكبر المستثمرين في السودان، كما تحتل أعلى قائمة المقرضين للسودان من خلال القروض التفضيلية التي قدمتها وتنوي تقديمها للسودان. وأهم من كل ذلك بالنسبة للسودان أن أيونة اقتصاده لن تفرض عليه شروطاً سياسية كما تفعل الدولرة مع الدول التي ارتبطت بالدولار الأمريكي.

هذا التوجه، على الرغم من معقوليته في الوقت الحالي، فإنه يحتاج للمزيد من البحوث والدراسات حول آثاره الايجابية والسلبية من قبل جامعاتنا ومراكز بحوثنا.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١١ م

إدارة جديدة للمناطق الصناعية بولاية الخرطوم :-

سوف تستكمل وزارة الصناعة والاستثمار بولاية الخرطوم هذا العام بإذن الله إجراءات قيام ادارة للمناطق الصناعية بالولاية وممارستها لعملها. تتركز الصناعة بالسودان في ولاية الخرطوم بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ وذلك بسبب توفر الطاقة (نسبياً) والأسواق ومصادر التمويل. وبالولاية ستة مناطق صناعية قديمة هي المنطقة الصناعية الخرطوم، المنطقة الصناعية أم درمان، المنطقة الصناعية بحري، السوق المحلي، سوبا، سباق الخيل. ومنطقتان جديدتان بالجيلي شمال الخرطوم بحري وبالسبلوقة غرب أم درمان. ومدينتان صناعيتان مخطط لهما أولاهما للصناعات الخشبية بشرق النيل والثانية للصناعات الجلدية غرب أم درمان. إذن هذه عشرة مناطق صناعية سوف تكون مسئولة عنهم هذه الادارة الوليدة. التي ستعتمد في عملها على التنسيق مع اتحاد الغرف الصناعية وممثلي أصحاب المصانع.

ان أغلب المشاكل في المناطق الصناعية كانت نتاجاً لتعدد وجود الأجهزة الإدارية الرقابية على الصعيدين الاتحادي والولائي وعدم التنسيق فيما بينها. وقد أدى تطبيق نظام الحكم الاتحادي الى تزايد الحاجة الى التمويل لرفع مستوى الخدمات من جهة، ولارتفاع الطلب على تلك الخدمات والمرافق من جهة اخرى. وقد كان من الطبيعي ان يفرز التطبيق اجهزة ادارية وولائية جديدة تعمل وفق صيغ تتيح لها الحصول على موارد مالية دون اللجوء الى الحكومة المركزية لتنفيذ المهام المناطة بها. بجانب الاجهزة الاتحادية الموجودة اصلاً. وهو امر منطقي ومقبول، الا ان الامر الذي لم يعد منطقياً ولا مقبولاً لجوء تلك الجهات سواء ان كانت اتحادية و ولائية الى فرض الرسوم المباشرة وغير المباشرة على المنشآت الصناعية دون معايير او اسس واقعية.

قامت بعض المحليات باستنباط رسوم تحت مسميات مختلفة. كما استطاعت جهات اخرى تفعيل قوانين تتيح لها الحصول على مصادر تمويل. فكثرت الرسوم وتصاعد بعضها بمنظور جبائي بحت لا يرتبط ولا يتأثر بالعوامل والمتغيرات الظرفية الانكماشية التي قد تضر بالقطاع الصناعي ككل او بالسياسات الاقتصادية والمالية العامة للولاية.

المطلوب من الادارة الوليدة للمناطق الصناعية الاعتدال في فرض الرسوم. واعتماد مقاييس ومعايير ثابتة. والابتعاد عن التقديرات الجزافية والفجائية، بحيث لا تؤثر على التكاليف الكلية للإنتاج بالدرجة التي تضعف الموقف التنافسي للمنشأة بالنسبة للسلع المشابهة المنتجة محلياً او المستوردة. من جانب آخر فأن كثرة الجهات والاجهزة المطالبة وتردد مناديبهم المتكرر للمنشآت الصناعية للتحصيل والتفتيش والتلويح بالاجراءآت العقابية يسبب مضايقة وارتباكاً للمسئولين في المنشآت الصناعية. مما ينجم عنه في بعض الاحيان تعثر خطة الإنتاج بالمصنع. بل يتعدى ذلك الى امكانية توقف المنشأة كلياً عن الإنتاج نتيجة التخوف من عدم الوفاء بالالتزامات المالية التي تفرضها تلك

الجهات. لهذا على الادارة الوليدة توحيد نافذة الجباية.

من ناحية ثانية يلاحظ تدني مستوى الخدمات بالمناطق الصناعية. ووجود الكثير من الاعمال واصحاب المهن الهامشية دون تنظيم. وتغول بعض الجهات على المساحات الخالية على جانب الطرق مما يعيق التحرك من والى المنشآت الصناعية. إن معالجة هذا الوضع ينبغي أن يكون في أولويات الادارة الوليدة.[1]

اقتصاد الهجرة وجهاز المغتربين :-

يقدر عدد السودانيين المهاجرين المقيمين في دول أخرى بحوالي ١٢٣٨٤٧٠ مهاجراً حسب احصاءات منظمة الهجرة الدولية IOM ولكن يبدو أن العدد الحقيقي هو أكبر من هذا بكثير، هو على الأرجح ما بين ٣ الى ٤ مليون مهاجر، وبهذا يعتبر السودان من الدول التي يمثل مواطنوها المهاجرين نسبة مقدرة من عدد السكان المقيمين. وفي مثل هذه الدول تتجه السياسات العامة نحو تحقيق هدف ربط المهاجرين بأوطانهم الأصلية من خلال منحهم التسهيلات في الدخول والخروج من الوطن الأم ومنحهم امتيازات خاصة للاستثمار في الوطن وتسهيل التحاق أبناءهم بالجامعات والمدارس في الوطن الأم.

من جهة أخرى تتجه السياسات نحو تعظيم مساهمة المهاجرين في الاقتصاد الوطني من خلال تأمين وصول التحويلات والمدخرات الخاصة بهؤلاء المهاجرين لوطنهم بالطريقة الرسمية وبسعر مجزي. كما تسعى هذه السياسات للاستفادة من المهاجرين الذين يتوفرون على قدر عالي من الكفاءة والمهارة والخبرات وذلك بإستضافتهم في البلد الأم وتوظيف قدراتهم في تدريب أبناء بلدهم ونقل خبراتهم وتجاربهم للقطاعين العام والخاص.

حسناً فعل جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج بسعيه نحو تأسيس مجلس استشاري لاقتصاد الهجرة. وقد نظم الجهاز اجتماعاً تأسيسياً لهذا المجلس بتاريخ ٢٨ نوفمبر الماضي وقد صدرت عن هذا الاجتماع العديد من التوصيات الهامة كان من أهمها: التوصية بتكوين مجلس مشترك لاستثمارات المغتربين يضم وكلاء الوزارات المعنية والجهات ذات الصلة، وتجيء هذه التوصية على خلفية الفشل الذي لازم العديد من المشروعات الاستثمارية للمغتربين.

كما أوصى الاجتماع بإعتماد نظم محكمة للحوافز التشجيعية لضمان جذب مدخرات وتحويلات المغتربين. وهذه التوصية مهمة جداً في هذا التوقيت بالذات حيث يعول الاقتصاد السوداني بصورة كبيرة على هذه المدخرات والتحويلات لاستعادة توازن الحساب الخارجي للدولة في ظل تراجع الصادرات وتنامي الواردات. إن النظم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١/ ٢٠١٥ م.

المحكمة للحوافز تضمن التحويل عبر القنوات الرسمية وهو ما يحقق فائدة أكيدة للاقتصاد. وهذه الحوافز يمكن أن تشمل رخصاً لاستيراد السيارات والمتحركات الأخرى، وأراضي وشقق سكنية جاهزة، وإعفاءات ضريبية وجمركية أخرى.

إنشاء شركات مساهمة عامة في مجالات الاقتصاد الحقيقي يساهم فيها المغتربين كانت واحدة من التوصيات الهامة التي خرج بها الاجتماع. يوصى بإسناد إدارة شركات المساهمة العامة التي تنشأ لجهات احترافية مهنية تعمل على أسس اقتصادية دون أي تدخل سياسي.

وأخيراً أوصى الاجتماع بتسهيل إجراءات المغتربين عند تعاملهم مع جهازهم جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج. وهذه توصية هامة. يستغرب المرء للمعاناة التي يجدها المغتربون في الجهاز من خلال إجراءات عقيمة مطولة وصفوف ونوافذ متعددة. إن أغلب المتعاملين مع الجهاز جاءوا من بيئات متطورة أصبحت الإجراءات الحكومية فيها من السهولة بمكان بإستخد م نظم الحكومة الالكترونية أو الحكومة الذكية. لا بد من السعي الجاد نحو تطبيق هذه النظم بالجهاز. والاستعاضة عن الرسوم المتعددة لعدد هائل من لوحدات الحكومية برسم موحد من خلال جهة واحدة تفوض صلاحيات وسلطات هذه الجهات مجتمعة.[1]

الاتجاهات الحديثة في انشاء البنى التحتية :-

تنفيذ البنى التحتية من طرق وكبار وخزانات ومطارات وغيرها كان تقليدياً من مهام الحكومات، وذلك بسبب تكلفتها الرأسمالية العالية، وصعوبة استرداد تكلفتها فيما لو تم تشغيلها بصورة تجارية. تتجه مختلف دول العالم في الوقت الحالي لتنفيذ هذه المشروعات عن طريق م يسمى بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص Public sector Private sector Partnership (P.P.P).

وجاء هذا التطور بسبب تطور تقنيات الانشاء، وسهولة تحصيل رسوم استخدام المنشآت من المستخدمين بإستخدام وسائل السداد الالكتروني المختلفة.

التطور الجديد للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص يكتفي فيه الجانب الحكومي بمتابعة التنفيذ وفقاً للمواصفات المتفق عليها، وإجازة الرسوم التي تفرضها الشركة المنفذة على مستخدمي المنشأة. أي أن الجانب الحكومي لا يستهدف الربح أو تحقيق الايرادات من المشاركة.

يرعى البنك الدولي هذا التطور الجديد، ففي الشهر الماضي، نظم مكتب رئيس الخبراء الماليين بمجموعة البنك الدولي ندوة عن لوحات البيانات الخاصة بمشاريع البنية التحتية، جمعت بين رعاة قواعد البيانات التجارية والمستثمرين

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١٢/ ٢٠١٦ م.

وآخرين من المعنيين.

حضر الندوة موظفون عاملون في مجال قواعد البيانات التجارية يمثلون كلا من قواعد البيانات الضخمة (التي تغطي آلاف المشاريع في العالم وتقدر أصولها بعشرة مليارات دولار تقريبا) إلى قواعد بيانات أصغر وأكثر تخصصا (تغطي أقل من ١٠٠ مشروع لكنها تركز على الأسواق الناشئة). كانت الندوة بداية لسلسلة اللقاءات التي ينظمها المدير المنتدب/رئيس الخبراء الماليين، والتي تركز على المواضيع الأساسية التي يتقاطع فيها التمويل مع التنمية.

من خلال الندوة اتضح أن المجالات التي تحتاج إلى تحسين في بياناتها تشمل: جوانب المخاطرة، المفاضلة بين الفرص، ترتيب أولويات المشاريع في برامج الاستثمار الحكومية: وقد تساءل المشاركون عما إذا كان من الممكن لقواعد البيانات التجارية أن توفر معلومات عن مدى ملاءمة المشروع وعن مستوى أولويته في برنامج الاستثمار في البنية التحتية للبلاد.

المعلومات المصممة خصيصا في التوقيت المناسب: من الملامح الجديدة التي تخطط قواعد البيانات التجارية لإضافتها رسائل إلكترونية تخطر المشتركين بالفرص المتاحة في قطاعات أو مناطق معينة. كما يتوقعون تيسير الرجوع إلى مختلف المشاريع التي تساندها جهة إقراض معينة أو التي تخللتها مدخلات من مستشار معين.

أشار المشاركون إلى أن هناك اليوم عددا أكبر من المستثمرين المهتمين بالبنية التحتية في الأسواق الناشئة - من بنوك تجارية إلى مؤسسات استثمارية- وإلى أن متطلباتهم من المعلومات قد تختلف. وقد اتفق الحضور من المستثمرين ورعاة قواعد البيانات على توسيع النقاش حول كيفية تحسين مطابقة المعلومات المتوفرة مع الطلب المتزايد من قبل المستثمرين المحتملين على معلومات معينة.

نرى تنشيط وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لمتابعة مثل هذه الندوات الهامة. مع ضرورة اجازة قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.[1]

الاحتياجات التنموية كم نحتاج من مال لازالة الفقر :-

تقدر الدراسات الاقتصادية أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف.

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ١٥٤٥٠٠مليون جنيه حسب تقارير صندوق النقد الدولي للعام ٢٠١١، عليه يكون المطلوب لتحقيق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٧ م.

هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعادل ٤٦٣٥٠مليون جنيه سنوياً لكل السودان. ولنصف عام ٢٣١٧٥ مليون جنيه تعادل ٧ مليار دولار تقريباً.

في الموازنة للمتبقي من العام ٢٠١١ حسبما قدمها وزير المالية واجازها البرلمان فإنه يتوقع اتفاقيات قروض جديدة بمبلغ ٨٩٢ مليون جنيه وسحب على القروض والمنح بمبلغ ٤٣٩٤ مليون جنيه وتمويل من شهادات شهامة بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه ومن الصكوك الحكومية بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ومن الضمانات ١٠٠٠ مليون جنيه فإذا ما قمنا بتجميع هذا التمويل نجده يبلغ ٦٩٨٦ مليون جنيه تعادل ٢,٣ مليار دولار تقريباً. بناءاً على ما تقدم فإن الفجوة ما بين التمويل المطلوب والتمويل المتاح تبلغ ٤,٧ مليار دولار لنصف سنة وهذه فجوة هائلة ينبغي ان يغطيها الاستثمار. من هنا تنبع أهمية تشجيع الاستثمار وبذل كل الطرق من أجل جذبه سواء أكان استثماراً داخلياً أو إستثماراً خارجياً.

في الاقتصاد فإن الادخار يساوي الاستثمار وبما أن مدخراتنا المحلية في شكل ودائع بالبنوك ضعيفة ولا تغطي الفجوة المطلوبة فمطلوب منا البحث عن المدخرات الاجنبية في شكل قروض أجنبية أو الاستثمار الاجنبي المباشر.

مطلوب من رئاسة الدولة ووزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية ووزارة التعاون الدولي السعي للحصول على القروض التنموية بالشروط الميسرة من الدول الاجنبية ومنظمات التمويل الدولية. والمفيد للسودان في هذه المرحلة اجتذاب استثمارات صناديق سيادية وشركات دول وهذه تحتاج للنظر للمصالح المشتركة بعمق.

وفي نفس الوقت نحتاج لاستثمارات الشركات والأفراد الأجانب، إن أهم محفزات الاستثمار الاجنبي الاستقرار السياسي والاقتصادي. فيجب الحرص عليهما غايةالحرص. ومن بعد نزيل المعيقات الادارية والتشريعية كافة، ونعمل على حماية الاستثمار المنفذ والذي في طور التنفيذ. وللمواطنين دور كبير في هذا، فشعور الأجنبي بعدم الامان الشخصي له أو لاستثماراته يجعله يهرب، والاخطر من هذا يجعل منه اداة ضد الاستثمار بالبلاد، مثال ذلك بعض المستثمرين العرب الذين هُددوا بالقتل أو أحرقت آلياتهم ومعداتهم في أوقات سابقة بسبب بعض الجهال. على جميع المواطنين التضامن ضد أي سلوك كهذا وعلى الدولة أن تنظم عملية حماية الاستثمار ولو بتخصيص شرطة خاصة به.

يبشر الخريف بموسم زراعي ناجح، وتبشر الأجواء السياسية بربيع هادئ على مختلف الأصعدة، فلنذهب للإنتاج ولنرحب بالوطني أو الأجنبي الذي يخاطر بماله لبداية إنتاج زراعي او صناعي او خدمي صحيح أنه يسعى للربح ولكن ربحه ونجاحه سيعم الجميع.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥، ٧، ٢٠١١ م

خيارات تمويل التنمية وموقف السودان :-

ينعقد هذه الأيام بأديس أبابا المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وهو مؤتمر ينعقد بصورة دورية كل عشرة أعوام تقريبا وقد بدأ بمونتيري بالمكسيك في العام ١٩٩٥ وانتقل للدوحة في ٢٠٠٥ ليستقر هذا العام ٢٠١٥ بأديس أبابا. والهدف الأساسي لهذه المؤتمرات هو توفير التمويل للمشروعات التنموية في الدول الأقل نمواً، بشرط أن تكون هذه المشروعات تعمل على تحقيق أهداف تنموية محددة مثل أهداف التنمية للألفية التي تم التوافق عليها في العام ٢٠٠٠، وبشرط أن تكون هذه المشروعات ملبية للاشتراطات البيئية أي أن تعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

في عام ٢٠٠٠، وضع زعماء العالم ثمانية أهداف إنمائية للألفية الجديدة ترمي إلى القضاء على الفقر والجوع، وتحسين التعليم، والمساواة بين الجنسين، والصحة، وتشجيع التنمية المستدامة. ومن المقرر أن ينتهي العمل بهذه الأهداف بنهاية عام٢٠١٥، ووضع أجندة للتنمية بعد عام ٢٠١٥. يقتضي الواقع العالمي وتحديات التنمية اليوم أن تكون أجندة التنمية المقترحة أكثر طموحا وترابطا من سابقتها، مع رؤية إنمائية أكثر شمولا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية.

مشاركة السودان الحالية بمستوى رفيع بقيادة النائب الأول لرئيس الجمهورية في مؤتمر تمويل التنمية بأديس أبابا جاءت حتى الآن بنتائج إيجابية للغاية، منها تأكيدالأمين العام للأمم المتحدة عدم تبنيه أطروحات المحكمة الجنائية الدولية لأن المحكمة لا علاقة لها بالأمم المتحدة، وقبوله الدعوة لزيارة السودان، وثانيها إسماع صوت السودان الرافض للحظر الاقتصادي الأمريكي الأحادي، فيما يتوقع المزيد من المكاسب من خلال اللقاءات الثنائية بالدول الأخرى.

نأمل أن يشارك السودان بنفس المستوى في القمة الأممية من ٢٥ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥ بمقر الامم المتحدة بنيويورك حيث ستتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة كإمتداد لأهداف التنمية للألفية. وفي القمة التي ستشهدها باريس خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ٢٠١٥ حيث سينعقد المؤتمر الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ .

فيما يلي تمويل التنمية فقد وضعت بنوك التنمية متعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي مذكرة مشتركة للنقاش بعنوان (من المليارات إلى التريليونات: ثورة في تمويل التنمية) تطرح المذكرة رؤية مبدئية للدور الجماعي لهذه المؤسسات في التمويل لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لأهداف التنمية المستدامة. لقد أقرت هذه المذكرة أن المجتمع الدولي سيحتاج إلى إحداث تحول نمطي لنقل المناقشات من المساعدات الإنمائية الرسمية «بالمليارات» إلى استثمارات «بالتريليونات» من كافة الأنواع: خاصة

وعامة، وطنية وعالمية.

وتضيف المذكرة أنه ينبغي أن تأتي التدفقات الإضافية من مصدرين رئيسيين: الموارد المحلية المتاحة لكل دولة من الدول، والتمويل والاستثمار من القطاع الخاص الذي يمثل أكبر مصدر محتمل للتمويل الإضافي. هذا هو المسار من المليارات إلى التريليونات الذي اختطته هذه المؤسسات وطلبت أن تدعمه جميع البلدان والمجتمع الدولي لتمويل وتحقيق الرؤية التحوّلية لأهداف التنمية المستدامة.

من الواضح أن في هذه الرؤية تغيراً أساسياً عن أفكار تمويل التنمية خلال العقود السابقة التي كانت تعول على المعونة الانمائية الرسمية في شكل تدفقات تمويلية من الدول الغنية للدول الفقيرة. وحُددت هذه التدفقات في المؤتمرات السابقة بقيمة ٠,٧٪ من الناتج القومي للدول الغنية. وقد فشلت هذه الدول في الايفاء بهذه النسبة ما عدا النرويج وهولندا.

الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم خلال العقد الماضي، وأزمة منطقة اليورو الحالية هي التي صنعت هذا التغيير في أفكار تمويل التنمية. وبهذا النمط من التفكير ستذهب الشروط السياسية للتمويل لمزبلة التاريخ، لتبقى الشروط الفنية وتهيئة مناخ الاستثمار، وهو ما ينبغي علينا الاجتهاد فيه.[1]

إتجاه لربط الوحدات الحكومية بنظام الدفع الالكتروني:-

كشف ديوان الحسابات بوزارة المالية عن خطته لربط الوحدات الحكومية بنظام الدفع الالكتروني إعتباراً من هذا الشهر. وأبان مدير التحصيل الالكتروني بالديوان محمد طاهر أن عدد الوحدات المستهدفة يبلغ ١٢٠ وحدة من بينها وزارات الداخلية، النفط، القضائية، الكهرباء، التعليم العالي، الجمارك، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج.. وغيرها.

هذا خبر عظيم ومبشر، لقد تأخر هذا الأمر لأكثر من ثمانية سنوات، ولكن إن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي. كثير من الاجراءات الحكومية يمكن انجازها من على البعد في ٩٠٪ من مراحلها. مثلاً في حالة استخراج جواز السفر يمكن تعبئة استمارة التقديم وارسالها عبر النت مرفق معها الرقم الوطني، ترسل الادارة المختصة الموافقة المبدئية لطالب الجواز وتطلب منه سداد الرسوم، يقوم طالب الجواز بالسداد الكترونياً وهو في مكانه، تحدد له الادارة المختصة موعداً باليوم والساعة للحضور للادارة المختصة لتصويره، وبعدها يمنح وقتاً مناسباً للعودة مرة أخرى لاستلام جوازه أو يرسل له الجواز بالبريد المضمون.

ويمكن التطبيق أيضا على ما يسمى بإعفاء الخروج (تأشيرة الخروج)، يعبئ

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٦ م

المسافر استمارة يحصل عليها من موقع ادارة الجوازات ويرسلها عبر النت. يقارن النظام الاسم مع قوائم الحظر اتوماتيكياً، وخلال دقائق يطلب من المسافر سداد الرسوم من خلال نافذة بنفس الموقع الالكتروني. بعدها يصدر له اعفاء الخروج بصورة لمنفذ المغادرة بالمطار أو الميناء، ويمكنه عمل طباعة للإعفاء وأخذه معه للمطار أو الميناء. في هذه الحالة لا يحتاج المواطن لمقابلة أي جهة، وإنما ينجز المطلوب وهو في مكانه لم يتحرك.

كل المتطلبات الفنية متوفرة، ولكن يحتاج التنفيذ لإرادة قوية وحراسة من الوزارات المعنية وديوان الحسابات والمركز القومي للمعلومات.[1]

موازنة العام ٢٠١٦ ما هو الجديد؟

قدم وزير المالية بدر الدين محمود مشروع موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ للمجلس الوطني بخطاب ضاف استغرقت تلاوته قرابة الساعة، أشار فيه الوزير لأهم ملامح الموازنة والأهداف التي تسعى لتحقيقها والتحديات التي تواجهها.

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦,٤٪ منتقلاً من نسبة نمو ٥,٣٪. الناتج المحلي الاجمالي هو قيمة انتاج كل أهل السودان من السلع والخدمات لمدة عام ميلادي كامل، ونسبة النمو المتوقعة للعام ٢٠١٦ نسبة مقدرة جداً. وهي تتفوق على نسبة النمو المتوقعة للدول جنوب الصحراء. وجاءت هذه النسبة الايجابية لتوقع نمو ايجابي في القطاع الزراعي من ٣٢,٢٪ الى ٣٣٪ حيث يتوقع زيادة انتاج الذرة من ٤,١ مليون طن الى ٧,٥ مليون طن، وزيادة مقدرة في انتاج القمح من ٦٦٣ ألف طن الى ١,٤ مليون طن، وزيادات أخرى في انتاج السمسم والقطن والفول السوداني وزهرة الشمس. ويتوقع نمو إيجابي أيضاً في القطاع الصناعي من ٢٠,٨٪ الى ٢١٪ نتيجة لتوقع زيادة انتاج البترول ليبلغ ١٣١٥٠٠ برميل يومياً منتقلاً من حوالي ١١٠ ألف برميل يومياً، وتوقع زيادة العائد من المعادن خصوصاً الذهب الذي يتوقع انتاج ١٠٠ طن منه مقارنة مع ٨٢,٣ طن هذا العام، وزيادة المنتج من الأسمنت وزيت الطعام والسكر. أما قطاع الخدمات فيتوقع أن تكون مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٦٪.

وفقاً لمشروع موازنة العام ٢٠١٦ يتوقع أن تبلغ الايرادات العامة والمنح الأجنبية مبلغ ٦٧,٥ مليار جنيه بزيادة ١٠٪ من ايرادات العام ٢٠١٥، فيما يتوقع أن تبلغ المنصرفات ٦٦,٩ مليار جنيه، وعليه يكون العجز ٦٠٠ مليون جنيه تمثل ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهذه نسبة عجز مقبولة.

من أهم السياسات التي ستطبق في العام ٢٠١٦ في مجال الايرادات: تشجيع كل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٤/ ٢٠١٦ م.

مؤسسات الدولة لتطبيق النظم الالكترونية في المالية العامة، تخفيض نسبة الواردات المعفاة من ضريبة الوارد ومن الضريبة على القيمة المضافة، تعديل الضريبة على شركات الاتصالات من ٢,٥٪ الى ٥٪ من إجمالي الدخل، تحصيل دمغة تمويل ١٪ من قيمة الواردات التي تمول من خارج النظام المصرفي (الاستيراد بدون تحويل قيمة). ومن المشروعات المبتكرة والجريئة التي سيتم تنفيذها خلال العام ٢٠١٦ الإستفادة من الغاز المصاحب للنفط وتحويله لجازولين وبنزين بإستخدام تقنية روسية حديثة.

أما السياسات المتوقعة في مجال المصروفات فتشمل: توفير الموارد المطلوبة للمؤسسات الدفاعية والأمنية، مراقبة انفاذ قوانين الضبط المالي بدقة، ربط استحقاقات العاملين بشروط الخدمة المجازة من العام ٢٠١٣ وسوف ينعكس هذا زيادة في المستحقات المالية للعاملين بالدولة، توفير ٥٠ ألف وظيفة للخريجين، مراجعة المعاشات وزيادتها، زيادة عدد الأسر المستفيدة من الدعم المباشر من ٥٠٠ ألف الى ٦٠٠ ألف أسرة، البدء في إعادة هيكلة الدعم للإستفادة من الفرص والظروف المواتية لانخفاض أسعار السلع بالأسواق وفي هذا المجال ينبغي التأكيد على استمرار الدولة في دعم المحروقات والكهرباء والقمح بمبلغ يصل الى ٩ مليار جنيه.

إن أبرز التحديات التي يمكن أن تمنع تحقيق هذه الموازنة الطموحة لأهدافها تتمثل في الاضطرابات الأمنية في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وبعض مناطق دارفور، بما يستلزم التوافق السياسي لتقليل الصرف على الأمن. ومن التحديات أيضاً استمرار الحرب بدولة جنوب السودان مما يقلل من انتاج النفط فيها وبالتالي انخفاض العائد من ستخدام خطوط الأنابيب التي يملكها السودان. هذا فضلاً عن استمرار الحصار والعقوبات، والوجود الأجنبي، والتغيرات المناخية. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ البلاد من أثر هذه التحديات لتحقق الموازنة أهدافها المتوخاة لخير هذا الشعب.[1]

لقاء مهم يحضره وزير المالية اليوم :-

يخاطب وزير المالية اليوم الأحد بقاعة الصداقة اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية. وجه الدعوة للقاء ديوان السيد/ هشام آدم مهدي المدير الجديد لديو ن الحسابات، وأشار في الدعوة إلى أن الملتقى تناقش فيه مواضيع هامة للغاية هي: نظام الخزانة الواحدة، نموذج الايرادات ١٥ الالكتروني، حوسبة الأجور، الحسابات المصرفية لسداد الأجور، الأصول الحكومية، مراجعة لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية، سداد الاستقطاعات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٨/ ٢٠١٥ م.

متزامنة مع دفع الاجور، الربط الشبكي والايميل.

المدراء الماليون والمراجعون الداخليون في أي وحدة حكومية هم ضباط ايقاع الأداء المالي في هذه الوحدة. ان فسدوا فسدت الوحدة. وان ضعفوا فسد من فوقهم ومن هو دونهم. عبرهم يمر كل الأداء المالي وكل قرش يصرف. وبما أن الحكومة تعتبر أكبر بائع وأكبر مشتري في السوق فإن أداء العاملين في هاتين الوظيفتين يعتبر مؤثراً على الاقتصاد الوطني برمته.

إن حوسبة الإجراءات المالية عنصر هام للغاية لمحاربة الفساد. لأن النظام المحوسب لا يجامل، وفي نفس الوقت يتيح الشفافية وإمكانية مشاهدة ما يجري من عمليات لكل المسئولين إبتداءاً من الوزير وإنتهاءاً بأي محاسب أو مراجع داخلي في الدرجات الدنيا. حصر ومتابعة أصول الدولة يتيحها النظام المحوسب بكفاءة لا تتوفر للنظام اليدوي. العطاءات والمناقصات الحكومية الالكترونية لا تترك أي فرصة للتلاعب أوالاسناد لغير المستحقين.

من ناحية أخرى مطلوب توفير الحماية للمدراء الماليين والمراجعين الداخلين من الهيمنة السياسية التي يمارسها الوزراء أو وزراء الدولة بالوحدات الحكومية، حيث بينت دراسة قام بها الأستاذ محمد قسم الله محمد إبراهيم، ونال بها درجة ماجستير العلوم في المحاسبة والتمويل من جامعة الجزيرة بتاريخ يناير ٢٠١٥، الحاجة لمراجعة وتقوية قوانين وتشريعات ضبط المال العام، ودللتْ على أنّ التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية وتترتب عليها تجاوزات ونتائج سالبة في جودة إدارة المال العام. وأثبتت الدراسة أنّ الإرادة السياسية للدولة هي التي يُمكن أنْ تمنع التدخلات السياسية وتمنح المراجعة الداخلية مسوِّغات سيادة الرأي الفني.

وفيما يلي التأثيرات المباشرة للتدخلات السياسية وانعكاساتها على المراجعة الداخلية، فإنّ المراجعين الداخليين الذين مثّلوا العينة المستبانة في الدراسة يحصرونها في ازدياد النفوذ السياسي، وهيمنة السياسيين على الخدمة العامة دون إعتبار لقوانينها ولوائحها، وبالتالي إنعدام الثقة في قوانين الدولة، ومعاملاتها، وعدم جدوى الرقابة المالية والمحاسبية والضبط الداخلي.

ومن التأثيرات السالبة كذلك إنهزام غايات المراجعة الداخلية، وضعف الأداء وضعف موقف المراجع ومن ثم حدوث التجاوزات المالية، وإتخاذ الإجراءات غير الصحيحة وبالتالي إهدار المال العام، وانتشار الفساد المالي والإداري والسياسي.

ويُشير المراجعون الداخليون كذلك بالإجماع إلى أنّ أخطر تأثيرات التدخلات السياسية على المراجعة الداخلية تتمثل في الإنعكاسات النفسية، فقد يصل المراجع الداخلي لدرجة من الإحباط يترك معها المهنة مما يعرضها للإنهيار التدريجي بسبب إنسحاب الكفاءات منها، أو قد تصيب المراجع حالة من اللامبالاة أو قد ينحرف.

وعلى هذا نرى أن المطلوب من السيد وزير المالية توضيح إرادة الدولة القوية في حوسبة كل الإجراءات المالية لرفع كفاءة الأداء ومنع الفساد. ثم التأكيد على الإرادة السياسية القوية تجاه حماية الكوادر المالية من التدخلات السياسية وتأكيد سيادة الرأي الفني.[1]

موجهات موازنة العام ٢٠١٦ :-

تقليد في غاية الرقي درجت عليه الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإستضافة عدد من الإعلاميين لحضور جلسات مجلس الوزراء عند مناقشة المواضيع الهامة، وقد تشرفت بتلقي دعوة كريمة منها للحضور والمشاركة في جلسة اليوم الخميس التي تناقش فيها موجهات إعداد موازنة الدولة للعام ٢٠١٦.

لقد تم وضع ستة أهداف عامة لموازنة العام ٢٠١٦ هي: المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدل نمو شامل ومستدام، تخفيض عجز الموازنة ليكون في الحدود الآمنة، العمل على تخفيض عجز الميزان التجاري بزيادة الصادرات واحلال الواردات، زيادة حجم الاستثمارات الكلية، العمل على تخفيض معدلات الفقر، العمل على تخفيض معدلات البطالة من خلال تطوير السياسات التي تدعم القطاع الخاص.

ولتحقيق الأهداف العامة تم اقتراح جملة من السياسات والاجراءات في محور الاستقرار والنمو الاقتصادي من أهمها: الاستمرار في شراء المحاصيل الزراعية بالاسعار التشجيعية، تبني التقانة وتشجيع البحوث في مجالات الزراعة والانتاج الحيواني والنفط، توطين انتاج البذور المحسنة والسماد والمبيدات، تطوير مؤسسات التمويل الزراعي وتطوير الخدمات المساعدة مثل وسائل النقل والتخزين والمحاجر، تشجيع الشركات المتخصصة في مجال التسويق بغرض الصادر، تشجيع القطاع الخاص (الأجنبي والمحلي) في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، تنمية وبناء قدرات الولايات، توفير الموارد للبرامج البحثية على مستوى مراكز البحوث والجامعات.

أما السياسات في محور المالية العامة فقد جاء فيها: ضبط وترتيب أولويات الإنفاق بالتركيز على القطاعات الانتاجية، الاستمرار في تطبيق الاصلاح الضريبي، مكافحة التهرب الضريبي والجمركي، المراجعة الدورية للأجور والمعاشات، توفير احتياجات الوزارات والوحدات من السلع والخدمات، الاستمرار في حوسبة العمل الضريبي بديوان الضرائب، الالتزام بسداد استحقاقات القطاع الخاص على وزارة المالية، اكمال العمل بنظام الخزانة الواحدة، استخدام أجهزة الكشف التقنية في الجمارك.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٤ م.

في محور القطاع النقدي والخارجي جاءت السياسات على النحو الآتي: اصلاح نظام سعر الصرف بما يؤدي لاستقراره، استكمال إجراءات مبادلة الجنيه السوداني باليوان الصيني لأغراض تسوية المعاملات، استكمال التطور في مجال التقنية المصرفية ونظم الدفع الالكترونية، معالجة مشاكل تمويل الصادر، إنشاء شراكات دولية واقليمية في القطاعات الانتاجية، تشجيع تحويلات المغتربين، تشجيع الاستثمار وتسهيل تحويل أرباح المستثمرين الأجانب، تنشيط اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دولة جنوب السودان، إعادة التصدير مع دول الجوار التي ليست لها منافذ بحرية.

أما في محور التنمية الاجتماعية فقد كانت أهم السياسات: تحسين خدمات المياه والتعليم والصحة، تعميم مظلة الضمان الاجتماعي وتوسيع مظلة التأمين الصحي، الاستمرار في دعم الادوية المنقذة للحياة والعلاج بالمستشفيات، تأهيل المرأة وتشجيع الأسر المنتجة، الاستمرار في الدعم المباشر للأسر الفقيرة، معالجة عقبات تنفيذ سياسات التمويل الأصغر.

نقترح إضافة أهداف التنمية المستدامة التي أجازتها الأمم المتحدة مؤخراً ووافق عليها السودان للمرجعيات الأساسية للموازنة، كما نقترح في محور القطاع النقدي والخارجي اضافة فقرتين واحدة تخصص لوضع سياسات لتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية، والثانية لتطوير أداء ونطاق تغطية شركات التأمين.

إن أهم تحدي سوف يواجه هذه الموازنة هو المواءمة بين أهداف تبدو متعارضة، ففي حين تم النص على اصلاح نظام الصرف بما يؤدي لاستقراره، ورد نص آخر يشير لتشجيع تحويلات المغتربين، ونص يشير للمحافظة على قيمة العملة الوطنية. ومعلوم أن أهم وسيلة لحفز تحويلات المغتربين هي بتوحيد سعر الصرف، ولا يتم هذا الا بخفض قيمة العملة الوطنية.

على العموم نقول أن الظروف الدولية والاقليمية المحيطة بالسودان من استعادة العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، وتوقيع الشراكة الاستراتيجية مع الصين، وانخفاض أسعار السلع الأساسية المستوردة كالمواد البترولية والقمح، وتطبيق إصلاحات مالية أساسية، تنبئ بأن إعداد وتنفيذ موازنة الاعام ٢٠١٦ سوف يتم في أجواء أفضل كثيراً من تلك التي أحاطت بالسودان خلال الخمسة أعوام الأخيرة.[1]

دور المجتمع المدني في التنمية :-

تنتظم خلال الأسابيع القادمة في الخرطوم وفي الولايات اللجان التي تقوم بالتحضير لميزانية العام ٢٠١٧. تعكف هذه اللجان على مراجعة الأداء الاقتصادي

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/١٠/ ٢٠١٦ م.

والمالي خلال العام ٢٠١٦ . وتستصحب المشروعات المستمرة والمشروعات الجديدة، لتقدم مقترحات للايرادات والنفقات خلال العام المقبل.

على الرغم من أن الميزانية بجملة أرقامها في الايرادات والمنصرفات تمثل أقل من ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وهو قيمة ما ينتجه سكان القطر من السلع والخدمات لمدة عام، فإنها تبقى عنصراً مهماً وقائداً للاقتصاد، خصوصاً فيما يلي السياسات التي تقر من خلالها، كسياسات الضرائب، والجمارك، وسعر الصرف.

التطورات على المستوى الدولي جعلت هناك ما يشبه الاتفاق حول أولويات التنمية التي تحقق الرفاهية للبشر في أي بلد ،وقد تم التعبيرعن هذا من خلال الإعلان العالمي للتنمية المستدامة الذي وقع عليه السودان ضمن ١٩٣ دولة هي كل دول العالم تقريباً.

لقد اعتمدت هذه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ جدول أعمال التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ ويتناول هذا الجدول الواسع النطاق والطموح الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى جوانب هامة تتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات الفعالة. إن تعبئة وسائل التنفيذ، بما فيها الموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، بالإضافة إلى دور الشراكات معترف بأنها قضايا حاسمة.

يمكن للمجتمع المدني ممارسة دوره الهام بفعالية على صعيد تعزيز التنمية المستدامة من خلال تهيئة بيئة تمكينية قادرة على المشاركة بفاعلية على أساس الشراكة البناءة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأحد جوانب هذا الدور يشمل قيام المجتمع المدني بمساندة الدولة في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، بما يساعد على تعزيز التنمية المستدامة. كما يمكن لدور المجتمع المدني أن يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. فمنظمات المجتمع المدني هي التي تؤطر مشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

علينا تشجيع منظمات المجتمع المدني على إثارة أفكار مبتكرة والاستماع إلى أصوات من مختلف قطاعات المجتمع المدني خصوصاً الشباب، بشأن التحديات والفرص التي تواجه التنمية في بلادنا، وتشجيع الحوارات حول طريقة وضع وتنفيذ خارطة الطريق للتنمية على المستوى الوطني، وتوضيح مسؤوليات الحكومات على جميع المستويات.

تُطرح أسئلة رئيسة حول كيفية تمكين المجتمع المدني من المشاركة في التأثير على السياسات وصياغتها، وكذلك على عملية صنع القرار، هل يكفي التمثيل الخجول لاتحاد أصحاب العمل في لجان الميزانية وفي القطاعات الوزارية؟ أم نحن في احتياج لتمثيل أقوى لكل قطاعات المنتجين والمستهلكين؟ وما هو دور الأحزاب

السياسية من خلال أجسامها وواجهاتها الإقتصادية والخدمية؟ وما هو دور الأجهزة الإعلامية؟

ونحن مقبلون على موازنة العام ٢٠١٧ نحتاج لإجابات عملية على هذه التساؤلات من أجل ضمان مشاركة فاعلة للمجتمع المدني في إعداد الميزانية وانتخاب مشروعات التنمية.[١]

مشروع الجزيرة كيف يمكن إحياؤه :-

مجموعة من العلماء والخبراء يضمهم (المنتدى الفكري) على الواتساب قامت بتشخيص العلل التي تواجه مشروع الجزيرة واقترحت عددا من المعالجات إمتازت بالجرأة والعلمية، أدناه ملخص لها.

يعتبر مشروع الجزيرة أكبر مشروع مروي في أفريقيا وأكبر مزرعة في العالم ذات إدارة واحدة. وكان مشروع الجزيرة يساهم مساهمة فاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وكان ركيزة اقتصاد السودان الزراعي بمساهمته في الصادرات والأمن الغذائي وتتولى الحكومة إدارته وتتحمل تكاليفه المالية.

وقد قام مشروع الجزيرة على مساحة تقدر بحوالي٢,٢ مليون فدان تمتد شمالاً من حدود الخرطوم الجنوبية وتتوزع ملكية الأرض فيها ما بين الحكومة التي تملك ١,٣ مليون فدان والملاك الأهالي ٩٠٠ ألف فدان منها ٥١٨ ألف فدان بالجزيرة و ٣٨٢ ألف فدان بإمتداد المناقل.

يُعتقد أن تدهور مشروع الجزيرة يعود للآتي: السياسات الحكومية غير الملائمة في مجالات السياسات الإقتصادية والتمويلية، الزراعية ،الادارية ، وسياسات الخصخصة. ونتيجة لهذه السياسات فقد الشركاء والمستثمرون الثقة في جدوى واستمرارية المشروع. من ناحية ثانية فإن قانون مشروع الجزيرة الذي فرض على المزارعين وكذلك علاقات الانتاج الغير متوازنة بين الحكومة والمزارعين واعسار المزارعين تعتبر أسبابا إضافية للتدهور. وتعتبر مشاكل الري وإدارة وصيانة الشبكة العليا للري ومنشآتها واحدة من المشكلات العويصة التي أقعدت بالمشروع، فضلاً عن تصفية إدارة المشروع والهيئات الهندسية والزراعيه وبيع ممتلكاتها والغاء منصب محافظ مشروع الجزيرة وعدم تدخل الحكومة لشراء المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل القمح والذرة من المزارع مباشرة.

ومن الأسباب الرئيسة للتدهور كذلك ترك تحديد زراعة المحاصيل للمزارعين دون تقديم العون والارشاد لهم، وانهيار الابحاث الزراعية بسبب عدم توفر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣١ م.

الامكانيات، والقصور في إدارة وتطوير إكثار البذور ووقاية النباتات والإرشاد الزراعي والتدريب، وكذلك إنهيار الصناعات التحويلية التي تعتمد على المحاصيل بالمشروع مثل: مصانع الزيوت والأعلاف ومحالج القطن.

يعتقد أن إعادة إعمار واصلاح المشروع يحتاج أولاً لإعادة الاستقرار للاقتصاد السوداني، ولا شك أن قومية واستراتيجية المشروع تجعل مسئولية الحكومة عنه ضرورة ويجب عليها ان تضطلع بدورها الكامل تجاه المشروع، وعليها الاستعانة ببيوتات الخبرة العالمية والمحلية لتحديد النمط المناسب لادارة المشروع، مع دراسة امكانية التحول من النظام الحالي الي نظام المزارع الكبيرة، ويقترح تشكيل مجلس ادارة من المختصين بصلاحيات واسعة، تحت اشراف رئاسة الجمهورية لإدارة المشروع مع إعادة النظر في قانون مشروع الجزيرة وتعديله ليتواكب مع متطلبات المرحلة .

ويجب ان تضطلع وزارة الري ووزارة الزراعة بدورهما في حل مشاكل الري، وإصدار قرار بتعيين وكيل للري تتبع له الإدارة العامة لعمليات الري بمشروع الجزيرة ، والعمل على حل مشكلة ارتفاع مستوى المزرعة عن مستوى قنوات الري وهي قضية تحتاج إلى حلول غير تقليدية عبر استشارة عالمية.

ويُقترح أن يُشجع المزارعون وا لقطاع الخاص للاشتراك في مشروعات استثمارية في مجال الانتاج الزراعي، وعلى وزارة الاستثمار القيام بعمل دراسة شاملة عن المشروع وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة. كما يُقترح إعمال التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها في العمليات الزراعية.

ويجب الاهتمام بإدخال الحيوان في الدورة الزراعية، عما يحقق قيمة إضافية، وتنويعا في التسويق للمزارع، فاضافة الحيوان كانت وما زالت أمنية لم تطبق، فهي من ناحية تمكن من الاستفادة من مخلفات الزراعة كلعف، ومن ناحية أخرى تحقق الاستفادة من مخلفات الحيو ن كسماد طبيعي، وكذلك توفير اللحوم الحمراء والبيضاء والالبان بتطوير تربية الحيوان وربطه بالحقل.

من الضروري كذلك تأسيس جهاز استشارى وترويجي لتطوير الانتاج الحيوانى والبستانى والغابى في المشروع بأنماط حديثة تحقق له القيمة المضافة، من خلال تحسين الانتاج ورفع كفاءته وعمليات ما بعد الحصاد والانتاج والتصنيع . ونشر الوعى بإقتصاديات الانتاج الحيوانى الحديث.[1]

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية :-

انطلقت يوم أمس الاثنين أعمال «المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية» في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ومن المقرر أن تستمر حتى ١٦ يوليو/تموز الجاري.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٦ م

ويشارك في المؤتمر، الذي ينظم في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، خمسة آلاف شخص من مختلف دول العالم، بينهم ١٩ رئيس دولة وحكومة، وشخصيات اعتبارية أبرزها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ومين جو نائب مدير البنك الدولي ووزير الخزانة الأميركية جاكوب ليو.

وأعلن بان كي مون انطلاق المؤتمر الدولي، معرباً عن أمله بنجاحه في تحقيق أهدافه. وقال إن المؤتمر يهدف إلى تنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية وتحديد العقبات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.

كما تطرق إلى القضايا الجديدة والمستجدة، بما في ذلك الجهود المتعددة المبذولة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة التطورات الجارية في ميدان التعاون الإنمائي، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، ودعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وسيبحث المؤتمر عن جميع مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة لضمان أن توجه الموارد حيث تشتد الحاجة إليها لتعزيز الازدهار الاقتصادى وتحسين فرص الصحة والتعليم والعمل وفى الوقت نفسه حماية البيئة.

وستكون نتائج المؤتمر معلما هاما على الطريق، نحو اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة الجديد فى سبتمبر، واتفاق تغير المناخ العالمى فى مؤتمر المناخ الذي سوف يعقد في باريس ديسمبر القادم، وسوف يعمل المؤتمر على وضع الأساس للاستثمار فى المستقبل. بالإضافة إلى البرنامج الرسمى، بما فى ذلك الاجتماعات العامة ومناقشات المائدة المستديرة، وسيتضمن المؤتمر مناقشات من المجتمع المدنى وقطاع الأعمال فضلا عن أكثر من ٢٠٠ حدث يعقد على هامش المؤتمر.

العنوان الرئيس للمؤتمر هوالتمويل من أجل التنمية، ويستهدف المؤتمر دعم البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بها، وتناقش بالمؤتمر مواضيع متعددة تشمل: الاحتياجات الاجتماعية، التنمية المستدامة، الاحتياجات التمويلية ، العالمية والإقليمية ، السلع العامة ،الفقر، الجوع والأمن الغذائي والتغذية، الصحة ، المدن والمستوطنات البشرية ، تغير المناخ ، المحيطات والغابات والتنوع البيولوجي.

وفي ما يلي مبادئ تمويل التنمية فإن مشروع القرار الذي سوف يصدر عن المؤتمر سوف يتناول الأطر اللازمة لدعم التعاون الفعال ما بين الدول، وكيفية تحريك الموارد المحلية، وتقديم مساعدات التنمية بصورة أكثر ذكاءاً، والمصادر المبتكرة لتمويل التنمية.

ويتناول تقرير لجنة الخبراء الحكومية المعنية بتمويل التنمية المستدامة الصادر في العام ٢٠١٤ والذي سوف يتم استعراضه من خلال المؤتمر كيفية تحسين

التدفقات التنموية من خلال المرونة في خيارات التمويل.

وقد أثبت هذا التقرير أن هناك نمو قوي في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والتحويلات الا أنها تتركز في عدد محدود من الدول النامية. كما أثبت أن معظم البلدان منخفضة الدخل تفتقر لأسواق المال ذات البعد الدولي أو الاقليمي، وأن التدفقات المالية للبلدان النامية يحد منها القيود المفروضة على سعر الصرف والقيود المفروض على حرية حركة التحويلات وتحويل الأرباح، ويشير التقرير الى أن المساعدة الانمائية الرسمية ما زالت تمثل مصدراً هاماً لتمويل التنمية بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، وأنها تلعب دوراً محفزاً في الدول المتوسطة الدخل.

يشير التقرير أيضاً الى أن تدفقات المعونة الانمائية الرسمية من دول الجنوب لدول الجنوب آخذة في الازدياد غير أنها تميل للربط مع الزام الشراء أو التعاقد مع الدول المصدرة للمعونة، مع الاشارة الى أن هناك تمويل وتسهيل لنقل المعرفة.

سوف تصدر عن المؤتمر توصيات تشمل: تخصيص ٠,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي لدى الدول المتقدمة للمعونة الانمائية الرسمية للدول منخفضة النمو. وتقديم المساعدات بطريقة أفضل وأذكى، وربط المساعدات مع النتائج، وتحسين الشفافية، والاعتماد على مصادر مبتكرة للتمويل، والعمل على توزيع المنافع، وزيادة القدرة على التنبؤ.(١)

النمو والتنمية- تأملات قرآنية :-

كل النظريات الإقتصادية في التنمية والنمو، مقرونة بأكبر حشد ممكن للموارد المادية والبشرية وتكنلوجيا العصر، لن تنجح في تحقيق أهداف التنمية وتحقيق الرفاه للإنسان إذا لم تقترن بالسلوك الاقتصادي الرشيد لهذا الإنسان.

حول هذه المعاني كتب الدكتور محمد أحمد الأفندي الأستاذ بجامعة صنعاء متأملاً في سورتي الفرقان والإسراء (ما زالت مناقشات التنمية تفتقد الى تحليل البيئة الحاضنة للسلوك الاقتصادي الرشيد، الذي يعكس بدرجه أساسية السلوك المعتدل في انفاق الأفراد والمجتمع ، ومن هذا الاعتدال في الإنفاق يتولد الإدخار المستدام الذي يعتبر المتغير الحاسم في دفع وتمويل النمو الاقتصادي والتنمية.

إن التأمل في آيتين عظيمتين، والقرآن كله عظيم، تبين بوضوح أن السلوك الاقتصادي الرشيد والمستدام للإنسان هو الطريق السليم والناجع لتحقيق مبدأ الإعتدال في السلوك الانفاقي او الاستهلاكي للأفراد والمجتمع .ومن الاعتدال يتولد الادخار المستدام الذي يمول التراكم الرأسمالي اللازم للنمو الاقتصادي.

الآية الأولى في سورة الاسراء :(وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٤ م.

الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) لسورة الإسراء ٢٩] ، والآية الثانيه في سورة الفرقان : (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا) لسورة الفرقان ٦٧[

هاتان الآيتان تحددان بوضوح قواعد السلوك الاقتصادي الرشيد الذي يشكل البيئة الحاضنة لتمويل التنمية. إنه مبدأ التوازن والوسطية او الاعتدال في الإنفاق، فلا إسراف ولا تقتير، وهذا السلوك لا يتوقف عند الأفراد وإنما يمتد الى سلوك المجتمع وسلوك الحكومة.

وبالتأمل في السياق او الإطار العام للآية ٢٩ من سورة الإسراء ، نجد انها وردت بين الآيات ٢٢- ٣٩ من سورة الإسراء، وهنا نجد حكمة الله في ذكر محددات ومظاهر البيئة الحاضنة لمصدر تمويل التنمية ومنها: الإيمان بالله وعدم الإشراك به (لا تجعل مع الله إلها آخر....) والعبودية لله هي التي تفجر طاقات الأفراد للعمل والإنتاج والادخار والاستثمار.

ومن ذلك أيضاً بناء العائلة أو الأسره المستقرة من خلال الحث على بر الوالدين، والنهي عن قتل الأولاد خشية الفقر، والحفاظ على حق الحياة للإنسان من أجل الحفاظ على الأجيال والنمو السكاني المرغوب للنمو والتنمية ، وكذلك الحفاظ على النسل والعرض لتحقيق الاستقرار الاجتماعي (ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة وساء سبيلا) الآية :٣٢ من سورة الإسراء.

ويتم الربط بين تمويل النمو وبين عدالة هذا النمو من خلال الإنفاق على الاقارب والفقراء والمساكين، وهذه هي القضية المركزية اليوم التي تناقش في إطار ادبيات التنمية والنمو، وهي كيف يتحقق النمو المنصف، وكيف يستفيد منه الفقراء والمساكين (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا) الآية ٢٦ من سورة الإسراء.

ويتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال الوفاء بالعقود وإنفاذها، ومن أهمها الحفاظ على أموال اليتامى بتوظيفها واستثمارها، وقد جعلها الله مسؤلية اجتماعية بالخطاب الجماعي للناس في ذلك (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن ...) الآية ٣٤ الإسراء)[1].

أهداف التنمية المستدامة- ماذا تعني للسودان :-

وسط حضور دولي كبير لقادة العالم أجازت الأمم المتحدة يوم ٢٥ سبتمبر الماضي وثيقة الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة (SDGs)، لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، وهي الأهداف التي تم الإتفاق عليها في سبتمبر ٢٠٠٠

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٥ م.

وانتهى أجل العمل بها في سبتمبر هذا العام.

إن أهداف التنمية المستديمة هي عبارة عن أجندة عمل مشترك لمدة ١٥ عاما هدفها الأساسي معالجة الفقر من خلال تعهد تاريخي للقضاء على الفقر أخذته الدول على عاتقها وسوف تقود أهداف التنمية المستديمة السياسات والتمويل على مدى السنوات ال ١٥ المقبلة، لتحقيق هذا الهدف الأساسي والأهداف الأخرى الفرعية.

الأهداف الإنمائية للألفية السابقة حققت انجازات في بعض الأهداف وأخفقت في تحقيق أهداف أخرى، عليه جاءت الأهداف الجديدة لاستكمال هذه المهام في الموعد المستهدف وهو العام ٢٠٣٠.

الأهداف الجديدة للتنمية ستطبق على جميع البلدان، وتسعي لتعزيز وجود مجتمعات سليمة وصحية، وخلق فرص عمل أفضل، ومعالجة التحديات البيئية ولا سيما تغير المناخ. ومن المتوقع أن يصل زعماء العالم إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ في مؤتمر المناخ بباريس في وقت لاحق من هذا العام.

يمكن تلخيص الأهداف الجديدة كالآتي: الهدف١ : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. الهدف ٢ : القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. الهدف ٣: الصحة الجيدة وتقليل الوفيات.الهدف ٤ : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف ٥ : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات من التعليم والتوظيف. الهدف ٦ : ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. الهدف ٧: ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المضرد والشامل والمستدام للجميع ، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق لجميع.

الهدف ٩ : إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. الهدف ١٠ : الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. الهدف ١١ : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. الهدف ١٢ : الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين. الهدف ١٣ : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. الهدف ١٤ : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. الهدف ١٥ : حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. الهدف ١٦ : السلام والعدل والمؤسسية. الهدف ١٧ : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

الأهداف طموحة جداً، ولن تتمكن الدول الفقيرة أو الأقل نموا من تحقيقها إلا بتنفيذ الهدف ١٧ وهو تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. على الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها المالية وهي تخصيص ٠,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي للمعونة الإنمائية الرسمية للدول الأقل نمواً، وهي النسبة التي لم تف بها هذه الدول على الإطلاق فيما عدا هولندا والنرويج والسويد. كما ينبغي على هذه الدول مثل الولايات المتحدة ايقاف المقاطعة الاقتصادية للدول الأخرى كما هو الحال بالنسبة للسودان.

علينا استصحاب هذه الأهداف في خططنا الاستراتيجية والمرحلية والسنوية (الموازنات السنوية) وفي الخطط القطاعية للوزارات. وتفصيل الأهداف لبرامج محددة تخصص لها الأموال، على أن تكون هناك آلية رقابة فعالة من وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي بالمركز والولايات.[1]

أكبر مشروع تقني في تاريخ السودان :-

بدعوة من المركز القومي للمعلومات، ومن داخل القاعة الجميلة لوزارة التعليم العالي بشارع البلدية، حضرت يوم أمس الثلاثاء منتدى الاعلام الرقمي الخامس، وكان موضوعه (الفرص والتحديات لأورنيك ١٥ الالكتروني)، تحت شعار (الطريق الآمن نحو منظومة مالية).

حفل المنتدى بالعديد من أوراق العمل الهامة وبمداخلات قيمة من الحضور الذي ضم طائفة واسعة من السياسيين والتقنيين والإداريين والإعلاميين. في المداخلات استوقفتني عبارة قالها المهندس عمرابي مدير شركة الخدمات المصرفية أحد شركاء المشروع حيث قال (مشروع الأورنيك المالي ١٥ هو أكبر مشروع تقني في تاريخ السودان، حيث يغطي السودان بنسبة ١٠٠٪ لأن كل جزء في السودان فيه تحصيل حكومي، وبالمقارنة فإن شبكات الاتصالات تغطي حوالي ٨٠٪ من أجزاء السودان).

قد يتساءل سائل: كيف يغطي المشروع كل السودان وشبكات الكهرباء وشبكات الاتصالات لا تغطي كل السودان؟ أجاب على هذا المهندس الوليد بشير مدير مركز النيل لتقنية المعلومات، وهو المنفذ الفني للمشروع، حيث قال ان التعامل مع أورنيك ١٥ الالكتروني يتم من خلال ثلاثة وسائل: الأولى شاشات ادخال من خلال الكمبيوترات الموصولة بشبكة الانترنت، ويتم الادخال إما مباشرة لمخدم النظام أوعبر مخدمات الجهات الحكومية المربوطة بالنظام مثل الجمارك والسجل المدني. الوسيلة الثانية هي وحدات طرفية متنقلة تشبه الآي باد وتستخدم شبكات الاتصالات لتدوين المتحصل من المواطن، وارسال المعلومات فوريا لمخدمات النظام، وطباعة ايصال للمواطن. والوسيلة الثالثة هي وحدات متنقلة، كالسابقة، ولكنها

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ م.

تحفظ المعلومات داخلها اذا لم توجد شبكات اتصالات في المنطقة التي تعمل فيها هذه الوحدة. ويتم نقل المعلومات المخزنة فور الدخول لمنطقة جغرافية فيها شبكات الاتصالات. مع امكانية طباعة ايصال للمواطن في أي وقت.

أشار المهندس الوليد الى وجود احتياطات أمان كبيرة بالنسبة لنظام الاورنيك المالي ١٥ الالكتروني، كما أشار الى أن سعات المخدمات المخصصة للنظام كبيرة جدا وتعمل بتقنية الحوسبة السحابية، علما بأن المخدمات الرئيسية للنظام هي مخدمات المركز القومي للمعلومات التي تتمتع بأعلى درجات الأمان.

الأستاذ مصطفى حولى وكيل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أشار الى أن المشروع استراتيجي وهو مصمم لخدمة الاقتصاد الكلي، وليس لتحصيل الايرادات فحسب، فالمعلومات والبيانات التي تتوفر من خلاله سوف تستخدم لاتخاذ سياسات كلية لاصلاح الاقتصاد. هذا الحديث الواضح من الوكيل يبشر أننا في السودان بصدد اصلاحات اقتصادية حقيقية.

لقد أشرت في مداخلتي أمام الملتقى لضرورة العمل على خفض عدد وقيمة الرسوم التي يتم تحصيلها من المواطن ومن قطاع الأعمال، فحسب تصريحات وزير المالية والتخطيط الاقتصادي فإن هناك ٣٦٠٠٠ رسم يتم تحصيلها في انحاء البلاد المختلفة، لقد أسهمت عدة سياسات وقرارات حكومية في تناسل هذا العدد الهائل من الرسوم. حيث تم تأسيس عدد كبير جدا من المحليات التي تفتقر للمقومات الاقتصادية، فهي بلا موارد أو بموارد ضعيفة جداً. لقد تم تأسيسها على أساس سياسي بحت. لا يقدم المركز ولا المستوى الولائي دعما يذكر لهذه المحليات، وفي نفس الوقت يُطلب منها تغطية الخدمات الأساسية للمواطن مثل نظام الصحة الأولية، والتعليم الأساس، والنظافة، والأمن وغيرها من المهام، تضطر المحلية هنا لفرض واختراع رسوم متعددة لتغطية منصرفاتها.

تحصيل هذا العدد الهائل من الرسوم بواسطة المحليات أدى لتشويه التجارة والزراعة والصناعة وكافة الأنشطة الاقتصادية. كما أدى لانتشار وتعمق الاقتصاد الخفي، ولتلوث البيئة، ولانتشار البطالة.

تطبيق اورنيك ١٥ الالكتروني فرصة لإعادة تخطيط المشهد الاقتصادي برمته، بما في ذلك معايير قسمة الثروة، وإلغاء أو دمج بعض المحليات، وإلغاء العديد من الرسوم لتحريك القطاع الخاص، وبالتالي تحريك الاقتصاد وفك جموده.[1]

الحكومة الالكترونية في السودان محلك سر :-

أعلنت السعودية خلال الأسبوع الماضي عن مشروع المواطن الالكتروني، وأهم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥م

مكوناته البطاقة الموحدة لكل المعاملات. الهوية الوطنية ، رخصة القيادة، سجل الأسرة، شهادة الميلاد، التوقيع الالكتروني، تأمين المركبة، معلومات جواز السفر. وغيرها في بطاقة ذكية واحدة يتعامل بها المواطن السعودي مع كل الجهات الحكومية، يتلقى الخدمات ويدفع التكاليف. هذا تسهيل عظيم ونهاية لعصر البيروقراطية وسلطان الأباريق.

مثل هذا الخبر يجعلنا نتساءل في السودان: مشروع الحكومة الالكترونية لدينا اين وصل؟ ما هي معوقات عدم قيامه؟ ما هي الحلول المقترحة لبث الروح فيه. طرحنا الموضوع في قروب الجمعية السودانية لتقانة المعلومات SSIT فجاءت ملاحظات ومقترحات هامة للغاية نلخصها فيما يلي: المهندس ايمن محمد مزمل من رئاسة الجمهورية يقترح قيام ورشة عمل يتم استصحاب الجهات الحكومية المستفيدة والمتضررة فيها، كما يقترح استصحاب تجارب الدول الاخرى وبالذات الخليجية منها وتحديدا الامارات التي قطعت شوطا في ذلك، ويتمنى دعوة سودانيين ساهموا في تلك المشاريع ، ويرى أن الورشة لابد ان تكون تحت رعاية شخصية اعتبارية في الدولة حتى تنال الاهتمام الذي تستحق، وبالتالي تسهل تنزيل التوصيات لارض الواقع. يُقترح النائب الاول لرئيس الجمهورية او نائب الرئيس او على اقل تقدير وزير المالية بدرالدين محمود ، والاخير مؤمن باهمية العمل التقني، وقد قاده في بنك السودان والنظام المصرفي.

المهندس عبد المجيد نمر الخبير المعروف تداخل قائلاً: قيام الحكومة الالكترونية يتطلب اكمال المقومات الاساسية التي تتيح الاستيثاق من المواطن عبر هويته الرقمية Digital Certificate. والتي من دونها سوف لا تكون هناك حكومة الكترونية ، يلي ذلك اعادة هندسة للاجراءات Business Process Re-engineering او ما يسمي اصطلاحا الهندرة حتي تتوائم الاجراءات مع العمل الالكتروني، والتخلص من الاوراق والنماذج الورقية ، و استبدالها بالنماذج الالكترونية ، و التي يسهل تطويرها ويمكن للانظمة في المكتب الخلفي ان تتعامل معها مباشرة بغرض المعالجة للبيانات واتخاذ القرار المناسب فيها. ٨٥٪ من معاملات الدولة يمكن ان يقوم بها المواطن من بيته او مكتبه دون الحوجة للوصول للمكتب الحكومي. العمل الالكتروني يسهل تنظيم العمل و ضبط انتاجية العاملين و يمنع المحاباة لان الطلب الذي ياتي اولا تتم معالجته اولا. العمل الالكتروني يقلل الهدر الزمني المحسوب علي وقت الانتاج.

مسالة دفع الرسوم الكترونيا هذه تحتاج لمعالجة جذرية و لابد من استخدام بطاقة ائتمان سودانية تصدر بضمان وديعة مرتب او ايداع شهري و في حدودها و هي موجودة في الخارج و تعرف ب secured credit card و فيزا تصدر مثل هذه البطاقات و كذلك ماستر كارد و هذه البطاقة السودانية لا غبار عليها من الناحية الشرعية. الوسائل المتبعة

حاليا معظمها تحويل لصفوف السداد النقدي من شبابيك صرافي الجهات الحكومية الي شبابيك الصرافين في المصارف، و لا تحقق مقاصد الحكومة الالكترونية التي ننشدها. المحاسبة في الدولة يجب أن تتبع معيار المحاسبة علي أساس الاستحقاق و التخلص من الشهر الثالث عشر و الرابع عشر و قفل العام المالي في ١٢/٣١ من كل عام.

تجميد الحسابات و سحب الارصدة في نهاية العام امور لا داعي لها و صارت غير مواكبة و اتباع معيار المحاسبة علي اساس الاستحقاق يمكن أن يلغي مثل هذا الاجراء، بالذات اذا تم تطبيق نظام الخزانة الواحدة Treasury Single Account, TSA . محمد احمد الحسين حجر الزلط من بنك السودان تداخل قائلاً: الجانب التشريعي مهم أيضا لنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، لا بد من أن يتم سن قانون لتخفيض العمل الورقي مثل القانون الأمريكي paper work reduction act ويجب ان تكون هناك حملة كبيرة لكل قطاعات المجتمع بدءًا بالمسئولين وأصحاب القرار والنافذين ليفهموا ما هي الحكومة الالكترونية وماذا تقدم . انا اعتقد ان كثير من الناس لايفهمون حتى ماهي.

الجمعية السودانية لتقانة المعلومات تقدم الدعوة لشركات الاتصالات وللبنوك ولوزارة المالية لتمويل قيام ورشة كبرى تناقش هذه المسألة الحيوية من أجل المصلحة العامة.[1]

الانجازات في اطار الحكومة الالكترونية :-

تناولت في هذا العمود قبل أسبوع موضوعاً حول الحكومة الالكترونية تحت عنوان (الحكومة الالكترونية في السودان..محلك سر) يبدو أن المقال استفز عدداً من المعنيين بالأمر. حيث وردتني بعض الملاحظات والتعليقات. منها تعليق المهندس محمد عبد الرحيم يس مدير المركز القومي للمعلومات الذي كتب لي قائلا: (نشكرك على الاهتمام بمشروع الحكومة الالكترونية. كنا نتمنى أن تطلع على ما يدور الآن في المشروع. وحسب تقديري أن المشروع ما مكانك سر. وعلى استعداد لاطلاعكم إذا رغبتم على ما وصله المشروع من تقدم).

ولحسن الحظ تلقيت رسالة من الأخ الكريم محمد الخير إدريس - مدير إدارة التسويق وتطوير الأعمال - شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية عضو لجنة الحكومة الإلكترونية أوضحت بصورة دقيقة ما تم انجازه حتى الآن. وهي كالآتي: (بداية أتفق مع بعض النقاط التي ذهبتم إليها في تناولكم لقضية إطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية في السودان وما يواجه هذا المشروع من تحديات وعقبات. إلا أنه وبحمد الله تعالي قد طرأ تحسن واضح علي هذا الملف الهام خلال العامين السابقين والتي أرجو أن أجملها في الآتي : توفر وسائل الدفع الإلكتروني المتاحه لكل المواطنين من خلال البطاقة المصرفية وبطاقات المحفظة الإلكترونية مثل (بطاقات المحفظة، الرواد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٧ م

كاش، كاش أمان، ....). فضلاً عن إعتماد أورنيك ١٥ الإلكتروني كوسيلة معتمدة من قبل الدولة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية.

تم تكوين لجنة عليا لإطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية في السودان تتمثل في وزارة المالية ، المركز القومي للمعلومات، بنك السودان المركزي، الهيئة القومية للاتصالات، اتحاد المصارف السوداني، وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية كمشغل أساسي لكل أنظمة الدفع الإلكتروني في السودان. وقد قامت هذه اللجنة بوضع إطار عام لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في السودان، وتم إجازة هذا الإطار وبدأ بالفعل التنفيذ الفعلي للمشروع.

وفي هذا الاطار تم تنفيذ مشروع التقديم الإلكتروني للجامعات السودانية في العام المنصرم، والذي حقق نسبة نجاح عاليه جدا ، وتم سداد رسوم التقديم إلكترونياً عبر وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية المختلفة.

سداد الرسوم الجمركية من خلال قنوات الدفع الإلكترونية المختلفة (الصرافات الآلية، نقاط البيع ، الإنترنت)إلخ... تحويل مرتبات العاملين بولاية الخرطوم بالتعاون مع بنك النيل ليتم سدادها إلكترونيا عبر قنوات ووسائل الدفع المختلفة، أيضاً قام بنك النيل بجهد كبير لحوسبة الدفعيات الخاصة بوزارة المالية بولاية الخرطوم.

قام جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج بإطلاق المرحلة الأولى من بوابة سداد رسوم المغتربين من ضرائب وخدمات وخلافه عبر الموقع الإلكتروني للجهاز، كما تم تدشين مشروع بوابة تمكن العاملين بالخارج من القيام بتحويل العملات الأجنبيه (دولار ريال درهم إلخ.. لأسرهم عبر البوابة الإلكترونية. ويتم استلام هذه الأموال في لحظات وجيزة عبر وسائل الدفع الإلكتروني مثل الصرافات الآلية وعبر المصارف ووكلائها.

رغم هذه المجهودات الكبيرة إلا أن هنالك بعض العوائق والتحديات التي تعترض وتؤخر قيام مثل هذه المشروعات. والتي تتمثل في عدم وجود أنظمة متكاملة في كثير من الوزارت الحكومية).

تعليق: من الواضح أنه لا توجد لدينا مشكلة فنية في تطبيق الحكومة الالكترونية. ولكن لدينا مشكلة في الإرادة السياسية المطلوبة لاجراء التغيير. وإجبار العقليات الإدارية التقليدية على العمل بهذه الأنظمة. على سبيل المثال أنا موظف بوزارة المالية ولاية الخرطوم وما زلت أصرف مرتبي كاش من الخزنة. وبالمثل تحويل الأموال من المغتربين الكترونياً للداخل لا أظنه قد نفذ. الغرض من إثارة هذا الموضوع تحريك الجهات السياسية والادارية، لا الجهات الفنية، التي قامت بواجبها وزيادة كما هو واضح.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ م

الخبراء يجمعون : نحتاج للتخطيط الاقتصادي :-

كتبت مقالاً على هذا العمود بتاريخ ٢٧ أكتوبر الماضي أشرت فيه لضرورة قيام وزارة منفصلة للتخطيط الاقتصادي. تلقيت على بريدي الالكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي عدداً من المداخلات والتعليقات الهامة من عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين. حيث قال الدكتور هيثم فتحي المحلل الاقتصادي المقيم بالسعودية: اثار مقالك لدي حقيقة ذكرى الدعوات السابقة المتكررة من اهل الاختصاص لقيام وزارة التخطيط الاقتصادي، وذلك لحوجة الاقتصاد الوطنى لها في ظل ما يعيشه من اعادة هيكلة واصلاح لترتكز مهام وزارة التخطيط الاقتصادي على ثلاث أسس رئيسية هي: التخطيط التنموي، المتابعة، والتنميّة الإقليميّة.

أما الدكتور على الله عبدالرازق أستاذ الاقتصاد بالجامعات السعودية فيقول: ان وزارة المالية بوضعها الحالى مضموم اليها التخطيط الاقتصادى هى اشبه بالجلاد والقاضي. المالية (الخزنة) تجمع الموارد، وهي ذاتها تصرفه وفقا لاولوياتها. وفى هذا نقص وقصر نظر. وهي بالتالي تتعامل بالمال ايرادا و صرفا دون النظر للمستقبل البعيد ومتآلات الصرف و الايراد (التخطيط الاستراتيجى).

أما الدكتور محمد عكاشة المقيم بالرياض فقال: لابد من إعطاء القطاع الخاص الأهمية التي يستحقها إن أردنا التنمية الحقيقية للدولة، ولن يتأتى ذلك إلا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (ممثلة في البنوك لتجارية وشركات التقسيط وشركات المقاولات وغيرها) وإنشاء هيئة خاصة ترعى هذه الشراكة.

الدكتور لؤي عبد المنعم اقتصادي ومصرفي قال: إدارة المال العام هي صميم عمل وزارة المالية، و لا يمكن تجريدها من صلاحياتها، لكننا فعلا بحاجة إلى وزارة تخطيط اقتصادي مستقلة عن المالية، لكي تضع الخطط السنوية و الخمسية و العشرية والاستراتيجية.

أما مسؤولية المعيشة فتقع على عاتق وزارة الرعاية الاجتماعية، التي تدير أكبر صندوق سيادي مالي في السودان، يستند على أصول عقارية ضخمة، و حصص مقدرة في عدد من البنوك و المصانع و الشركات. مشكلة الرعاية الاجتماعية أنها غير مرتبطة بالتخطيط لاقتصادي بالشكل الذي يحقق أهدافها، ويوظف المحفظة المالية الضخمة التي تديرها.

الاقتصادي المقيم بالمغرب طارق مختار قال: الخوف ان تنشأ الوزارة وتتحول الى مجرد اداة عاطلة وعبء اضافي، مثل وزارات اخرى انشأت لتعين، لكنها بقدرة قادر اصبحت تنشد العون بمنطق الفيل محتاج رفيقة .

اعتقد اصلاح فيل المالية نفسه واقناعه بان الاستثمار والبناء افضل من الاستهلاك والبذخ افضل من اضافة فيلة تراقبه وتوجهه. اعادة تسمية الوزارة لتصبح وزارة التخطيط

الاقتصادي والمالية، واعادة هيكلة الوزارة بحيث يصبح لزاما عليها توجيه قدر محدد بالقانون نحو الاستثمار وتقسيط مدفوعات المشروعات الاستثمارية على سنوات انشائها افضل من بناء وزارة تخطيط اقتصادي تتسول التمويل من وزارة المالية.[1]

حوسبة ديوان الضرائب عمل جاد ومنظم :-

من الواضح أن برنامج حوسبة الاجراءات المالية في الدولة يمضي على نحو حثيث وبإرادة سياسية قوية وواضحة عبر عنها وزير المالية والاقتصاد الوطني في مناسبتين خلال يومين فقط، حيث ذكر يوم الأحد الماضي أمام اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية، إن تغيير الاجراءات المالية والمحاسبية من الشكل التقليدي الورقي للأنظمة الالكترونية المحوسبة هو مشروع دولة.

وفي اليوم التالي مباشرة ، ومن خلال مخاطبته منتدى الإعلام الإلكتروني الثاني حول حوسبة أورنيك ١٥ بقاعة وزارة المالية ، قال الوزير أنه قرر إلغاء العمل بالإيصال المالي رقم ١٥ بنهاية مايو المقبل وبداية العمل بالإيصال الإلكتروني ووقف أي طباعة جديدة لأورنيك ١٥ المالي . ووجه المواطنين بعدم سداد أي رسوم حكومية بالإيصال القديم اعتبارًا من مطلع يونيو المقبل .

إتساقاً مع هذه الروح تابعت يوم أمس مشروع حوسبة ديوان الضرائب. تنبع أهمية ديوان الضرائب من أنه مسئول عن أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الدولة، فعلى سبيل المثال تمكن الديوان خلال العام ٢٠١٤ من تحصيل ١٣,٥ مليار جنيه بنسبة ١١٦٪ من الربط المحدد له ومقداره ١١,٦ مليار جنيه. وكانت النسبة المحصلة تمثل ٧٣٪ من التحصيل العام للدولة. لهذا كان من الأهمية بمكان مواكبة ديوان الضرائب لمشروع حوسبة الاجراءات المالية على مستوى الدولة.

بدأ الديوان فى تنفيذ خطة حوسبة جميع الاجراءات والمعاملات الضريبية بهدف تطوير اداء الديوان بزيادة الايرادات وتقليل تكلفة التحصيل وتوسيع المظلة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتقليل المنازعات وتخفيف العبء على الممولين.

بُني مشروع الحوسبة على اربعة محاور رئيسية هى : تاهيل وتطوير البنية التحتية للتقنية وادارة الحوسبة وربط الديوان بالجهات ذات الصلة فى القطاع الاقتصادي. وحوسبة الاجراءات والعمليات الضريبية. وتطبيق انظمة الفوترة ونقاط البيع. والعمل بنظام تخطيط الموارد الحكومية .

يتعامل ديوان الضرائب مع عدد من الجهات الايرادية الهامة لهذا كان من المحاور الرئيسة للبرنامج الربط الشبكي مع كل من: بنك السودان، ، الولايات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/١١/ ٢٠١٦ م

والمحليات، ووزارات: المالية، النقل، البترول، التخطيط العمراني، الصناعة، الاستثمار، التجارة الخارجية، العدل، المعادن، الطرق والجسور، الاراضي، الكهرباء والسدود. فضلاً عن: المرور، الرقم الوطني ، المسجل التجاري، الجمارك.

إن الفوائد المتوقعة من حوسبة ديوان الضرائب تشمل: توسيع المظلة الضريبية، زيادة الايرادات الضريبية، تقليل تكلفة التحصيل، السداد الالكتروني، سهولة الحصول على التقارير، سهولة تداول المعلومات بين وحدات الضرائب المختلفة، رفع كفاءة وتحسين انتاجية الموظفين، تقليل الفاقد الضريبي، تحقيق مستويات عالية من العدالة الضريبية، تحسين سلامة البيانات ودقتها، تحسين إنفاذ قوانين وقواعد العمل، ربط الديوان إلكترونيا مع الكيانات الحكومية وغير الحكومية والممولين، تحسين الإشراف والرقابة على العمليات الأساسية للضرائب، تقليل عبء الامتثال لدافعي الضرائب باتاحة ارسال الاقرارات والسداد الالكتروني والاستفسار بواسطة الويب، تعزيز وتسهيل الخدمات الالكترونية لدافعي الضرائب لنيل رضاهم، توفير المعلومات الصحيحة التي تمكن الديوان من وضع خططه الاستراتيجية.

يتضمن النظام المنتظر للديوان نظيمين هامين للغاية هما نظام الفوترة وهو نظام للربط الكتروني لكل مبيعات الجهات الاستراتيجية وكبار العملاء كالمصانع والشركات الكبرى، بالاضافة للمشتريات الحكومية مع ديوان الضرائب مباشرة. والنظام الثاني هو نظام نقاط البيع، وهو نظام يقوم بالربط الالكتروني المباشر لمبيعات التجارة للمستهلكين النهائيين مع الديوان.

بدأ العمل الفعلي للمشروع بإستلام الشركة المنفذة والاستشاري لمهامهم رسمياً يوم أمس، وعليه نرى أن مشروع حوسبة ديوان الضرائب بالمتابعة اللصيقة والفعلية من عبد الله المساعد ادريس الامين العام للديوان سيصل لغاياته بإذن الله.[1]

حوسبة ديوان الضرائب - ماذا يستفيد الوطن والمواطن؟

يبدو أن حوسبة ديوان الضرائب التي بدأت في العام ٢٠١٥ قد قطعت مراحل متقدمة كان من اللازم إبرازها للمواطنين من خلال الأجهزة الإعلامية، ولتحقيق هذا خاطب السيد الأمين العام لديوان الضرائب الأستاذ عبد الله المساعد إدريس منبر وكالة سونا ظهر أمس الأربعاء بقاعة ديوان الضرائب بحضور مساعدي الأمين لعام.

قال أمين عام ديوان الضرائب أن مشروع حوسبة الديوان يعد من المشروعات المهمة في إطار مشروعات الدولة للحكومة الإلكترونية، وأكد على أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، وذلك بتوسيع المظلة الضريبية وإدخال ممولين جدد، وتوفير الشفافية والثقة بين الديوان والممولين، وتسهيل إجراءاتهم، كما يساعد هذا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٧ م

النظام في توفير معلومات ضخمة للديوان، ويقلل النزاعات بين الممولين والديوان، ويعمل على مكافحة التهرب الضريبي والحد منه.

وأضاف: من الناحية الأمنية توجد رقابة إلكترونية وميدانية، وقد استجلبنا وأتحنا أرقى وأحسن التقنيات لمواجهة المخاطر.

تنبع أهمية ديوان الضرائب من أنه مسئول عن أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الدولة، فعلى سبيل المثال تمكن الديوان خلال العام ٢٠١٤ من تحصيل ١٣,٥ مليار جنيه بنسبة ١١٦٪ من الربط المحدد له ومقداره ١١,٦ مليار جنيه. وكانت النسبة المحصلة تمثل ٧٣٪ من التحصيل العام للدولة. إنه جسم حكومي هام للغاية.

لكي ينجح مشروع حوسبة ديوان الضرائب لا بد من تفاعل المواطنين دافعي الضرائب معه، لا بد أن يشعر المواطن أن المشروع يحقق له فائدة عامة وفائدة خاصة، إن تفعيل التحصيل يزيد من إيرادات الدولة وبالتالي قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمواطن، هذه فائدة عامة ينبغي أن نؤكد عليها للمواطن، من خلال الشفافية في التحصيل وفي الصرف، ومن خلال رفع الحس الوطني، وإعتبار التهرب من الضريبة خيانة وطنية تستوجب أقسى العقوبات، مع الحرمان من تولي المناصب العامة والسياسية.

أما الفائدة الخاصة للمواطن والتي تجعله يتفاعل مع النظام المحوسب ويحرص على إنفاذه فهي إطمئنانه للعدالة في التحصيل، فلا يُعقل أن يدفع التاجر ضرائبه كاملة لديوان الضرائب، ثم يُجبر على مدفوعات غير مرئية كثيرة جداً تؤثر على أرباحه وكفاءة أداء عمله أو إنتاجه الزراعي أو الصناعي أو الخدمي، وأعني هنا تحصيلات المحليات والولايات والأجهزة الحكومية والتنظيمات النقابية والمهنية وغيرها. إذا لم يطمئن المواطن لعدالة التحصيل، وإذا لم يتأكد من أن ديوان الضرائب سوف يعتمد مدفوعاته الأخرى ويخصمها من وعاءه الضريبي فإنه بالتأكيد سوف يتهرب من الضرائب.

مشروع الحوسبة الكبير والناجح بإذن الله في ديوان الضرائب يحتاج لعمل إعلامي وتنويري كبير جداً، يشمل بخلاف الوسائل الإعلامية، الجامعات والمدارس والمساجد والأندية الرياضية والثقافية، لنجعل من دفع الضريبة قضية وطنية يفرح المواطن عند سدادها، لأنه يطمئن على عدالتها وعلى أوجه إنفاقها.[1]

وزير المالية يدعم حوسبة الاجراءات المالية :-

خلال مخاطبته اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية أمس، بقاعة الصداقة، أعطى الأستاذ بدر الدين محمود وزير

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢١ م .

المالية والاقتصاد الوطني رسائل قوية جداً، فيما يلي حوسبة الاجراءات المالية بالوحدات الحكومية المختلفة. قال إن تغيير الاجراءات المالية والمحاسبية من الشكل التقليدي الورقي للأنظمة الالكترونية المحوسبة هو مشروع دولة، يتم تحت رعاية مباشرة من رئيس الجمهورية. وقد بدأ ولا عودة عنه على الاطلاق.

أشار وزير المالية أن حوسبة العمل المالي في الدولة بدأت منذ فترة طويلة، ولكنها كانت تواجه على الدوام بمقاومة أدت لتعثرها. قال إنه عازم على متابعة تنفيذ هذا المشروع، وسوف يقوم بمساعدة الادارات بالتدريب وورش العمل، ومن لا يواكب بعد ذلك سوف يبعد. قال إن الحوسبة هدفها التطوير ومواكبة المعايير الدولية في الشفافية والافصاح. قال أنه سيتم تطوير التشريعات وتعديل الهياكل لتواكب التغيير المنتظر. وقد بدأ ذلك بالفعل بإنشاء ادارة للخزانة بوزارة المالية، لتكون مسئولة عن تطبيق نظام الخزانة الواحدة Treasury Single Account ويعرف اختصاراً بنظام T.S.A . أشار الوزير الى نجاح المرحلة الأولى من نظام الخزانة الواحدة، حيث تم تحديد السقوفات للوحدات المالية، وتم ارسالها لبنك السودان حيث يتم في الوقت الحالي تصفير حسابات الوحدات يومياً، وهو الأمر الذي كان يتم مرة واحدة في السنة.

وقال الوزير أن المرحلة الثانية هي استكمال الربط مع الوحدات بإستكمال ما تم صرفه وفق البنود، وأضاف الوزير أننا كنا عند التنفيذ أمام خيارين الأول أن يتم التحكم في الصرف مركزياً، والثاني أن تعطى الحرية والاستقلالية للوحدات للصرف ومتابعة الاجراءات، وقد تم العمل بالخيار الثاني على أن تتابع وزارة المالية العمليات المالية للوحدات في الوقت الحقيقي، أي عند إجراءها من خلال الربط الشبكي. وقال الوزير إننا سننتقل قريباً لادارة حساب الحكومة ببنك السودان مباشرة من داخل وزارة المالية.

نادي الوزير بتنشيط نظيمات أخرى هامة جداً، هي النظام المحوسب لتسجيل وإدارة أصول الدولة، ونظام الشراء والتعاقد، بحيث تتم السيطرة الكاملة على الأصول، مع التأكد من شفافية عمليات الشراء والتعاقد، على أن يتولى ادارة هذا النظام ديوان الحسابات، بحيث تظهر قيمة الأصول ضمن ميزانية الدولة.

إنتقل الوزير بعد هذا للتأكيد على إكتمال كل الخطوات الخاصة بحوسبة أورنيك الايرادات رقم ١٥ الشهير. قال إن البنية المعمارية للنظام قد اكتملت تماما بالتعاون مع المركز القومي للمعلومات، وقال أنه حتى في الولايات الطرفية سوف يتم استخدام نظم تخزين الكتروني مؤقتة، بحيث يعم الاورنيك الالكتروني في كل أنحاء السودان. مؤكداً أن العمل بأورنيك ١٥ الالكتروني سوف يستكمل بنهاية الشهر القادم. وسوف يُجرم ويُعاقب أي استخدام للورق بعد ذلك في التحصيل.

تناول الوزير أيضاً دور المراجعة الداخلية في المرحلة القادمة، وشدد على أنها ستكون مراجعة آنية وليست قبلية، بمعنى أن على المراجع متابعة العمليات الجارية

على الحاسوب وإيقاف الاجراءات إن كانت له ملاحظة، ولن تأتي للمراجع أوراق في مكتبه ليقرر تمريرها أو لا. وعلى هذا يجب تعزيز دور المراجعة بالاستقلالية الكاملة فليس هناك يد على المراجعة وترفع تقاريرها للوزير مباشرة.

بتقديري أن هذه نقلة كبيرة تحدث لأول مرة في السودان، حيث تتضح الإرادة السياسية القوية من الرئيس ووزير المالية نحو انفاذ حوسبة الاجراءات المالية، وإعلاء مبادئ الشفافية والافصاح، وسوف يؤدي هذا لمنع اهدار الموارد ومحاربة الفساد.[1]

ماذا بعد تدشين نظام الضرائب المحوسب؟

دشن النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق الركن بكري حسن صالح يوم السبت ١٥ أكتوبر ٢٠١٦ البداية الرسمية لنظام الضرائب السوداني المحوسب. إنه عمل ضخم لا يقل عن نظام بنك السودان، أو السجل المدني، أو الدفع الالكتروني، وهي مشروعات حوسبة عملاقة تمثل اللبنة الأساسية للحكومة الالكترونية. وهي الحكومة التي تحقق أعلى مردودية ممكنة بإستغلال كل الموارد المتاحة مع استصحاب السرعة وسهولة الاجراءات.

البرنامج ضخم جداً وشامل، وتتضح ضخامته من حجم العمل المناط بديوان الضرائب في الوقت الحالي. ببساطة فإن ديوان الضرائب مسئول عن تحصيل ٥٠٪ من الايرادات العامة للدولة، أي ما يعادل ٣٠ مليار جنيه حسب ميزانية الدولة للعام ٢٠١٦، هذا مبلغ ضخم جداً، ومسئولية هائلة مناطة بهذا الديوان ومن هنا تأتي أهمية حوسبته.

يشتمل مشروع الحوسبة على تزويد مكاتب الضرائب بالكمبيوترات وملحقاتها، وبالشبكات والمخدمات، كما يشتمل على تدريب موظفي الديوان وإدارة التقنية فيه على برنامج الحوسبة الشاملة، ويتضمن البرنامج كذلك إعادة هندسة الاجراءات في الديوان، أي الخطوات الديوانية فيما يتعلق بفتح الملفات للتجار ودافعي الضرائب، وعمليات دفع الضرائب، والاستئنافات والتظلمات بشأنها، ومن أهم أجزاء برنامج الحوسبة نظام الفواتير الذي يتضمن ربطاً مباشراً ما بين ديوان الضرائب والتجار.

إن الضرائب تمثل الجانب المالي من العقد الاجتماعي ما بين الحكومة والمواطنين. فالحكومة تتعهد بتقديم خدمات معينة مقابل التزام المواطنين بأداء ما عليهم من ضرائب. إن جودة الخدمات المقدمة واتساع نطاقها يتناسب طردياً مع الضرائب المدفوعة من قبل المواطنين. بمعنى أنه كل ما دفع المواطنون ضرائب أكثر كلما زادت قدرة الحكومة على تقديم خدمات أكثر وأفضل.

مثل هذا القول يبدو مقبول من الناحية النظرية، غير أنه من الناحية الواقعية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٥ م.

عندنا في السودان ترد عدة ملاحظات أولها أن من تؤخذ منهم انضرائب عدد محدود من الناس، وأن الأنشطة التي تؤخذ عنها الضرائب هي الأخرى محدودة، والنتيجة أن الحصيلة قليلة لا تغطي الاحتياجات الأساسية للدولة ولا تلبي طموحاتها في تقديم خدمات جيدة وواسعة للمواطنين.

تستهدف حوسبة ديوان الضرائب تطوير اداء الديوان لزيادة الايرادات العامة، وتقليل تكلفة التحصيل، وتوسيع المظلة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتقليل المنازعات، وتخفيف العبء على الممولين.

أهم هدف في تقديري هو زيادة الحصيلة الضريبية، إن الضرائب المتحصلة في السودان منسوبة للناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جداً، وهي من أقل النسب على مستوى العالم. فالتحصيل الضريبي عندنا لا يتجاوز ٩٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي، بينما هو في الدول متوسطة لنمو ما بين ٢٥٪- ٣٠٪ من الناتج المحلي. ويتجاوز في الاقتصادات المتقدمة مثل النرويج نسبة ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

سيرفع البعض حواجب الدهشة وهم يشاهدون أرتال المتحصلين تجوب الأسواق وسوف يقولون لي انت لا ترى الحاصل؟ وأنا أقول إن ارتال المتحصلين هؤلاء يخطئون الهدف، ويضغطون بجبايات محلية على تجار وشركات ومصانع هي ملتزمة أصلاً بسداد ضرائبها. المطلوب أن يسعى هؤلاء لمن لا يدفعون الضرائب أصلاً، وهم بالآلاف وربما بالملايين، من السماسرة والوسطاء في مختلف المجالات، وممارسي التجارة من البيوت أو الشقق، والباعة المتجولون لدى إشارات المرور، وغيرهم كثر يعملون ويكسبون أرباحاً هائلة، ولا يدفعون جنيهاً للضرائب. إنهم يمثلون (الاقتصاد الخفي) الذي لا تصله يد السلطات الرسمية بالضرائب او الاحصاء أو التنظيم.

تمثل حوسبة ديوان الضرائب فرصة هائلة لإدخال الناشطين في الاقتصاد الخفي تحت مظلة الضريبة، بما يؤدي لزيادة حصيلة الضرائب. كما يمثل فرصة هائلة كذلك لحسم النزاعات ما بين التجار وديوان الضرائب بما يرضي الطرفين.

مطلوب من المواطنين التفاعل الايجابي مع هذا المشروع من خلال الاهتمام بطلب الفاتورة الرسمية من التجار، وعليهم الا ينساقوا وراء إدعاء بعض التجار بأن إعطاء الفاتورة تعني إضافة ١٧٪ لسعر السلعة. هذه خدعة من بعض التجار، فالنسبة المذكورة هي الضريبة على القيمة المضافة التي تم تحصيلها أصلاً وضمنها التاجر في السعر الذي يعرضه. وحتى لا يكون المواطن ضعيفاً امام هكذا احتيال نطلب من ديوان الضرائب تنشيط مركز الاتصالات، ضمن مشروع الحوسبة، لتلقي بلاغات المواطنين في مثل هذه الحالات، والتصرف السريع حيالها.

أما التهرب من الضريبة فيُقترح تعديل القانون الحالي بحيث ينص صراحة على منع المتهرب من الضريبة من تولي أي مناصب عامة سياسية أو إدارية. مع زيادة

العقوبة الجنائية على المتهربين. ويلزم القيام بعمليات توعية مؤسسية وطويلة المدى تعلي من شأن الضريبة ودافعيها. توعية تتم من خلال المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، ومن خلال المساجد والأندية، وتأسيس منظمات مجتمع مدني يكون هدفها التنوير بأهمية الضرائب للمجتمع.

ومن أهم المسائل التي تجعل المواطن العادي رقيباً على عمليات التهرب الضريبي، ومانعاً لها، تقديم الحافز المادي لكل من يبلغ عن حالات تهرب ضريبي. وإعادة جزء يسير من تكلفة الشراء لكل مواطن يبرز فواتير الشراء الرسمية لمشترواته الخاصة. يمكن إصدار تشريع ينص على إعادة مبلغ ٢٪ مثلاً من مبلغ الضريبة التي يدفعها أي مواطن في حالة إبرازه لفاتورة الشراء الرسمية الصادرة عن نظام الفوترة الذي بدأ ديوان الضرائب في تشغيله. وذلك بعد وصول المشتريات مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه فأكثر على سبيل المثال.

إن الحافز المادي سوف يجعل كل مواطن حريص جداً على الحصول على الفاتورة، مما يعني زيادة حصيلة الضرائب بصورة مؤكدة، وحصول الديوان على كمية هائلة من المعلومات تساعده في عمليات التحليل، وبالتالي زيادة الحصيلة مرة أخرى.[1]

كيف نجعل من المواطن حارساً للضرائب :-

يحتفل ديوان الضرائب يوم السبت ١٥ أكتوبر الجاري بتدشين العمل بالحوسبة الشاملة لديوان الضرائب ولأعمال الضرائب كلها. هذا تطور مهم ومفيد. فإدخال الحوسبة في أي نشاط يعني رفع مستوى الأداء في هذا المنشط. الاحتفالية فرصة مناسبة لمناقشة قضيتين هامتين: الأولى ، لماذا تبدو حصيلة الضرائب الكلية أقل من مثيلاتها في الدول الأخرى؟ والثانية، وهي مرتبطة بالأولى، لماذا يبدو التهرب من الضريبة عندنا في السودان شطارة وفلاحة، في حين أنه في كثير من الدول جريمة يحرم مرتكبها من الترشح للمناصب العامة؟

حصيلة الضرائب عندنا بالفعل ضئيلة وتمثل حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود السبب في ذلك لإعفاء القطاع الزراعي بالكلية من الضرائب، ولوجود أنشطة كثيرة جداً خارج مظلة الضرائب فيما يعرف ب (الاقتصاد الخفي)، ثم لزيادة التهرب الضريبي.

إعفاء الزراعة من الضريبة كان القصد منه تشجيع الزراعة والانتاج، غير أن الهدف لم يتحقق لأن غالب ولايات السودان النشاط الرئيس المدر للدخل فيها هو النشاط الزراعي.

نقترح إعادة فرض ضريبة على الزراعة لا تتعدى ٥٪ على أن تحصل ٤٪ لصالح

(١) نشر بمجلة الضرائب اكتوبر ٢٠١٦ م.

الولاية المنتجة و ١٪ للولايات المستهلكة للانتاج الزراعي، أو لتي يمر عليها هذا الانتاج في طريقه لميناء الصادر. ومقابل هذا يصدر قانون بعدم التعرض أو الايقاف لأي عربة تحمل انتاجاً زراعياً بالمرة. هذا المقترح سوف يزيد الحصيلة الكلية للضرائب بصورة هائلة، لأن الزراعة لوحدها تمثل حوالي ٣٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وتشغل حوالي ٨٥٪ من سكان السودان.

أما التهرب من الضريبة فيقترح تعديل القانون الحالي بحيث ينص صراحة على منع المتهرب من الضريبة من تولي أي مناصب عامة سياسية أو إدارية. مع زيادة العقوبة الجنائية على المتهربين. ويلزم القيام بعمليات توعية مؤسسية وطويلة المدى تعلي من شأن الضريبة ودافعيها. توعية تتم من خلال المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، ومن خلال المساجد والأندية، وتأسيس منظمات مجتمع مدني يكون هدفها التنوير بأهمية الضرائب للمجتمع.

ومن أهم المسائل التي تجعل المواطن العادي رقيباً على عمليات التهرب الضريبي ومانعاً لها تقديم الحافز المادي لكل من يبلغ عن حالات تهرب ضريبي. وإعادة جزء يسير من تكلفة الشراء لكل مواطن يبرز فواتير لشراء الرسمية لمشترواته الخاصة. يمكن إصدار تشريع ينص على إعادة مبلغ ٢٪ مثلاً من مبلغ الضريبة التي يدفعها أي مواطن في حالة إبرازه لفاتورة الشراء الرسمية الصادرة عن نظام الفوترة الذي سيشغله ديوان الضرائب قريباً. وذلك بعد وصول المشتريات مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه فأكثر على سبيل المثال.

إن الحافز المادي سوف يجعل كل مواطن حريص جداً على الحصول على الفاتورة مما يعني زيادة حصيلة الضرائب بصورة مؤكدة، وحصول الديوان على كمية هائلة من المعلومات تساعده في عمليات التحليل وبالتالي زيادة الحصيلة مرة أخرى.[1]

كيف نعيد التوازن ما بين الصادرات والواردات :-

على خلفية التدهور المستمر لقيمة العملة السودانية أمام العملات القابلة للتحويل كتبت مقالا بهذا العمود أول أمس انتهيت فيه الى إلى أن قضيتنا واضحة وهي كيف نزيد الانتاج، خصوصا الانتاج من اجل الصادر؟ وما هي السياسات المطلوبة لحفز هذا الصادر؟

وفي المقال اقترحت أن يصدر مجلس الوزراء قرارات ملزمة بإعفاء سلع الصادر من كل الرسوم والجبايات، وأن تكلف وزارة الداخلية بحماية سلع الصادر من مكان الانتاج وحتى موانئ الصادر، وأن توجه البنوك لتمويل عمليات الصادر، مباشرة أو عبر محافظ وصناديق، بدون تردد وبأسقف تمويل عالية جداً، وأن يمنع الأجانب من العمل في الصادر كتجار مع السماح لهم بالعمل فيه كمنتجين.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠١٦ م.

كما اقترحت على وزارة التجارة فصل سجل المصدرين عن سجل المستوردين. على أن يسجل في سجل المصدرين الشركات الكبرى التي تملك انتاجاً حقيقياً من سلع الصادر. وعلى بنك السودان تفعيل الاتفاق مع دولة الصين بشأن استخدام اليوان الصيني كعملة تبادل بين القطرين للخروج من معضلة الحظر الامريكي.

وصلتني عبر وسائل التواصل الاجتماعي عدداً من التعليقات الممتازة منها تعليق الدكتور التجاني أودون رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس التشريعي بولاية الخرطوم حيث قال: اضيف لما ذهبت اليه من أسباب تدهور العملة الوطنية زيادة الطلب علي العملات القابلة للتحويل بغرض استيراد بعض السلع منها الأدوية وبعض المدخلات الصناعية وتحويلات شركات التامين لمعيدي التامين بالخارج واخيرا استيراد المصانع للجازولين والفيرنس من الموارد الذاتية. مع عدم مقدرة بنك السودان على ضخ عملات قابلة للتحويل تخلق التوازن بين العرض والطلب.

سيدة الأعمال سامية شبو قالت : على الدولة أن تهتم وتدعم الصادر، بدون هذا لن ينعدل اقتصادنا. نحن نملك المنتجات التي تنافس وتجعل اقتصادنا يتعافى. نطالب الدولة بتشجيع ودعم المشاركات في المعارض الخارجية للاستفادة من الخبرات المتواجده من جميع الدول ودفعهم للدخول في الصناعات التحويلية بصورة واسعة، والتشجيع على الاهتمام بالتعبئة والتغليف، لا نطالب بان تقوم الحكومه بدعم المشاركات الخارجية لاصحاب الاعمال دعما كاملا كما تقوم عدد كبير من الدول تجاه رجال الاعمال ومصر اقرب مثال ولكن يجب ان يكون لها مشاركة بدعم كامل لاجرة المساحة وتشييد الجناح فقط. وبذلك تكون قد خففت تكلفة المشاركة وشجعت على المشاركة.

الاستاذ عماد الدين المبارك أشار الى أن الحديث عن الانتاج للصادر الذي ركز عليه البرنامج الخماسي ٢٠١٥/٢٠١٩ لا نجد له أثراً على أرض الواقع. اين صادر الحبوب الزيتيه والصمغ والقطن والفاكهة. الاستيراد لبعض السلع الاستفزازية

امثال الملابس الكريمات والعطور وكذلك استيراد المكاتب الحكومية والخاصة كلها لها أثر سالب على سعر الصرف.

تعليق: نأمل أن تستفيد الجهات المختصة من هذه الآراء القيمة.[1]

كيف يمكن أن تفيد حوسبة القطاع المالي الاقتصاد؟

أجاز مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري يوم الخميس الماضي برئاسة المشير عمر البشير رئيس الجمهورية تقارير إصلاح أجهزة الدولة، المجلس وجه الوزارات بتسهيل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦ م.

أداء الأعمال وحوسبتها وتقديمها إلكترونياً.....مبيناً أن عدد الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة وولاية الخرطوم للمواطن بلغت ١٩٤٠ خدمة، وأشار إلي أن كل هذه الخدمات تم وضعها في بوابة السودان الإلكترونية.

نأمل أن تنفذ توجيهات مجلس الوزراء هذه المرة بحذافيرها، ذلك لأن أول قرارات مجلس الوزراء في هذا الصدد كانت في العام ٢٠٠٨ عندما وجه بحوسبة الأورنيك المالي رقم ١٥ وهو الايصال الذي يسم لكل شخص يورد مالاً للحكومة، تم التنفيذ الفعلي بعد ٧ سنوات أي في العام ٢٠١٥ . وفي ذلك العام ٢٠٠٨ صدر توجيه ثان بتحويل كل المرتبات لتصرف عن طريق بطاقات الصراف الآلي، وتوجيه ثالث بإستخدام نقاط البيع في نقاط التحصيل الحكومية خصوصاً في الجمارك والضرائب، وتوجيه رابع بتنفيذ نظام الخزانة الواحدة أو ما يطلق عليه بالانجليزية Treasury Single Account (TSA).

تحويل المرتبات لتصرف عن طريق الصراف الآلي بدأ مبكرا وهو يسير بصورة معقولة ويقدر أن حوالي ٦٠٪ من المرتبات الحكومية تنفذ في الوقت الحالي عن طريق النظام المصرفي، أما بقية التوجيهات فما زالت تكتنفها بعض العقبات.

في عامنا هذا ٢٠١٦ تم لأول مرة تكليف ادارة الخزانة بوزارة المالية، لتكون مسئولة عن تطبيق نظام الخزانة الواحدة Treasury Single Account ويعرف اختصاراً بنظام T.S.A حيث تم تحديد السقوفات للوحدات المالية، وتم إرسالها لبنك السودان حيث يتم في الوقت الحالي تصفير حسابات الوحدات يومياً، وهو الأمر الذي كان يتم مرة واحدة في السنة.

العمل ما زال جارياً في المرحلة الثانية وهي استكمال الربط مع الوحدات بإستكمال ما تم صرفه وفق البنود، بعدها ستتم إدارة حساب الحكومة ببنك السودان مباشرة من داخل وزارة المالية.

في شهر مايو ٢٠١٥ وجه وزير المالية بدر الدين محمود بتنشيط أنظمة أخرى هامة جداً، هي النظام المحوسب لتسجيل وإدارة أصول الدولة، ونظم الشراء والتعاقد، بحيث تتم السيطرة الكاملة على الأصول، مع التأكد من شفافية عمليات الشراء والتعاقد، على أن يتولى ادارة هذا النظام ديوان الحسابات، بحيث تظهر قيمة الأصول ضمن ميزانية الدولة.

لقد تم إنجاز كبير بالحوسبة الكاملة لأعمال ديوان الضرائب، وقد سبقته بسنوات هيئة الجمارك، وتسير وزارة المالية سيراً حسناً في تطبيق الأنظمة المحوسبة. مطلوب الآن تكامل هذه الأنظمة والربط فيما بينها، وربطها كذلك مع الأجهزة الولائية. سوف يؤدي ذلك بإذن الله لتحقيق زيادة الإيرادات العامة، وخفض كلفة

التحصيل، وتحقيق الشفافية المطلقة في إدارة المال العام خصوصاً فيما يلي العطاءات الحكومية والعدالة في التحصيل الضريبي.[1]

لا تتخوفوا من نظام الخزانة الواحدة :-

نظام الخزانة الواحدة، بالانجليزية Treasury Single Account ويعرف اختصاراً بنظام T.S.A ، هو نظام مالي ومحاسبي هدفه مراقبة ومتابعة وادارة الايرادات والمنصرفات للوحدات الحكومية من خلال حساب مصرفي واحد ببنك السودان. والهدف من هذا النظام هو تطبيق مفهوم ولاية وزارة المالية على المال العام بصورة حقيقية، بأن تتسلم وزارة المالية كل الايرادات دون تأخير أو تجنيب، وأن يتم الصرف وفقاً للأولويات، مع منع تكدس السيولة في جهة في حين تكون جهات أخرى في حاجة لها.

قبل هذا النظام كان لكل وحدة حكومية حساب ببنك السودان تودع فيه ايراداتها ومنه تحول الايرادات لحساب الحكومة الرئيس. ومن الجهة الأخرى تقوم وزارة المالية بإيداع المدفوعات المالية المصدقة للوحدة المعنية بهذا الحساب أيضاً. ومنه تقوم الوحدة بدفع تعويضات العاملين (الأجور والمرتبات) للعاملين بالوحدة كما وردت بالميزانية المصدقة، كما تقوم بالصرف على التسيير في حدود الميزانية المصدقة، وتقوم بالصرف للمقاولين والشركات التي تنفذ مشروعات مجازة بالميزانية. بند الصرف الأول، وهو تعويضات العاملين، لا مشكلة فيه لأن حسابه واضح، والمستحقات للعاملين معدة في كشوفات مسبقة تكون قد وافقت عليها ادارة الفصل الأول بوزارة المالية. تبقى الاشكالية في البندين الآخرين وهما التسيير والتنمية. ما كان يحدث هو، أن الوحدات التي لها ايرادات كبيرة، أو التي لوزرائها أو وكلائها أو مديريها العامين علاقات جيدة بالمالية، أو هم مراكز قوة لسبب أو لآخر، أو حنكهم مقنع كما يقولون، كل هذه الفئآت كانت تتحصل على تحويلات إيداعية لحساباتها من الحساب الرئيس لوزراة المالية، وكانت هذه الايداعات لهذه الوحدات كثيراً ما تتجاوز مقدرتها على الصرف، فتتكدس السيولة في حساباتها في حين تكون هناك وحدات أخرى في أشد الحاجة للسيولة.

في النظام الجديد يتم تصفير حسابات الوحدات يومياً. أي سحب كل المال الموجود فيها لحساب الحكومة الرئيس ببنك السودان. في الماضي كانت تتم هذه العملية في نهاية العام مرة واحدة، لتقفيل حسابات العام الماضي وفتح حسابات العام الجديد. معنى هذا أن وحدة ما إذا طلبت تحويل مبلغ لحسابها لسداد استحقاقات مختلفة من بينها استحقاقات مقاول ما أنجز مشروعاً، وتم تحويل المبلغ لها من المالية، فإن على الوحدة المعنية إكمال

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤ م.

إجراءات إستلام المشروع وإصدار شيك الدفعية للمقاول واستلام المقاول للمبلغ في نفس اليوم، وإلا سيسحب المبلغ ويعاد للحساب الرئيس للمالية، وذلك بهدف تمكين وحدة أخرى (جاهزة) للاستفادة منه. لا يمنع هذا بالطبع أن تقوم الوحدة المعنية بإصدار شيك ثاني للمقاول متى ما كانت جاهزة لاستلام المشروع.

بعض رؤساء الوحدات والمديرين الماليين يتخوفون من النظام، ويعتقدون أن فيه تدخلاً في سلطاتهم وصلاحياتهم. ونعتقد أن هذا التخوف لا مبرر له، وأن الاعتقاد بالتدخل غير صحيح. لقد قالها وزير المالية بدر الدين محمود بوضوح خلال ملتقى المديرين الماليين والمراجعين بالوحدات المركزية الأسبوع الماضي، إنهم كانوا أمام خيارين الأول أن يتم التحكم في الصرف مركزياً، والثاني أن تعطى الحرية والاستقلالية للوحدات للصرف ومتابعة الاجراءات، وقد تم العمل بالخيار الثاني على أن تتابع وزارة المالية العمليات المالية للوحدات في الوقت الحقيقي.

بتقديري أن كسر الحاجز النفسي للمتخوفين مهم جداً، وذلك بتدريبهم على العمليات المالية التي تتم عن طريق الحاسوب، ثم بالمرونة الفائقة من إدارة الخزانة الواحدة بوزارة المالية، بالاستجابة لطلبات الوحدات والالتزام بسداد مصروفات التسيير في وقتها تماماً.[1]

ضعف بنيات التخزين :-

نعاني في السودان من ضعف بنيات التخزين بكل أنواعه سواء أكانت مخازن جافة أو مبردة أو مجمدة. يلعب التخزين ثلاثة أدوار في الاقتصاد. الدور الأول حفظ المنتجات من التلف لحين تسويقها بالسعر المناسب الذي يحقق الربحية للمنتج. والدور الثاني هو تحقيق الأمن الغذائي للأمة وذلك عن طريق قيام اجهة المسئولة عن المخزون الاستراتيجي للدولة بتخزين المواد الأساسية الاستراتيجية في منشئآت تخزين ضخمة كصوامع الغلال أو مستودعات المواد البترولية. والدور الثالث هو استخدام المخزونات كأدوات إئتمان (ضمان) تمنح بموجبها البنوك القروض للمصنعين والمنتجين.

السيد احمد الصوفي من منتدى السودان الاقتصادي كاتبني قائلاً: (المنتجين يشتكون لطوب الارض ولا مغيث. الإنتاج الزراعي أصبح طاردا والأمثلة : الطماطم لا تجد تسويقا حتى اضطر المنتجون إلى التخلص من انتجهم في العراء. ومنتجي الفراخ يبيعون الكيلو ب١٩ جنيه ويباع في الأسواق ب٣٠ جنيه. ومنتجو الذرة يكلف الجوال ٢٤٠ جنيها والان يبيعون الجوال ب ٢٧٠ جنيهاً. والحليب يباع في الأسواق الرطل ٥ جنيه بينما المنتج يبيع ٨ رطل ب١٢ جنيه على الأكثر والأمثلة كثيرة .هذا الواقع يجعل المنتجين يتوقفون عن الإنتاج حيث يستفيد الوسطاء بأكثر من ٣٥ إلى

(١) بشرى صحيفة السوداني بتاريخ ٢٩ [illegible] ٢٠١٥م

٥٠٪ ربحاً، ويموت المنتجون كمداً. فما الذي يمكن عمله)؟

بالطبع فإن روابط المنتجين وجمعياتهم التعاونية ينبغي أن تكون خط الحماية الأول لهم. روابط المنتجين وهي البديل القانوني الآن لاتحادات المزارعين والرعاة وغيرهم لم تترسخ ممارساتها وطريقة عملها في السودان. الجمعيات التعاونية وعلى قدم تجربتها في السودان لا يتحمس المنتجين على العمل من خلالها، حيث أننا في السودان، وبكل أسف، نلجأ دائما للحلول الفردية وكل واحد لا يريد ان يتنازل عن جزء من ارباحه لصالح العمل الجماعي.

الجمعيات التعاونية للمنتجين يمكن أن تنشيء المخازن المبردة والمجمدة، وتكون هي آلية التسويق بدلا عن السماسرة والوسطاء ، والدولة تشجع الاستثمار في المخازن المبردة سواءا من الأفراد أو من الجمعيات التعاونية أو روابط المنتجين، وتمنح إعفاءات وحوافز لهذا النوع من الاستثمارات.

الحبوب الغذائية تحتاج لصوامع الغلال وهذه منشئآت ضخمة للغاية لا يستطيع الأفراد أو روابط المنتجين وجمعياتهم التعاونية الاستثمار فيها لارتفاع تكلفتها الرأسمالية. لهذا ينبغي أن تتولاها الدولة أو تكون في اطار الشراكة مع القطاع الخاص (P.P.P) Public sector Private sector Partnership.

من الواضح أن إنتاجنا من القمح هذا الموسم قد فاق التوقعات، ووفقا للسياسة المعلنة من الدولة فإن المخزون الاستراتيجي يشتري من المنتجين بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال وحالياً يتم توريد كميات هائلة لفروع البنك الزراعي بالولايات، وعليه لا بد من تجهيز منشئآت تخزينية إضافية. وتحريك بروتكول التعاون مع الجانب الروسي لإعادة تأهيل صومعتي بورتسودان والقضارف.[1]

لماذا التخزين مهم للاقتصاد :-

تناولت قبل يومين على هذا العمود مشكلة نقص مواعين التخزين في بلادنا، وأشرت الى أدوار ثلاثة تؤديها خدمات التخزين للاقتصاد: الدور الأول حفظ المنتجات من التلف لحين تسويقها بالسعر المناسب الذي يحقق الربحية للمنتج. والدور الثاني هو تحقيق الأمن الغذائي للأمة وذلك عن طريق قيام الجهة المسئولة عن المخزون الاستراتيجي للدولة بتخزين المواد الأساسية الاستراتيجية في منشئآت تخزين ضخمة كصوامع الغلال أو مستودعات المواد البترولية. والدور الثالث هو استخدام المخزونات كأدوات إئتمان (ضمان) تمنح بموجبها البنوك القروض للمصنعين والمنتجين.

حول هذا الموضوع كاتبني الاستاذ طارق مختار من المملكة المغربية قائلاً: مقال

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٤/ ٢٠١٦ م .

شديد الاهمية و يتعرض لمشكلات بنيوية في الاقتصاد السوداني وهي مشكلة ضعف مواعين التخزين ومشكلة التسويق وهما مشكلتين مترابطتين ولهما نتائج كارثية.

فبسبب ضعف مواعين التخزين اصبح كثير من الانتاج يضيع بسبب كثرة العرض في مواسم الانتاج مما يؤدي لانهيار الاسعار، وتكبد المنتجين خسائر كبيرة وخروجهم من دائرة الانتاج في الموسم التالي، مما يضعف العرض ويسبب ارتفاع الاسعار فيه.

والمشكلة الثانية هي مشكلة التسويق، حيث يتعدد الوسطاء ويربحوا هوامش ربح بصورة مبالغة تعادل اضعاف المنتج الاصلي للسلعة. ويسبب الحوجة للسيولة وضعف مواعين التخزين فإن المنتجين يتعرضون لابتزاز واضح. وكل هذا يضعف توجه الناس للانتاج، بينما يزدحمون في مهن الوساطة والسمسرة لارباحها العالية والسهلة.

الدولة يجب ان تغير نظرتها لآلية الاقتصاد الحر وحرية وضع الاسعار وهوامش الربح، ذلك لأن الآلية لا تعمل بصورة جيدة لصالح المنتج، لكنها للاسف تعمل لصالح كائن طفيلي غير مرغوب فيه في العملية الاقتصادية .

على الدولة ان تعمل لهدفين اولا تقليل عدد الوسطاء لكل السلع بين المنتج والمستهلك الاخير، والثاني وضع هوامش ربح بنسبة لايمكن للوسيط ان يتعداها، وتجاوز مفهوم حرية السوق المؤذي لطرفي لمعادلة الاقتصادية المنتج والمستهلك.

في المملكة المغربية ولتفادي اختلالات السوق، وللتحكم في الاسعار بصورة مثلى، وضعت مخططات لمنشآت لوجيستكية ضخمة أشبه بالمدن تغطي انحاء المملكة المغربية، اهم ملامحها هي تورعها بحيث تكون المسافات بينها وبين تجمعات الاستهلاك متساوية، وتم ربطها بخطوط برية وسكك حديدية وموانى ومطارات تجعل الوصول لها متيسر جدا . هذه المنشئآت (المدن) اللوجستية معدة بحيث يتم فيها تخزين كل المواد الهامة في صورها المختلفة، بضائع ومواد غذائية طازجة وحبوب ومواد بترولية ...الخ .

تؤجر الدولة مساحات المخازن للشركات، وهذه المخازن معدة بطريقة تسهل فيها المناولة والنقل وادارة المخازن وسلامتها وعبرها يتم التحكم في مستوى المخزون وتفادي اي فجوات في وقت كافي . والقصد من المدن اللوجيستية تقليل الوسطاء وتكلفة النقل والتخزين والوصول للاسواق في وقت قياسي .نتمنى مناقشة هذه التجربة في السودان.[1]

دور القطاع الخاص والقطاع الحكومي في تحريك الاقتصاد :-

ضعف الانتاج والانتاجية، والعجز عن الاستغلال الأمثل للموارد الهائلة التي يتمتع بها السودان، قضايا رئيسة يعاني منها الاقتصاد السوداني، وترتب عليها زيادة عدد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٦/ ٢٠١٦ م

السكان تحت خط الفقر، وضعف مستوى الخدمات الأساسية المقدمة لقطاعات واسعة من المواطنين. فما هي مسئولية القطاع الحكومي، ومسئولية القطاع الخاص، حول هذا الواقع؟

الأستاذة سامية شبو واحدة من سيدات الأعمال النشطات، مستنيرة وزارت عددا كبيراً من الدول الأجنبية، لأعمالها الخاصة أو للإشراف على تنظيم معارض سودانية بالخارج بتكليف من وزارة التجارة الخارجية، وبالتالي لها احتكاك واسع بالقطاع الحكومي، حاولت في قروب (اقتصادية) الإجابة على تساؤلنا أعلاه، فكتبت الآتي:-

(كلنا مسؤولون وكلنا ارتكبنا اخطاءا جسيمة في حق هذا البلد، لاننا ظللنا جميعا نقدم مصالحنا الشخصية ومكاسبنا الخاصة، على المصلحة العامة. هذه البلاد غنية ومليئة بالراسماليين والذين يمتلكون أموالا كثيرة وضخمة، اموال مكدسة، والاسوأ والأمر أنها ليست مكدسة بالبنكوك ولكن بالبيوت وبخزن يجتهدون لتخبئتها ودسها، مليئة بالمال والذهب.

جزء من اللوم يقع علي القطاع الحكومي الذي اصبح لا يفهم الدور الذي عليه القيام به، فحتى ان اتت اليه الفرصة للتدريب وللخروج خارج البلاد للتعرف على دوره المفروض ولكي يرى التطور الذي وصلت اليه الدول الاخرى، تجده لا يهتم بكل ذلك. الموظف الحكومي إذا سافر لدورة تدريبية تجده لا يكترث لها لان لديه ما هو اهم، العلاج والتاكد من سلامته الشخصية، الفسحه والتفرج في ما لا يمت بصلة بالبرنامج الذي بعث من اجله، واحيانا يكون السوق هو الاول في قائمة ما يذهب اليه، فتضيع فرصة تنمية وتطوير الكوادر ويضيع الهدف من الدورة التدريبية.

وانني لا الوم القطاع الحكومي فقط ولكن ايضا الوم اتحاد أصحاب العمل السوداني الذي يحصر عضويته في مجموعة صغيرة من رجال المال والاعمال. لم ارى برنامجا موجها بمستوى معقول لتفعيل دور كل اصحاب الاعمال للمشاركة في التنمية. تجد ان هنالك عدد كبير وكبير جدا من رجال الاعمال الذين يمتلكون رؤس اعمال كبيرة لم ينجح الاتحاد في استقطابهم اليه ليكونوا ضمن عضويته ليشاركوا في التنمية. لا بد من القيام بحملة قوية لإستقطاب هؤلاء وتوعيتهم، للإسهام في التنمية.

غالبية رجال المال والاعمال يقطنون الخرطوم، وعند المناسبات يرجعون لقراهم وهناك تجدهم يعيشون حياة الكفاف، بقرية ينقصها الكثير، لا يبالون ولا يشاركون بما يرفع هذه القرية، ولايتنافسون لتكون قراهم بمستوى ما يعيشونه بالعاصمة. وعندما يسافرون للخارج لا يرون التطور بالبلدان الأخرى، بل فقط ينشغلون بكيفية المحافظة على اموالهم وزيادتها باقصر الطرق، فتجدهم دائما يسكنون ويتكدسون في الاماكن والفنادق الرخيصة.

ان الطريق الى تنمية البلاد واضح والطريق الى استغلال مواردنا معروف، وعلينا مساعدة الجادين من رجال الأعمال، ومن الموظفين ذوي القدر ت والأمانة.[1]

تساؤلات حول السجل المدني :-

تدور في اذهان المواطنين عدة تساؤلات حول السجل المدني الذي سيدشن رئيس الجمهورية بداية عمليات التسجيل فيه صباح اليوم الاثنين بمكاتب السجل المدني بشرق النيل، من ذلك مثلاً: هل ستلغى البطاقة الشخصية وشهادة الجنسية الحالية فوراً؟ وماهي المستندات المطلوبة للتسجيل؟ وما الذي سيستفيده المواطن من التسجيل ومن البطاقة الجديدة؟

البطاقة الشخصية وشهادة الجنسية الحاليتين لن يتم الغاؤهما فوراً وانما بالتدريج بعد استكمال نسبة مقدرة من التسجيل المستهدف وحينها ستصدر الجهات المختصة قراراً باعتماد البطاقة الشخصية القومية الجديدة الحاملة للرقم الوطني كوثيقة ثبوتية وحيدة.

أما المستندات المطلوبة للتسجيل فتشمل البطاقة الشخصية القديمة وشهادة الجنسية وشهادات ميلاد الابناء ووثائق الزواج وغيرها ان وجدت. ان من تكون بطرفه هذه الوثائق سيسهل أمر اصدار رقمه الوطني والبطاقة الشخصية القومية له. ومن ليست بطرفه هذه الوثائق سيتم تسجيله واسرته بناءاً على شهادات ومعلومات لجان التسجيل، ففي كل مركز تسجيل توجد لجنة من القيادات الشعبية بالمنطقة هي التي تؤكد المعلومات لضابط التسجيل بالمركز. وفي كل الاحوال ترسل البيانات لمركز البيانات القومي حيث تتم مراجعة المعلومات وتاكيدها واصدار الرقم الوطني ومن بعد تحول المعلومات لمركز انتاج البطاقة الشخصية لانتاج البطاقة الشخصية القومية وهي بطاقة متطورة تقرأ آلياً وذات مزايا تأمينية عالية.

ما الذي يستفيده المواطن من التسجيل وحيازة البطاقة القومية والرقم الوطني؟ ان المواطن الذي يقوم بهذه الاجراءات سيصبح مميزاً برقمه الوطني الذي يكفل له التعامل مع كل اجهزة الدولة بسهولة كبيرة، فتنجز اجراءاته في كل مجال بسهولة ويسر. وينتقل تسهيل الاجراءات لابنائه من بعده والى اسرته الممتدة كلها حيث يقوم برنامج التسجيل بتشبيك المعلومات والربط بينها. سيكون الرقم الوطني والبطاقة الشخصية لقومية ضرورياً لممارسة أي نشاط أو مهنة أو التسجيل لأي إمتحان أو شهادة، وبدونهما لا يمكن الاستفادة من خدمات التأمين الصحي أو الاجتماعي. هذا فضلاً عن أن التسجيل يخدم الأهداف العامة للتسجيل المدني من حيث توفير المعلومات اللازمة لتصميم وتقويم سياسات التنمية الاجتماعية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٠ م.

والاقتصادية، والمساعدة في انفاذ برامج الزكاة والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وتطبيق مفهوم الامن الشامل وتخطيط وتقويم السياسات السكانية وتجويد الاداء الامني ومكافحة الجريمة.

ومن الناحية السياسية يفيد تنفيذ المشروع في ضمان تمتع السوداني بحقوقه في الجنسية والتملك والتنقل والانتخاب والتصويت والترشيح بطريقة آمنة وموثوقة.

ومن الناحية الاقتصادية يساعد تنفيذ المشروع في ترقية عمليات التخطيط والتنبؤ، بما يؤدي لرفع الكفاءة الانتاجية. ويوفر البيانات الاساسية لقياس مستوى التنمية البشرية، مثل نسبة الامية ونسبة وفيات الامهات بعد الوضوع ونسبة الاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة وغيرها من الاحصاءات الرئيسية.

ويسهم تنفيذ المشروع في اعداد قاعدة البيانات الضرورية لتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاقتصادية وتطوير اساليب اعداد الموازنات ورصد تغيرات سوق العمل وتراكم وتكوين رأس المال.

هذا مشروع هام مفيد للبلاد والعباد علينا جميعا التفاعل الايجابي معه بالتوجه لمراكز التسجيل ومساعدة القائمين على الامر بتقديم المعلومات الصحيحة والتعاون في كل مراحل الاجراءات. (١)

السجل المدني ... مشروع السودان الاستراتيجي الأول :-

أجاز مجلس الوزراء في جلسته يوم الخميس الماضي التقرير الذي قدمه وزير الداخلية حول موقف تنفيذ مشروع السجل المدني. أوضح الوزير أن المشروع يهدف إلى تسجيل نحو ثلاثين مليون مواطن في (١٩٤) محلية، وتم تسجيل بيانات (١٨,٤) مليون مواطن، حيث أسهمت الوحدات المتجولة بقدر كبير في التسجيل. وأوضح أنه لضمان انسياب بيانات المواليد الجدد تم اعتماد (٤٣١٤) مستشفى ومركزاً صحياً حكومياً وخاصاً لتسجيل هذه الوقائع ومنح الرقم الوطني لحديثي الولادة، بينما تباينت الولايات في نسب التسجيل، لافتاً إلى أن (٤) ولايات حققت تسجيلاً فاق الـ(٧٠٪)، وهي الخرطوم، شمال كردفان، الجزيرة ونهر النيل. ووجه المجلس الوزارة بالإسراع في استكمال التسجيل قبل نهاية هذا العام. واجاز المجلس الميزانية المقترحة لاستكمال المشروع متضمنة زيادة وحدات التسجيل الثابتة والمتجولة والمركز البديل للبيانات.

يعتبر السجل المدني المشروع الاستراتيجي الأول للبلاد في مجال التخطيط حيث تشمل الأهداف العامة للتسجيل المدني توفير المعلومات اللازمة لتصميم وتقويم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة في انفاذ برامج الزكاة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/٥/ ٢٠١١ م

والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، وتطبيق مفهوم الامن الشامل، وتخطيط وتقويم السياسات السكانية، وتجويد الاداء الامني ومكافحة الجريمة.

ومن الناحية الاقتصادية يساعد تنفيذ المشروع في ترقية عمليات التخطيط والتنبؤ، بما يؤدي لرفع الكفاءة الانتاجية. ويوفر البيانات الاساسية لقياس مستوى التنمية البشرية، مثل نسبة الامية ونسبة وفيات الامهات بعد الوضوع ونسبة الاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة وغيرها من الاحصاءات الرئيسية.

الادارة العامة للسجل المدني التابعة لهيئة الجوازات تبذل جهوداً مضنية لاستكمال عمليات التسجيل عبر وحداتها الثابتة والمتحركة بالولايات. لقد أجرينا استطلاعاً على موقع الجمعية السودانية لتقانة المعلومات لمعرفة رأي المواطنين حول خدمات مكاتب التسجيل ومدى رضائهم عنها، جاء مستوى الاشادة عالياً جداً، مع ملاحظة واحدة متعلقة بشهادات الميلاد للمواليد قبل ١٩٨٠ والتي ما زالت يدوية.

أنقل هنا جانباً من الاشادات المستحقة للجنود المجهولين في الادارة العامة للسجل المدني. قال أول المتداخلين: بمركز السجل المدني - شرق النيل قمت بإستخراج رقم وطني لطفلتين خلال أقل من ٣٠ دقيقة. المركز يطبق قاعدة first come first served (FCFS) بدقة عالية وحوسبة مكتملة. دخلت المركز حوالي الساعة ٨ ونص صباح يوم ٢٥ أبريل ٢٠١٥م. أول ما تدخل في كونتر مع الباب بتملأ الأورنيك وترفق الرقم الوطني للوالد وشهادات الميلاد فقط بدون أي صور لأي مستند. رغم إني عامل حسابي وشايل معاي فايل مسطرة مليان صور المستندات. المهم بعد تملأ الأورنيك بسلموك تذكرة فيها رقم تمشي بيها التصوير، تلقى الموظفة بتنده إسمك بدون أي تأخير رغم كثرة المتعاملين، استغرقت عملية التصوير للطفلتين دقيقتين بالضبط. تمشي بعداك للضابط للتصديق تلقى معاه نفرين تلاتة ما أكتر. سلم علي وسلم على البنات كمان، وبقى يمزح معاهم لمن إتبسطوا منه (صراحة حسيت إني بحلم). الملاحظة هنا أن الموظفين سريعين بدرجة لا يمكن تصورها في التعامل مع الحاسب. وبرضه كمان smiley و friendly تقول أنا برة السودان. طبعا مجانا ما في أي رسوم.

مواطن آخر قال في نفس الاستطلاع: اتممت خطوات استخراج بطاقة قومية في القضارف أيضا خلال ٣٠ دقيقة ، وجدت العقيد واسمه رفعت يعمل بنفسه على تنظيم الناس في القاعة. والله اليوم اتفاءلت إنه ممكن يكون في نظام في هذا الوطن لو وجدت الإرادة. بالمناسبة الناس الفي المركز ما شوية لكن النظام سيد الموقف.

متداخل ثالث قال: استخرجت الرقم الوطني لزوجتي وبناتي في نصف ساعة قبل سنتين. حقيقة الاشادات تعكس ما هو واقع ميدانيا، فلنعكس المشرق والموجب،

التحية لقوات الشرطة.[1]

السجل المدني والمطلوب من المواطن :-

يوم الخميس الماضي عقد مجلس الوزراء جلسته الاسبوعية بادارة السجل المدني، في دعم سياسي واضح لمشروع السجل المدني، هذا المشروع الذي يستهدف انشاء قاعدة بيانات ضخمة وموثوقة لكل المقيمين بالسودان بغرض توفير المعلومات اللازمة لتصميم وتقويم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة في انفاذ برامج الزكاة والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وتطبيق مفهوم الامن الشامل وتخطيط وتقويم الساسياسات السكانية وتجويد الاداء الامني ومكافحة الجريمة.

ومن الناحية السياسية يفيد تنفيذ المشروع في ضمان تمتع السوداني بحقوقه في الجنسية والتملك والتنقل والانتخاب والتصويت والترشيح بطريقة آمنة وموثوقة.

ومن الناحية الاقتصادية يساعد تنفيذ المشروع في ترقية عمليات التخطيط والتنبؤ، بما يؤدي لرفع الكفاءة الانتاجية. ويوفر البيانات الاساسية لقياس مستوى التنمية البشرية، مثل نسبة الامية ونسبة وفيات الامهات بعد الوضوع ونسبة الاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة وغيرها من الاحصاءات الرئيسية.

ويسهم تنفيذ المشروع في اعداد قاعدة البيانات الضرورية لتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاقتصادية وتطوير اساليب اعداد الموازنات ورصد تغيرات سوق العمل وتراكم وتكوين رأس المال.

لقد أكملت الادارة العامة للسجل المدني وهي احدى ادارات هيئة الجوازات والسجل المدني التابعة لرئاسة الشرطة استعداداتها لبدء العمل في التسجيل خلال شهر مايو الجاري بانشاء مراكز تسجيل ثابتة ومتحركة تم ربطها بمستودع البيانات المركزي، وتم تدريب القوة البشرية اللازمة للتنفيذ وتم اختبار برمجيات التشغيل ونظم العمل كافة. ماذا تبقى؟ تبقى تفاعل المواطن مع هذا المشروع الهام والحيوي.

تفاعل المواطن مهم جدا لأنه هو هدف المشروع ووسيلته في نفس الوقت، مطلوب من المواطن تجهيز الوثائق الرئيسية التي تساعد فرق العمل على التسجيل مثل شهادات ميلاد الابناء والجنسيات ان وجدت وشهادات السكن وغيرها، وان يتعاون مع فرق التسجيل في ايضاح كل المعلومات المتعلقة به وبأسرته وستعامل المعلومات التي يدلي بها باقصى درجات السرية والمهنية، ستؤخذ من المواطن بصمات اصابعه العشرة وصورة فتوغرافية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٦ م

ما المقابل للمواطن؟ سيسلم المواطن بطاقة شخصية مؤمنة وتقرأ آلياً وعليها رقمه الوطني، وهو رقم لا يتكرر مكون من احد عشر عدداً ويمكن للمواطن حفظه عن ظهر قلب (رقم موبايلك مكون من عشرة اعداد وانت تحفظه عن ظهر قلب أليس كذلك؟) وما فائدة الرقم؟ انه هو الذي يعرفك لاجهزة الدولة والمؤسسات الاخرى بما يؤدي لتسهيل كل معاملاتك وانجازها بسرعة فائقة. ستذهب الى ادارة الجوازات وتقول لهم انا صاحب الرقم الوطني رقم كذا وأريد جواز سفر، لن يستغرق الامر الا عدة ثواني وتظهر بياناتك الاساسية على شاشة الحاسوب فيتم استخراج الجواز لك في سهولة ويسر. نفس الشئ اذا اردت صرف شيك من البنك او تخليص بضاعة من الجمارك الى آخره من الخدمات، ستكون شخصا معروفا وموثوقا فيه بفضل رقمك الوطني. مستقبلاً ستبيعك شركات البيع بالتقسيط كل مستلزماتك بسهولة ويسر لانك معرف لديها برقمك الوطني، وستستخرج شهادات الميلاد لابناءك بالمجان لان لديك رقمك الوطني، ستترشح وتصوت برقمك الوطني. لن يتمكن محتال ما من التصرف في أرضك المسجلة لأنه يستحيل عليه انتحال شخصيتك بفضل النظام الجديد، فبصمتك العشرية على النظام لا تتكرر لدى أي مخلوق آخر على وجه الأرض وهذه من آيات الله الكبرى.

هنيئا لنا بهذا العمل المهني الكبير، والتحية لربابنته المهرة الأستاذ ابراهيم محمود وزير الداخلية والفريق أول هاشم الحسين مدير عام الشرطة والفريق دكتور آدم دليل آدم مساعد المدير لهيئة الجوازات والسجل المدني واللواء محمد احمد السيد مدير الادارة العامة للسجل المدني.[1]

الشراكة مع القطاع الخاص - ما الذي تخطط له الدولة؟

في خطاب تقديم موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ للمجلس الوطني قال وزير المالية والاقتصاد الوطني أن وزارته سوف تتقدم بمشروع قانون لتأطير الشراكة مع القطاع الخاص. فما هو مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص؟ وما هي أهم المتطلبات التي ينبغي أن تتوفر لهكذا قانون ليؤدي دوره المنشود في تطوير الاقتصاد الوطني؟

في ورشة الاقتصاد السوداني الحاضر والمستقبل التي نظمها المركز العالمي للدراسات الأفريقية قبل يومين قدم الدكتور عبد الله الرمادي المدير الأسبق لمؤسسة التنمية السودانية في ثمانينات القرن الماضي مداخلة مهمة قال فيها أنه لا بد من تدخل الدولة في الاقتصاد، ونادى بإعطاء دفعة قوية للاقتصاد من خلال مؤسسات حكومية مثل مؤسسة التنمية السودانية سابقاً، بحيث يكون لكل قطاع اقتصادي مؤسسة مستقلة بمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، على ألا تقل مساهمة الدولة في كل مؤسسة عن ٥٠٪.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢ /٥/ ٢٠١٦ م

من الواضح أن مقترح د. عبد الله الرمادي يتماشى مع ما يفكر فيه وزير المالية بدر الدين محمود بشأن تأطير علاقة الدولة مع القطاع الخاص بقانون، ومن الممكن أن تكون صيغة مؤسسة التنمية واحدة من أشكال الشراكة مع القطاع الخاص محلي وأجنبي.

إن دول العالم تتجه نحو التدخل بشكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي، الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ أجبرت الولايات المتحدة قلعة الاقتصاد الحر على اقرار سياسات تقر بالتدخل الحكومي، فكان أن ضخت مئآت المليارات من الدولارات لانقاذ بنوك وشركات تأمين من الانهيار.

وتتخذ الحكومة في الصين صيغة المشاركة مع القطاع الخاص والعاملين في الشركات الكبرى وسيلة فعالة لزيادة الانتاج وفتح أسواق الصادر. وتقوم النرويج بتحصيل ٧٠٪ من دخول شركات البترول، و٣٥٪ من دخول الشركات الأخرى كضرائب، مقابل الصحة المجانية والتعليم المجاني والمعاشات المجزية التي توفرها الدولة.

على الرغم من أن خروج الدولة من الامتلاك الكلي لوسائل الانتاج هو جوهر اقتصاد السوق إلا أن تنفيذه ينبغي أن يتم حسب ظروف كل دولة. فعندنا في السودان كان يُعتقد أن تحويل المرافق للقطاع الخاص سيزيد من كفاءة ادارتها، وبالتالي زيادة مساهمتها في الاقتصاد من خلال الانتاج وتغطية حاجات المواطنين، أو من خلال الضرائب التي تدفعها المؤسسات الرابحة. غير أن معظم الأهداف لم تتحقق، بسبب ضعف قدرة وخبرات القطاع الخاص السوداني من جهة، وضعف انفاذ السياسات الحكومية الداعمة للقطاع الخاص من جهة أخرى.

إن تجربة السودان الفاشلة في الخصخصة مرت بها العديد من الدول، لهذا تتجه المؤسسات المالية الدولية في الوقت الحالي لنصح الدول بإتخاذ منهج جديد هو الادارة التجارية للمرافق. أي أن تعمل الدولة على ادارة المرفق بصورة اقتصادية أو تجارية بدلاً عن تخلي الدولة عن المرفق نهائياً. ويتم هذا بإدخال شريك من القطاع الخاص بنسبة مقدرة. أو اشراك العاملين بأسهم محددة في المرفق كما هو الحال في التجربة الصينية.

وفي كل الأحوال يجب على الدولة الالتزام بعدم منح أي مزايا أو احتكارات للمرافق التي تحول للادارة التجارية. وعلى هذه المرافق الالتزام بقوانين الجودة ومنع الاحتكار ورعاية المنافسة.

إن أي قانون يتم تشريعه لتقنين العلاقة مع القطاع الخاص ينبغي أن ينص فيه بوضوح على إتباع أعلى معايير الشفافية والافصاح، لاستعادة ثقة الجمهور والمساهمين في الشركات والمؤسسات العامة التي اهتزت كثيرا بفشل شركة

الاقطان وشركة الحبوب الزيتية وشركة الصمغ العربي وغيرها.[1]

الشراكة مع القطاع الخاص :-

في كل دول العالم يمثل القطاع الخاص شريكاً أساسياً للقطاع الحكومي في المشروعات التنموية المختلفة. ويقود البنك الدولي الآن جهوداً مع مختلف الدول، خصوصاً الدول الأقل نموا، لانزال مفهوم الشراكة هذه لأرض الواقع.

عندنا في السودان نص البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ على اسناد ٨٣٪ من مشروعات التنمية للقطاع الخاص ونسبة ١٧٪ فقط للقطاع الحكومي. ووفقاً لهذا البرنامج فإن جملة التمويل المطلوب من القطاع الخاص حتى العام ٢٠١٩ هو مبلغ ١٩ مليار دولار.

تجارب القطاع الخاص في الشراكة مع الحكومة بعضها كان ناجحاً ولكن أغلبها واجهته تحديات وصعوبات جمة، ومن أمثلة ذلك مشروع شركة سكر كنانة، شركة ميناء الخرطوم البري، قرية الصادر بمطار الخرطوم، مشروع القطار المحلي بولاية الخرطوم وغيرها من المشروعات. وفي أغلب هذه المشروعات يكون القطاع الخاص هو الطرف الذي يتحمل أخطاء موظفي الحكومة وسؤ تقديرهم بما يؤدي لخسارة المشروع.

وفي الغالب يخسر القطاع الخاص بسبب عدم وضوح الالتزامات في العقود المبرمة، وعدم وجود تشريع يحمي الشراكة نفسها، فضلاً عن عدم النص على سلطات المراجعة وصلاحيات الشراء والتعاقد. وفوق هذا وذاك التداخل مع قوانين أخرى مثل قانون المراجع القومي وقانون العمل.

هذه الصعوبات والتحديات والتداخلات جعلت القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، يتردد في مشاركة الحكومة في الكثير من المشروعات. ولتشجيع القطاع على المشاركة وفق أسس واضحة قدمت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي مشروعا لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة ٢٠١٦.

الأساس القانوني لهذا المشروع يستند على تنفيذ المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص عن طريق (شركة المشروع) التي تؤسس وتسجل وفق أحكام قانون الشركات لسنة ٢٠١٥، وعلى هذا تدار وفقاً لنظامها الأساسي ولوائحها، ولا تنطبق عليها أحكام أي قانون آخر كقانون الاجراءات المالية والمحاسبية، أو قانون الشراء والتعاقد، أو أي قانون آخر يحد من ممارستها لاختصاصاتها وسلطاتها، لأن أي شركة بمجرد تأسيسها وتسجيلها تكتسب الشخصية الاعتبارية المستقلة تماماً عن شخصية مؤسسيها ومساهميها.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٥ م

يتكون القانون المقترح من سبعة فصول، يتناول الفصل الأول التعريفات، ويشتمل الفصل الثاني على أهداف مشاريع الشراكة والقطاعات المستهدفة، فيما يتناول الفصل الثالث تكوين المجلس الأعلى للشراكة وسلطاته واختصاصاته. الفصل الرابع يفصل إجراءات طرح العطاءات، وإمكانية تقديم العطاء بإسم تحالف. الفصل الخامس يشتمل على نصوص عقود المشاركة. الفصل السادس يشتمل على الاعفاءات والامتيازات والضمانات لشركة المشروع. والفصل السابع ينص على القواعد المتعلقة بحل الشراكة أو إنهائها.

في تقديرنا أن مشروع القانون خطوة في الاتجاه الصحيح، ويجب أن تخضع النصوص المقترحة لنقاش عميق، خصوصاً من قبل القطاع الخاص المعني أساساً بهذا الأمر. سوف تعقد وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي هذا الأسبوع ورشة عمل لمناقشة مشروع القانون، نأمل أن يساهم فيها أهل الرأي والخبرة من القطاعين العام والخاص، الذين هم بالخدمة الأن أو من هم بالمعاش.(١)

القراءة المنصفة لميزانية ٢٠١٧ :-

السياسات والبرامج والارقام التي تم الاعلان عنها كمقترحات لميزانية العام ٢٠١٧ لا يمكن قراءتها كقراءة منصفة الا بإستصحاب التحديات والاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد السوداني.

تشير أوضاع الاقتصاد السوداني إلى أنه خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٦ تحقق متوسط نمو مقداره (٧,٥٪) ونتيجة لهذا زاد حجم الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ١٠ مليار دولار في العام ١٩٩٠إلى سبعين مليار دولار في عام ٢٠١٣ .

كانت أهم مشروعات التنمية خلال هذه الفترة مشروعات انتاج وتصدير البترول وإمتلاك السودان لأربعة خطوط لنقل البترول وتشييد ثلاثة سدود كبرى (مروي، تعلية الروصيرص . سدي أعالي نهر عطبرة وستيت) بالاضافة ل١٤ جسر علي النيل وشبكة طرق قومية تربط كل أجزاء السودان .

أيضا من ضمن الايجابيات ثورة الاتصالات وثورة التعليم العالي التي ضاعفت الجامعات الحكومية من خمس جامعات الي ٣٢ جامعة حكومية و٤٢ جامعة خاصة .

غير أن تشخيص واقع الاقتصاد السوداني والاختلات الهيكلية التي حدثت فيه يشير الى خمسة عوامل هي: تركيز أولويات التنمية علي الخدمات والبنيات التحتية (طرق . كباري . مؤسسات حكومية) وإغفال تنمية القطاعات الانتاجية (الزراعة . الصناعة).

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٠/ ٢٠١٦ م

ثم التكلفة العالية لإتفاقية السلام حيث تم تحويل ٥٠٪ من موارد البترول الي جنوب السودان والتي لم تكون ضمن دورة الاقتصاد حيث أخرجها الجنوبيون لبنوك خارجية.

تلت ذلك الازمة المالية العالمية (٢٠٠٧- ٢٠٠٩) والتي تحولت الي أزمة إقتصادية.

وأعقب هذا إنفصال الجنوب وفقدان ٧٥٪ من موارد البترول .

وتزامن مع كل هذه التطورات الحصار الاقتصادي الأمريكي والذي ترتب عليه مقاطعة أغلب البنوك العالمية للسودان. وتدني المعونة الانمائية الرسمية (المنح والقروض) وتدني انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذه الأوضاع والأرقام جعلت الحكومة تلجأ لمعالجات ضرورية كان من بينها البرنامج الاقتصادي الثلاثي ٢٠١٢- ٢٠١٤ الذي تضمنت سياساته: رفع جزئي لدعم السلع الأساسية، تعديل سعر الصرف، برنامج محدد لزيادة انتاج السكر، زيت الطعام، القمح. وزيادة الصادر من الذهب، الحيوانات الحية، السمسم، الصمغ العربي، خفض الإنفاق الحكومي.

أحدث البرنامج نمواً إيجابياً بمعدل (٤,٤٪) ووفرة في السلع الاساسية (البترول . القمح . الادوية) وزيادة الصادرات غير البترولية . غير أنه فشل في خفض الإنفاق الحكومي. وكانت أبرز معيقاته عدم تحصيل رسوم نفط الجنوب.

ولاستدامة الاستقرار والنمو صممت الحكومة البرنامج الخماسي ٢٠١٥-٢٠١٩ وكان شعاره الأساسي تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. إن الاجراءات الاقتصادية الأخيرة وميزانية العام ٢٠١٧ هي جزء أصيل من هذا البرنامج.

وفي مقال تال بإذن الله نتناول ميزانية ٢٠١٧ على ضؤ هذه القراءة الكلية.[١]

فلسفة الاقتصاد السوداني :-

يجمع الكثيرون من أهل الرأي والفكر على أن ما إنتظم الاقتصاد السوداني من خطط طويلة وقصيرة المدى وبرامج اقتصادية مرحلية كان يفتقد للفلسفة الاقتصادية التي تصوب مسار الخطط وتضعها دائما في جادة الطريق المحقق للأهداف.

عرف السودان برامج التنمية منذ منتصف الاربعينات حيث تم وضع أول برنامج تنموى – استثمارى لفترة ٤٦ – ١٩٥١م، أى بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ثم تلى ذلك مباشرة برنامج خماسى آخر لفترة ٥١ – ١٩٥٦م. وقد تم إنشاء إدارة فى مصلحة المالية - فيما بعد وزارة المالية- تحت أسم إدارة الإنشاء والتعمير ثم إدارة التخطيط.

وأستمر الجهد التنموى تحت مظلة هذه الإدارة حتى عام ١٩٦٩م. حيث تم إنشاء وزارة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ م

التخطيط بدلاً عن إدارة التخطيط، ثم تم تحويلها الى مجلس التخطيط القومى، ثم الى مفوضية التخطيط فى عام ١٩٧٣م، ثم الى وزارة التخطيط القومى عام ١٩٧٥م.

كانت أول محاولة للتخطيط الاقتصادي هى الخطه العشرية ٦٢/٦١ – ١٩٧١/٧٠ والتي تعتبر أول خطه مبنية على برامج وأهداف اقتصادية. ومع بداية عهد النظام المايوى فى منتصف عام ١٩٦٩م بدأت مرحله جديدة من اتجاهات وطرق التخطيط والاستثمار، حيث بدأ النظام الجديد ذو الاتجاه الاشتراكى العمل على تغيير النمط الاقتصادي الرأسمالى الى النهج الاشتراكي. لذا تم وضع الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٥/٧٠م واعتبرت هذه الخطة برنامجاً شاملاً يهدف لخلق اقتصاد وطنى متحرر فى ظل المبادئ الاشتراكية التى كانت سائدة فى بداية العهد المايوي، وقد اسند وضع الخطة لخبراء من الاتحاد السوفيتي (السابق).

بعد ذلك كانت الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية١٩٧٧- ١٩٨٢ . غير أنها استبدلت ببرنامج الاستثمار الثلاثى ١٩٧٨- ١٩٨٠م ثم برنامج الاستثمار الثلاثى الثاني ١٩٨٠- ١٩٨٢ م وجاء بعده برنامج الاستثمار الثلاثى الثالث ١٩٨٢ - ١٩٨٤ ليعقبه البرنامج الرباعى للانقاذ والاصلاح والتنمية ١٩٨٩ – ١٩٩٢. وهكذا استمرت البرامج المرحلية لتنتهي الآن بالبرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩. والملاحظ أن كل هذه البرامج تفتقد للفلسفة وللعقد الفكري الناظم.

د. حامد الأمين من منتدى السودان الاقتصادي قال: التنمية هي عنصر أساسي للإستقرار والتطور الإنساني والإجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمرة وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والإستقرار والتطور. القاسم المشترك في خططنا وبرامجنا السابقة هو (غياب الرؤية) حول ماذا نريد وماذا نستهدف؟ فاذا قلنا نحن بلد زراعي ورعوي ، فهل يصلح ذلك ليكون منطلقا لبناء خططنا للنهضة الاقتصادية؟ وإذا كان ذلك كذلك فهلا وضعنا نموذجا اقتصاديا متكاملا يصوغ الفرضيات ويحدد الأهداف ويرسم اليات العمل؟ ثم نقوم بعد ذلك ببث فكرة الوفاق العام حول الرؤية ومنحها بعداً اجتماعياً لتصبح عقيدة عامة General believe .

تعليق: هذه أفكار عظيمة جديرة بالاهتمام في مرحلة الحوار الوطني هذه.[1]

قضايا ومشكلات الكهرباء :-

يعاني السودان في الوقت الحالي من نقص في الطاقة الكهربائية أثر على كل القطاعات السكني والزراعي والصناعي. أسباب النقص تتمحور حول سببين

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١/ ٢٠١٦ م .

رئيسيين الأول هو النقص في امدادات الوقود للمحطات الحرارية التي تمد الشبكة الكهربائية بحوالي ٥٠٪ من طاقتها. والسبب الثاني العجز في التوليد مقارنة بالاحتياجات التي تنمو سنوياً بمعدل ١٥٪.

النقص في امدادات الوقود يعود للتكلفة العالية لهذه الامدادات، لأن انتاجنا من النفط والمقدر ما بين ١٠٠ ألف الى ١٣٠ألف برميل في اليوم يستخرج منه البنزين وأنواع الوقود الخفيفة الأخرى، أما المازوت وانجازولين والفيرنس وهي التي يتم استخدامها في محطات الكهرباء فهي تستورد من الخارج. ان استيراد هذه المواد من الخارج في ظل انخفاض قيمة العملة السودانية، وفي ظل ثبات تعرفة الكهرباء يجعل الميزانية العامة للدولة تتحمل دعما هائلاً للكهرباء. فقد كان دعم المحروقات خلال العام ٢٠١٤ مبلغ ٥ مليار جنيه سترتفع في العام ٢٠١٥ الى ٧,٨ مليار جنيه بنسبة زيادة تبلغ ٥٦٪.

استمرار الخلل في اقتصاديات الكهرباء ما بين عائدات لا تغطي الا ٢٥٪ من التكلفة واحتياج للتوسع بنسبة ١٥٪ سنوياً يجعل من المستحيل الاستمرار في التعريفة الحالية للكهرباء. لقد دفع وزير الكهرباء بمقترح للمجلس الوطني بإجراء تعديل في تعريفة الكهرباء بزيادتها للفئات المقتدرة وإبقاء الدعم للفئات الفقيرة. نعتقد أن هذا ضروري جداً لتمكين وزارة الكهرباء من تنفيذ خططها للتوسع في التوليد.

من المنتظر خلال هذا العام دخول كهرباء سدي أعالي نهر عطبرة وستيت بـ٣٢٠ ميقاواط ، ودخول محطة الفولة بـ٤٠٥ ميقاواط مع استقرار الأمداد الكهربائي من أثيوبيا في حدود ١٠٠ ميقا واط . هذا في المدى القريب أما في المدى المتوسط فلابد من قيام سدود كجبار والشريك ودال ، وزيادة السعة التوليدية لسد سنار . ولابد من استكمال الدراسات للاستفادة من الطاقة الشمسية وتوليد غاز الميثان من الكتلة الإحيائية والنفايات والتقنيات الأخرى . وفي المدى البعيد الاستعداد الجيد لمتطلبات الأمن والأمان والضمانات لبرنامج التوليد النووي .

لقد اتجهت العديد من الدول في المنطقة للتوليد النووي، ففي دولة الأمارات ستفتتح أول محطة نووية في أبو ظبي بسعة ١٤٠٠ ميقاواط في ٢٠١٧ تليها ثلاثة وحدات في السنوات الثلاثة القادمة بنفس السعة .

إن التوليد النووي يحتاج إلى سياسة معلنة من الدولة ، ولابد من تكوين لجنة قومية تمثل فيها كل الجهات ذات الصلة لتوفير الأمن والأمان والضمانات . مطلوبات التوليد النووي جمعتها ووضحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٩ محور . جزء منها خاص بالبنى التحتية وهذه تخص وزارة الطرق والجسور والنقل ، وجزء منها يخص إجراءات الأمن والأمن والضمانات وهذه تخص الوزارات السيادية من دفاع وداخلية وأمن وهيئة الطاقة الذرية والجهاز الرقابي للطاقة النووية والصحة ، وجزء منها خاص بالبيئة وهذه تخص وزارة البيئة ، وجزء منها خاص بالتشريعات

والاتفاقيات الدولية وهذه تخص الخارجية والعدل والجهاز الرقابي ، وجزء منها يخص الكهرباء الشبكة والأحمال واختيار التقنية والتشييد والتشغيل ، وجزء منها يخص أصحاب المصلحة ويدخل هنا الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ، وجزء يخص الموارد البشرية وهنا يدخل التعليم العالي .

ما ينبغي التأكيد عليه أن العلماء والكوادر السودانية لها القدرة على وضع وانفاذ خطة لانتاج الكهرباء النووية خلال ١٠ الى ١٥ سنة ولكن التحضيرات والخطوات الأولية ينبغي أن تبدأ الآن.[١]

ما هي الترتيبات المطلوبة للاستفادة من الموسم الناجح؟

كتبت أول أمس في هذا المكان مبشراً بنجاح الموسم الزراعي الصيفي، وذكرت أن الذرة والسمسم سوف يحققان هذا الموسم انتاجا غير مسبوق. وأشرت لتخوفات متعلقة بقلة عمال الحصاد ، والانخفاض المتوقع لأسعار المحاصيل. طالبت بوضع الخطط الكفيلة بمعالجة هذه التخوفات، حتى لا يضيع من بين أيدينا هذا الخير الوفير بسؤ التخطيط.

علق على الموضوع عدد من الخبراء الأصدقاء، منهم الأستاذ طارق مختار المقيم بالمملكة المغربية حيث قال: (الحمد لله الذي اجزل لنا النعم وبسط لنا الرزق وغمرنا بالخير وشرح بالخضرة والجمال صدورنا ليترسخ به الايمان، بالنسبة لمشاكل التعبئة، لا ادري لماذا لا ننفك من اسر النمط التقليدي للتعبئة؟ لماذا نصر على نمط جوال الخيش لتعبئة انتاج المزارع ونقله ثم اعادة تفريغه في الصوامع؟ الجوالات لها عيوب كثيرة: اولا معظمها سعة ١٠٠ كيلو وهي صعبة في عمليات التحميل والتفريغ، كما انها سهلة التمزيق وتضيع منها كميات كبيرة بسبب ذلك، كما انها لاتمنع تسرب السوائل اليها، كما ان الخيش يسهل دخول الافات والرطوبة التي تزيد من كمية الفطر وتسبب عدم صلاحية استخدامه للبشر والحيوان. الان انتشرت تقنيات حديثة كثيرة، مثل الحاويات المرنة، وهي حاويات من اكياس البلاستيك المتين تملأ بواسطة مضخات مثل مضخات الماء، ويتم بعد ملأها تفريغها من الهواء، وتصلح للتخزين سنوات طويلة، وهي جيدة في حالة تخزين المحصول في الصوامع .

كما توجد براميل الورق المقوي والمبطنة بعوازل داخل وخارج البراميل ويمكن انتاجها داخليا من اعادة تدوير الورق . ويمكن استعمال البراميل العادية بعد تبطينها كادوات نقل للمحصول بين المزارع والصوامع بعد تبطينها . ويمكن استخدام صهاريج نقل الماء ايضا بنفس طريقة حاويات البلاستيك بعد تجفيفها جيدا من الرطوبة . الحلول كثيرة فقط نحتاج بعض الشجاعة لنتجاوز طريقتنا التقليدية).

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٠ م .

الأخ عبد المعز عضو مفوضية تشجيع الاستثمار بالخرطوم قال: تشهد مناطق الزراعة المطرية هذا العام نجاحا ممتازا بالفعل، تواجهنا في كل موسم زراعة مطرية ناجحة مشكلة الحصاد ،الحديث عن اشراك مجندي الخدمة الوطنية في عمليات الحصاد قد يتعذر تطبيقه عمليا. الحل حسب وجهة نظري يتمثل في استجلاب حاصدات تتمكن من حصاد الذرة مثل القمح، ولا تتلف سيقان الذرة للاستفادة منها كعلف، الاف الافدنة لايتمكن المزارعون من حصادها لارتفاع تكلفتها ، اتفق مع التوصيات بخصوص تشجيع الدولة للمزارعين عبر تسويق الذرة، وعمل سعر تركيز لتثبيت الاسعار).

تعليق: مقترحات ممتازة وعملية، فقط أشير إلى أن الحصاد الآلي للذرة صعب جدا في الوقت الحالي لاختلاف ارتفاع القناديل في المساحة الواحدة. ولكنه في السمسم ممكن ومعمول به. غير أن الدق ما زال يدوياً، ونحتاج لإبتكار تصميم صناعي فيه.[1]

محطة نووية بالسودان- ما هو المطلوب؟

وقع السودان والصين، يوم الإثنين الماضي على اتفاقية اطارية في مجال الطاقة النووية تسمح بتشييد المحطة النووية الأولى في البلاد للاستخدامات السلمية، وذلك بعد أول اجتماع للجنة التعاون في مجال الطاقة بين البلدين التأم بالخرطوم.

هذا اتفاق ايجابي بلا شك، وهو يصب في مسألة في غاية الأهمية وهي أمن الطاقة، وتتلخص عناصر أمن الطاقة في: التوافر أي عندما تحتاج الأمة للطاقة تجدها . ثم ضمان الوصول بمعنى أنه عندما تحتاج الأمة للطاقة يكون في مقدورها الوصول لها دون عوائق. والقدرة على تحمل التكاليف بحيث يكون هناك ضمان لعدم توقف التنمية الاقتصادية وعجلة الإنتاج بسبب التكلفة العالية.

لقد أوضحت الدراسات أن استهلاك الطاقة في السودان حالياً يقدر بحوالي ١٠- ١٢ مليون طن مكافئ بترول. تمثل الكتلة الإحيائية (حطب، فحم، ومخلفات) منها ٧٠٪، بترول ٢٨٪، وكهرباء ٢٪.

ويتوزع استهلاك الطاقة في السودان حسب القطاعات ما بين القطاع المنزلي وهو اكبر قطاع مستهلك للطاقة حيث يستهلك ٥٥٪ من الطاقة، يليه قطاع النقل ٢٣٪، القطاع الخدمي ١٢٪، الصناعي ١٠٪، والزراعي اقل من ١٪. إنتاجنا الحالي من الكهرباء ٣٠٠٠ ميجا وات، ونحتاج حتى العام ٢٠٣٠ لإنتاج ٩٠٠٠ ميجا وات على أقل تقدير.

الدول الكبرى تعتمد على الكهرباء المنتجة من الطاقة النووية بصورة كبيرة جداً، ففي دولة مثل فرنسا يمثل انتاج الكهرباء من الطاقة النووية ٧٠٪ من حجم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢١ م .

الطاقة الكلي المنتج.

إذا بدأنا اليوم في الترتيب لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية فإننا نحتاج الى ١٥ سنة لسريان أول تيار منتج منها في شبكتنا الكهربائية، وذلك لأن هناك ١٩ مرحلة رئيسية لا بد أن يمر بها أي مشروع لانتاج الكهرباء من الطاقة النووية يتمثل أهمها في: الإرادة السياسية وما يتبعها من وضع المخطط ضمن الاستراتيجية العليا للدولة، الأمان النووي خططه وبرامجه وتجهيزاته، التمويل المستمر والمستقر، الإطار الرقابي المنظم، السلامة الإشعاعية خططها وبرامجها وأنشطتها التنسيقية، التدريب والتطوير وبناء القدرات للكادر الوطني، توضيح التزامات الشركاء وأدوارهم وتنويرهم ومن أهم الشركاء المواطن المستفيد.

عند إجراء المقارنة ما بين المحطات الحرارية التي تنتج الكهرباء بحرق الوقود، والمحطات الهايدرولكية التي تنتج الكهرباء عن طريق التوربينات التي تديرها المياه في السدود، والمحطات النووية التي تعتمد على الوقود النووي، نجد أن المحطات النووية هي الأفضل لأنها تنتج مقادير هائلة من الطاقة ضمن مساحة أرضية صغيرة جداً، ولا تؤثر في الاحتباس الحراري، كما لا تؤدي لإغراق المدن والزرع والضرع في حالة السدود المائية. النفايات النووية الناتجة عن التشغيل إذا تم التعامل معها بالطرق العلمية المعروفة فإن آثارها الضارة تنعدم تماماً. نأمل في البدء الفوري في خطوات الترتيب لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية.[1]

مستقبل بلادنا في الخمس سنوات القادمات :-

ينعقد اليوم الاثنين بقاعة الصداقة اجتماع موسع للجان التخطيط الاستراتيجي. يتوقع أن يخاطب الاجتماع الأخ نائب رئيس الجمهورية. الاجتماع معني بالتوافق والاتفاق حول رؤية ورسالة وقيم تهدي بلادنا ومجتمعنا خلال الخمس سنوات القادمة فيما يعرف بالخطة الاستراتيجية لخمس سنوات.

لا شك ان التخطيط للسنوات الخمس القادمات في عمر السودان سيكون مختلفاً كلياً عما سبقه من خطط وبرامج عمل بسبب متغير هام جداً، نزل على بلادنا نزول الصاعقة، هو المتغير المتعلق بانفصال جنوب السودان. لا نقول هذا من باب العاطفة ولا من باب البكاء على الاطلال. ولكننا نقوله من باب الحقيقة المجردة التي ينبغي أن تكون أساساً لتخطيطنا الاستراتيجي. فانفصال الجنوب يعني غياب ثلث مساحة السودان السابق بما تحويه من موارد اقتصادية في داخل الارض أو على سطحها، كما يعني غياب ربع عدد السكان تقريباً غياب لجزء مقدر من المورد البشري الذي يمثل قيمة استراتيجية كبرى.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٥ م.

اولى مقومات التخطيط الاستراتيجي للمرحلة المقبلة هي ان نعيد تعريف انفسنا، من نحن؟ وما هي القيم التي تحكمنا؟ وأين هو محيطنا الحيوي الذي ينبغي أن نتفاعل معه؟ من هم الأصدقاء؟ ومن هم الأعداء؟ وكيف نكوّن عقيدتنا الراسخة تجاه ذلك؟ ما الذي يجمعنا وفي سبيله نتنازل ويعذر بعضنا بعضا؟ وما الذي يشكل خطوطاً حمراء يُمنع تجاوزها وتمثل خطاً فاصلاً بين الوطنية والخيانة والارتزاق؟

هذه هي الأسئلة الأساسية التي ينبغي علي مواطني دولة السودان الشمالي الاجابة عليها، والتوافق حولها، وهي التي تشكل أساس التخطيط الاستراتيجي. ولأنه ليس من العملي أو المتيسر أن يستمع الناس لإجابة كل سوداني فينبغي الاستماع لمن يمثلهم في الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، في النقابات والتنظيمات والاندية الرياضية والجمعيات الثقافية، ينبغي الاستماع لممثلي القوات المسلحة والشرطة والامن، يجب سماع صوت المغتربين والمقيمين بالخارج. على الحكومة في الوقت الحالي أن تدعم كل هذه التنظيمات بما فيها الاحزاب بهدف احداث حراك فكري واسع تستخدم فيه كل الوسائط الاعلامية التقليدية وشبكة الانترنت للاجابة على الاسئلة الاساسية التي ذكرت. مراكز البحوث والدراسات ومراكز استطلاع الرأي ينبغي ان تدعم وتشجع لاستنطاق العلماء وعامة الناس.

صحيح أن اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي واللجان القطاعية تضم طائفة واسعة من العلماء والخبراء بتنوع سياسي ومناطقي وعرقي معقول، وصحيح ان الامانة العامة حددت شهر يوليو المقبل للتشاور الموسع حول الخطة. ولكن، بتقديري، أن المطلوب في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها الوطن أوسع من هذا بكثير. أتوقع أن تقوم الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي بوضع خطة متكاملة تتضمن دعماً مالياً مقدراً للأجسام التي ذكرنا لتساعدها في اقامة الندوات وورش العمل والليالي السياسية ولتعد الدراسات والاستبيانات ليتمكن المجلس من الاحاطة برأي أوسع قطاع ممكن من المجتمع السوداني في اجاباته على الأسئلة الرئيسة. بهذا ستكون خطتنا الاستراتيجية القادمة خطة قومية بحق وحقيقة ساهم فيها الشعب بكل مكوناته. ولا يوجد ما يمنع من استمرار الامانة العامة في برنامجها الزمني المطروح في وثائقها على أن يكون هناك استعداد للانفتاح والتعامل مع أي نتائج علمية تصل من حزب سياسي أو منظمة مجتمع مدني أو مركز بحوث ودراسات. وسعوا مواعين الشورى، وفقكم الله.[1]

مشروعنا النهضوي الكبير :-

في خمسينيات القرن الماضي وضعت مصر الشقيقة مشروع السد العالي كمشروع نهضوي كبير لكل الجمهورية ولكل المصريين، في كل شارع وفي كل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٥/ ٢٠١١ م.

قرية ودسكر كنت تجد لافتة مكتوباً عليها (نحن حنبني السد العالي)، كل برامج الاذاعة والتلفزيون وجهت لحشد الجماهير لدعم ومساندة المشروع، الأشعار والأغاني بحناجر كبار المطربين أمثال عبد الحليم حافظ وأم كلثوم وظفت لهذا الغرض، دبجت المقالات وكتبت الكتب تمجيداً للمشروع وحثاً على إنفاذه. وعندما قرر البنك الدولي الامتناع عن تمويل المشروع، بهدف الضغط على جمال عبد الناصر، تحول الأخير ومعه كل الشعب المصري تجاه الاتحاد السوفيتي السابق، الذي وافق على تمويل وتنفيذ المشروع، فحصدت الحكومة المصرية الفوائد الاقتصادية للمشروع، وفوق ذلك كسبت تأييد الشعب بمختلف توجهاته.

أما في إثيوبيا، ومع بداية الألفية الثانية، أعلن الرئيس الراحل ملس زيناوي عن إنطلاق العمل في أكبر سد مائي في قارة إفريقيا، وأطلق عليه اسم سد النهضة، وركز عليه كحجر أساس لمكافحة الفقر في اثيوبيا. وتمكن بحنكته ودرايته، وبمعاونة جهازه الحكومي، من حشد كل الاثيوبيين داخل وخارج إثيوبيا حول مشروع السد العملاق. ونتيجة لهذا حدث انفعال كبير من قبل الجماهير تجاه قضية السد، وأصبح استكمال تشييده مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم، وألزم كل إثيوبي نفسه بالمساهة شهريا في تكلفة بناء السد مهما كان دخله بسيطاً، كما ألزم المهاجرون أنفسهم بتحويل مبلغ مالي شهري من كل منهم دعماً لبناء السد.

نحتاج في بلادنا لمشروع نهضوي كبير، تحشد كل الإدارة الوطنية من وراءه، وتوجه كل أجهزة الاعلام للتبشير به والحديث حوله. مشروع للتفاءل بمستقبل باهر للبلاد، وباعث للأمل بتحسن الأحوال المعيشية للمواطنين.

السودان البلد الأخضر هو بتقديري المشروع النهضوي المناسب، تتوفر لدينا في الوقت الحالي فرصة كبرى لاستغلال مواردنا الضخمة في القطاع الزراعي، وذلك من خلال مبادرة الأمن الغذائي العربي والتي تم البدء بجدية كبيرة في العديد من محاورها، لعل أبرزها توفير تمويل بمبلغ خمسة مليارات دولار من المملكة العربية السعودية لإنشاء سدود كجبار والشريك ودال، واستصلاح وزراعة مليون فدان في أعالي نهري عطبرة وستيت وإنشاء محطة توليد غازي عملاقة بطاقة ألف ميقا واط بولاية البحر الأحمر. ستوفر السدود الثلاثة الطاقة الكهربية اللازمة لري مساحات هائلة بولايتي الشمالية ونهر النيل تخصص لزراعة القمح، فيما تخصص المليون فدان بأعالي نهري عطبرة وستيت لزراعة الخضر وتربية الحيوان، وتوفر المحطة الغازية العملاقة ببورتسودان الطاقة اللازمة لتشغيل مخازن تبريد وتجميد كبرى للمنتجات الغذائية بالميناء الرئيسي.

وهكذا تتكامل مكونات مشروع عملاق، يمكن أن يشكل أساساً لنهضة البلاد، من خلال صادرات غذائية لمنطقة الخليج فقط بقيمة ٢٥ مليار دولار. نحتاج لتصميم رسالة إعلامية واضحة بأهداف محددة لهذا المشروع النهضوي الذي توفرت

له كل عوامل النجاح.[1]

مشكلات القطاع الصناعي في ظل السياسات الاقتصادية الأخيرة :-

تضمنت السياسات الاقتصادية التي أعلن عنها الشهر الماضي تعديلات في سياسة سعر الصرف، ورفع الدعم المقدم للمحروقات، وللاستهلاك العالي في الكهرباء، كما تضمنت إلغاء تخصيص ١٠٪ من عائدات الصادر لاستيراد الدواء. وتضمنت السياسات أيضاً حظر استيراد بعض السلع، ورفع قيمة الجمارك على بعض السلع.

من جانب آخر نصت السياسات على زيادات مقدرة في مرتبات العاملين، كما زادت من عدد الأسر التي يقدم لها الدعم المباشر مع زيادة قيمة هذا الدعم، ونصت السياسات على زيادة التغطية في التأمين الصحي.

لمناقشة المهددات والفرص لهذه السياسات على القطاع الصناعي جلست مع عدد من القيادات العليا بمجموعة جياد الصناعية، تدارسنا المهددات، ويعتقد أنها تشمل: زيادة تكلفة الانتاج بسبب زيادة سعر الصرف وعدم استقراره. وارتفاع تكاليف الكهرباء والوقود. وزيادة تعويضات العاملين.

ونتيجة للسياسات المعلنة يتوقع الركود في قطاعات: المباني والمنشئآت، الصناعات الهندسية وتجميع السيارات، أثاثات المدارس والمستشفيات.

بينما يتوقع استمرار الحصار الاقتصادي الامريكي وتشديده في عهد الرئيس ترامب.

أما في مجال الفرص فيتوقع زيادة الطلب على الجرارات والشاحنات والصناعات الهندسية المرتبطة بالزراعة، بسبب توجه الدولة نحو زيادة الانتاج الزراعي، والبدء في تنفيذ مبادرة الأمن الغذائي العربي.

كما يتوقع زيادة الطلب على معدات الحرفيين، ومعدات الصناعات الصغيرة، بسبب قرار الدولة برفع سقف التمويل الأصغر الى ٥٠ ألف جنيه. ويتوقع كذلك إنتعاش صناعة الدواء المحلية بسبب اتجاه الدولة لتصنيع الدواء محلياً.

تمت الاشارة لصعوبات عملية يعاني منها القطاع الصناعي، وقطاع الأعمال بصورة عامة، منها إلزام المصدرين بتوظيف عوائد الصادر خلال ٤٨ ساعة من استلامهم لهذا العائد. وارتفاع تكلفة الجازولين، حتى قبل السياسات الأخيرة، حيث يوجد فرق كبير جداً في السعر بين الجازولين المخصص لوسائل النقل، وذلك المخصص للقطاعين الزراعي والصناعي.

يشكو القطاع الصناعي أيضاً من إيقاف الاعفاءات الممنوحة لقطاع الصناعة التجميعية، وتشكيل الحديد والمعادن، وصناعة التغليف وغيرها. كما يشكو من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٧ م .

تعقد إجراءات الترخيص في الصناعات الدوائية.

البرنامج الخماسي لاستدامة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ قد أكد على الدور الريادي للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) لقيادة النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف البرنامج، حيث نص على اسناد ٨٣٪ من مشروعات التنمية للقطاع الخاص، ونسبة ١٧٪ فقط للقطاع الحكومي. ووفقاً لهذا البرنامج فإن جملة التمويل المطلوب من القطاع الخاص حتى العام ٢٠١٩ هو مبلغ ١٩ مليار دولار.

بتقديرنا أن على الدولة أن تتحيز بصورة كاملة من خلال السياسات والاجراءات للقطاعات الانتاجية الحقيقية التي يقوم بها القطاع الخاص، لأن الخروج من الأزمة مرتبط بزيادة الانتاج، المؤدي لإحلال الواردات، وزيادة الصادرات. وهذا يمكن البنك المركزي من تكوين احتياطيات تتيح له التحكم في سعر الصرف وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.(١)

نسب الانفاق على القطاعات.. أين الخلل؟

نواصل تحليلنا لموازنة العام ٢٠١٥ على مستوى الحكومة القومية، ونشير الى أن اجمالي تقديرات المصروفات والأصول غير المالية (التنمية) فيها قد بلغ ٤٧,٣ مليار جنيه. وقد توزع هذا المبلغ على القطاعات المختلفة على النحو التالي: رُصد للقطاع الزراعي مبلغ ١,٣ مليار جنيه، بنسبة ٢,٧٪ من اجمالي المصروفات والاصول غير المالية (التنمية). ورُصد لقطاع الطاقة والنفط والمعادن مبلغ مليار جنيه بنسبة ٢,١٪ من الاجمالي. فيما رُصد لقطاع النقل والطرق والجسور مبلغ ٥٣٣ مليون جنيه بنسبة ١,١٪ من الاجمالي . ولقطاع الصناعة مبلغ ٢١٨ مليون جنيه بنسبة ٠,٥٪ من الاجمالي. واستحوذ قطاع الاجهزة السيادية بما فيه المفوضيات والبعثات الدبلوماسية والمجلس الوطني على مبلغ ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٥,٨٪ من الاجمالي. وتم رصد مبلغ ٢,٧ مليار جنيه أيضاً لقطاع الدفاع والأمن والشرطة بنسبة ٥,٨٪ من الاجمالي.

ورُصد للقطاع الاقتصادي والمالي مبلغ ٩١٩ مليون جنيه بنسبة ١,٩٪ من الاجمالي. فيما رُصد لقطاع الثقافة والاعلام والاتصالات مبلغ ٤٣٨ مليون جنيه بنسبة ٠,٩٪ من الاجمالي. ورُصد لقطاع الصحة مبلغ ٧٧٩ مليون جنيه بنسبة ١,٦٪ من الاجمالي. واستحوذ قطاع التعليم على مبلغ ١,١ مليار جنيه بنسبة ٢,٣٪ من الاجمالي. ونال القطاع الاداري والاجتماعي بما فيه دعم الاسر الفقيرة مبلغ ١,٢ مليار جنيه بنسبة ٢,٥٪ من الاجمالي. واستحوذ القطاع المتنوع الذي يشمل دعم السلع الاستراتيجية والانتخابات والمساهمات الاجتماعية وغيرها على مبلغ ٢٣ مليار جنيه بنسبة ٤٨,٦٪ من اجمالي تقديرات المصروفات والاصول غير المالية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٢/ ٢٠١٦ م .

أما على مستوى الموازنة الشاملة للدولة (أي موازنة الحكومة القومية، موازنات الولايات، الهيئات والشركات الحكومية، الصناديق الاجتماعية، ديوان الزكاة، والأوقاف الاسلامية) فقد جاء الصرف على القطاعات بالنسب التالية: قطاع التنمية الاجتماعية (ويشمل الصحة، التعليم، الاداري، الاجتماعي، المياه) نسبة ٢٢٪. قطاع الدفاع والأمن والشرطة نسبة ١٣٪. قطاع الطاقة والنفط والمعادن والكهرباء نسبة ١٠٪. قطاع النقل والطرق والجسور نسبة ٨٪ قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية نسبة ٤,٨٪. قطاع الصناعة والقطاع الاقتصادي المالي والثقافة والإعلام والسياحة نسبة ٩,٦٪. والقطاع المتنوع (ويشمل دعم السلع الاستراتيجية، وتكلفة التمويل، والانتخابات، والمساهمات الاجتماعية للقوات النظامية، والمعاشات ومنح المعاشات وغيرها) نسبة ٣٢,٦٪.

إن مستوى الانفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه على مستوى الموازنة الشاملة للدولة هو أفضل من مستوى الانفاق على مستوى الحكومة القومية. ويعني هذا أن هناك اهتماماً متعاظماً بهذه القطاعات في الولايات. وإذا أضفنا مجهودات القطاع الخاص في مجالي التعليم والصحة سوف نجد نسب الانفاق على هذين القطاعين مقاربة لنسب الانفاق عليهما في الدول متوسطة النمو.

وليس مزعجاً، بتقديري، الانفاق على الدفاع والشرطة والأمن الذي يبلغ ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٥,٨٪ من الانفاق الكلي وذلك لسببين: الأول أن الحكومة القومية دون حكومات الولايات ولا القطاع الخاص هي المسئولة والمكلفة بهذا النوع من الانفاق الضروري لحفظ كيان الدولة. والثاني أن بلادنا تواجه تحديات أمنية كبيرة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق بما يبرر هذا الانفاق.

إن المزعج حقاً هو المرصود للتنمية، سواء على مستوى موازنة الحكومة القومية أو على مستوى الموازنة الشاملة للدولة. فقد بلغ المرصود للتنمية على المستوى القومي حوالي ٨ مليار جنيه. وهو أقل من دعم السلع الاستراتيجية البالغ ١٠,٢ مليار جنيه. أما على مستوى الميزانية الشاملة للدولة فقد بلغ المرصود لمشروعات التنمية (حكومة قومية وولايات وصناديق اجتماعية وشركات وهيئات) مبلغ ٣٥,٢ مليار جنيه. وكان للولايات نصيب الأسد منها بمبلغ ٢١,٤ مليار جنيه أغلبها تمويل من البنوك أو مبيعات أراضي. معنى هذا أن كل الموارد المحلية التي استطعنا حشدها للتنمية هي هذا المبلغ الذي يعادل بالسعر الحقيقي للدولار حوالي ٤ مليار دولار فقط. إن هذا يؤكد احتياجنا للاقتراض الميسر من الخارج (المعونة الانمائية الرسمية)، وللاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١/ ٢٠١٥ م.